

# براءة الحنايلة

## من عقيدة أهل التجهيل

تأليف

بدر بن يحيى بن يحيى الغنوي

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله، أما بعد:

فقد وصل إليّ مقالٌ بعنوان "مدارُ غلطِ بعضِ السَّلَفِيَّةِ في تحريرِ مذهبِ الحنابلةِ في التَّفويضِ" لكاتبٍ جهولٍ مجهولٍ، تكلمَ فيه عن موقفِ أئمةِ الحنابلةِ من عقيدةِ أهلِ التَّجهيلِ «المفوضة» بكلامٍ هزيلٍ ظاهرٍ التَّضليلِ، وقد طلبَ مِنِّي بعضُ الفضلاءِ التَّعليقَ عليه بما يلزم، حاكياً تداوله بين الناس، وكثرة ما جرَّ من الشكِّ والالتباس؛ فأقول:

إنَّ ما ذكره الكاتبُ لا تَنْتهِضُ به الحُجَّةُ، ولا يُوافقُ سَبِيلَ أهلِ المحجَّةِ، إذ هو عَرِيٌّ من الدَّلِيلِ والبُرْهانِ، وقائمٌ على الكذبِ والبهتانِ، ونثرٍ للكلامِ بلا خِطَامٍ ولا زِمَامٍ، وإنَّ اعتبره كاتبه طليعةً بين يدي مقالٍ آخرٍ مُفصَّلٍ له، ولكنْ تُنبِئُكَ عَن الثَّمَرِ طَلَاتِعُهُ، وَمَا جِيْدُهُ كَرْدِيئِهِ، ولطليعتِهِ طليعة، وللمُرْتَقِبِ مُرْتَقِب! وعلى الله التُّكْلَانُ وَبِهِ الحَوْلُ والقُوَّةُ.

ومذهبُ المفوضةِ أهلِ التَّجهيلِ من أقبحِ المذاهبِ المُخَالَفَةِ لمنهجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعةِ في أخبارِ الصِّفَاتِ، وذلك لأنَّ ممَّا أجمع عليه كافةُ المسلمين أنَّ كتابَ الله تعالى رسالةٌ منه إلى العالمين، وأنَّه حُجَّةُ الله على الأولين والآخرين، وأنَّه الهدى والنُّور، ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الْأَمِينُ﴾ [الشعراء: ١٩٣] على قلبِ نبيِّنا محمدٍ ﷺ ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] فكيف يكونُ من كلامِ الله تعالى حَرْفٌ واحدٌ لا معنى له؟

وهل يخاطبنا الله تعالى بما لا نعقل معناه؟

كيف وما يزعم هؤلاء الضالون بأنه مجرد من المعنى أكثر آيات الله تعالى؟ من صفاته عز وجل؛ سواء مما يسمونها بالصفات المعنوية أو العقلية والصفات الخبرية، والأسماء الدالة على صفاته سبحانه؟ فلو جردت تلك الآيات من المعاني - على ما يقوله هؤلاء - لكان أكثر القرآن لا بيان فيه ولا هدى، فأبي تدبر يشمله؟ وأي خشوع يعترى قارئه ويكمله؟

وكيف كان النبي ﷺ يؤم الصحابة بكلام أكثره لا معنى له، فلا معنى لليد في قوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] ولا معنى للعين في قوله: ﴿وَاصْنَعِ الْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [هود: ٣٧] ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨] ﴿وَلَتُصْنَعَ عَلَيَّ عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩] ولا للوجه في قوله تعالى: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧] ولا معنى للعلو في السماء في قوله تعالى: ﴿أَأَمِنْتُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] ولا للاستواء في أكثر من موطن كما في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤] ولا ما معنى للعرش ولا للكرسي؟ ولا لغضب الله المتكرر ذكره في القرآن كما في قوله: ﴿سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ مِنْ رَبِّهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٢] ولا للمجيء كما في قوله: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وغير ذلك من مئات الآيات في كلام الله تعالى كلها لا معنى لها على قول هؤلاء، وهي التي يصلى بها، ويكسى عند تلاوتها، ومع ذلك يكون ذلك كله كلاماً لا معنى له؟

أَيُّ ضَلَالٍ هَذَا الضَّلَالِ؟ وَأَيُّ انْحِرَافٍ عَنِ الدِّينِ وَالْفِطْرَةِ هَذَا  
الانْحِرَافِ؟

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: «وأما التفويض؛ فإنه من المعلوم أن الله تعالى أمرنا أن نتدبر القرآن، وحَضَّنَا عَلَى عَقْلِهِ وَفَهْمِهِ، فكيف يجوزُ مع ذلك أن يُراد مِنَّا الإِعْرَاضُ عَنْ فَهْمِهِ وَمَعْرِفَتِهِ وَعَقْلِهِ؟

فعلى قول هؤلاء: الأنبياء والمرسلون لا يعلمون معاني ما أنزل الله عليهم من هذه النصوص، ولا الملائكة، ولا السابقون الأولون، وحيثُ لا يكون ما وصف الله به نفسه في القرآن، أو كثيرٌ ممَّا وصف الله به نفسه لا يعلم الأنبياءُ معناه، بل يقولون كلاماً لا يعقلون معناه.

وكذلك نصوص المثبتين للقدر عند طائفة، والنصوص المثبتة للأمر والنهي والوعد والوعيد عند طائفة، والنصوص المثبتة للمعاد عند طائفة، ومعلومٌ أن هذا قدحٌ في القرآن والأنبياء؛ إذ كان الله أنزل القرآن وأخبر أنه جعله هدىً وبيانا للناس، وأمر الرسول أن يبلغ البلاغ المبين، وأن يبين للناس ما نزل إليهم، وأمر بتدبر القرآن وعقله.

ومع هذا فأشرف ما فيه - وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالق كل شيء، وهو بكل شيء عليم، أو عن كونه جاء بالأمر والنهي، والوعد والوعيد، أو عما أخبر به عن اليوم الآخر - يكون مما لا يعلم أحد

معناه، ولا يُعقل ولا يُتدبر، لكان الرسول لم يبين للناس ما نزل إليهم، ولا بلغ البلاغ المبين.

وعلى هذا التقدير: لكلِّ ملحدٍ ومُبتدعٍ أن يقول: الحق في نفس الأمر ما علمته برأيي وعقلي، وليس في النصوص ما يُناقض ذلك؛ لأن تلك النصوص مشكلة متشابهة، لا يعلم أحد معناها، وما لا يعلم أحد معناه لا يجوز أن يُستدلَّ به.

فَبَقِيَ هَذَا الْكَلَامُ سَدًّا لِبَابِ الْهُدَى وَالْبَيَانِ مِنْ جِهَةِ الْأَنْبِيَاءِ، وَفَتْحًا لِبَابِ مَنْ يُعَارِضُهُمْ وَيَقُولُ: إِنَّ الْهُدَى وَالْبَيَانِ فِي طَرِيقَتِنَا لَا فِي طَرِيقَةِ الْأَنْبِيَاءِ؛ لِأَنَّنا نَعْلَمُ مَا نَقُولُ وَنَبِينَهُ بِالْأَدْلَةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَالْأَنْبِيَاءُ لَمْ يَعْلَمُوا مَا جَاءُوا بِهِ، فَضَلَّ عَنْ أَنْ يُبَيَّنُوا مَرَادَهُمْ، فَتَبَيَّنَ أَنَّ قَوْلَ أَهْلِ التَّفْوِيضِ الَّذِينَ يَزْعَمُونَ أَنَّهُمْ مُتَّبِعُونَ لِلْسَّنَةِ وَالسَّلَفِ مِنْ شَرِّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبَدْعِ وَالْإِلْحَادِ».

هذا هو مذهب أهل التَّضْلِيلِ والتَّجْهِيلِ مِنْ مَنَافِقِي الْجَهْمِيَّةِ الَّذِينَ اسْتَبَشَعُوا إِثْبَاتِ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا الَّذِي يَدُلُّ عَلَيْهِ اللِّسَانُ الْعَرَبِيُّ عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فَفَرُّوا إِلَى أَمْثَالِ هَذِهِ الْأَقْوَالِ الَّتِي يَرُوجُونَ بِهَا عِقَائِدَهُمْ بَيْنَ أَهْلِ السَّنَةِ لِيُوهَمُوا النَّاسَ بِأَنَّهُمْ مِنْ أَهْلِ الْإِثْبَاتِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَذْهَبَهُمْ لَمْ يَكُنْ مَعَ أَوَّلِ ظَهْوَرِ الْجَهْمِيَّةِ - لَا هُمْ وَلَا غَيْرُهُمْ مِنْ كَثِيرٍ مِنَ الطَّوَائِفِ الصِّفَاتِيَّةِ - حَتَّى أَتَمَّ اللَّهُ نُورَهُ، وَأَطْفَأَ مَذْهَبَ الْجَهْمِيَّةِ، وَعَرَفَ النَّاسُ ضَلَالَهُمْ وَكُفْرَهُمْ، فَخَرَجَ مِنْهُمْ فُلُوكٌ يَلْعَبُونَ عَلَى الْحَبْلَيْنِ، وَيَتَرَدَّدُونَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَبَثُّوا بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ مَذَاهِبَ يَنَافِقُونَ بِهَا

بين أهل السنة وخصومهم، كالواقفة واللفظية ومنهم المفوضة أهل التجهيل، وكلهم جهمية ضلال، يجمعهم «نفي المعنى الواجب لله تعالى» فكلهم لا يثبتون الصفة لله تعالى، وهؤلاء -المفوضة- أصدق ما يقال فيهم بأنهم مختلفون في الكتاب مخالفون للكتاب، وما من المذاهب مذهب أكثر اضطراباً، وأضعف جناباً منه، فهم في أمر مريج، ولذلك هم يثبتون معاني بعض الصفات ويعرضون عن إثبات معاني غيرها، والكُل واحد، والقول فيها واحد، يحدو حدوه، ولهذا أنكروا القاعدة السنية التي تقول بأن: «القول في الصفات كالقول في البعض الآخر» كما سيأتي بيانه إن شاء الله، وهؤلاء كذلك، والاضطراب لازم لهم، مهما حاولوا الإنكار، والفرار من حقيقة الحال، فكلها يجمعها النعت والصفة، وكل ما أباحوا لأنفسهم من موجبات إثبات المعنى لبعض الصفات يلزمون به للقول بإثبات المعنى في سائر ما أضيف لله تعالى من صفات عقلية كانت أو سمعية، وكل لازم فرؤوا من إثبات معاني بعض الصفات بسببه، هو لازم لهم -شاءوا أم أبوا- فيما أثبتوه لله تعالى من صفات كالعلم والحياة ونحو ذلك.

ومن ضعف هذا المذهب غياب أهله، وكساد سوقهم بين أهل السنة والجهمية بشتى مشاربهم التأويلية واللفظية، حتى من قال بمقالة جهم من المتأخرين كالشاعرة وغيرهم، قدّموا طريقتهم على تلك الطريقة الواهية، وقالوا عن طريقتهم بأنها أعلم! وجعلوا طريقة أولئك فيما يتوهّمون

«الأسلم!»، ولم يلتزموا بها، بل ذمُّوا أشدَّ الذمِّ كما صنع ابن فورك وغيره، فيقول ابن فورك في كتابه "مُشكل الحديث وبيانه": «اعلم أن أول ما في ذلك أنا قد علمنا أن النبي ﷺ إنما خاطبنا بذلك ليفيدنا أنه خاطبنا على لغة العرب بألفاظها المعقولة فيما بينها، المتداولة عندهم في خطابهم، فلا يخلو أن يكون قد أشار بهذه الألفاظ إلى معان صحيحة مفيدة، أو لم يشر بذلك إلى معنى، وهذا مما يُجِلُّ عنه أن يكون كلامه يخلو من فائدة صحيحة ومعنى معقولٍ.

فإذا كان كذلك فلا بد أن يكون لهذه الألفاظ معان صحيحة، ولا يخلو أن يكون إلى معرفتها طريق، أو لا يكون إلى معرفتها طريق، فإن لم يكن إلى معرفتها طريقٌ وجب أن يكون تعذر ذلك لأجل أن اللغة التي خاطبنا بها غير مفهومة المعنى، ولا معقول المراد، والأمر بخلاف ذلك، فعلم أنه لم يعم على المخاطبين من حيث أراد بهذه الألفاظ غير ما وضعت لها، أو ما يقارب معانيها، مما لا يخرج من مفهوم خطابها.

إذا كان كذلك؛ كان تعرف معانيها ممكنا والتوصل إلى المراد به غير متعذر، فعلم أنه مما لا يمتنع الوقوف على معناه ومغزاه، وأن لا معنى لقول من قال إن ذلك مما لا يفهم معناه! أذ لو كان كذلك لكان خطابه خلوا من الفائدة وكلامه معنى عن مراد صحيح وذلك مما لا يليق به ﷺ<sup>(١)</sup>.

(١) "مُشكل الحديث وبيانه" (ص ٤٩٦).

وكذلك أبو القاسم القشيري الأشعري! أنكر القول بالتفويض أشد الإنكار، فقال: «وكيف يسوغ لقائل أن يقول في كتاب الله ما لا سبيل لمخلوق إلى معرفته ولا يعلم تأويله إلا الله؟

أليس هذا من أعظم القدح في النبوات وأن النبي ﷺ ما عرف تأويل ما ورد في صفات الله تعالى ودعا الخلق إلى علم ما لا يعلم؟

أليس الله يقول بلسان عربي مبين؟

فإذن : على زعمهم يجب أن يقولوا كذب حيث قال: ﴿بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ﴾ [الشعراء: ١٩٥] إذ لم يكن معلوما عندهم، وإلا: فأين هذا البيان؟ وإذا كان بلغة العرب فكيف يدعي أنه مما لا تعلمه العرب؟

ونسبة النبي ﷺ إلى أنه دعا إلى ربٍّ موصوفٍ بصفاتٍ لا تُعقل: أمرٌ عظيمٌ لا يقوله مُسلم، فإنَّ الجهل بالصفاتِ يؤدي إلى الجهل بالموصوف، وقولٌ من يقول: استواءُه صفةٌ ذاتيةٌ لا يُعقل معناها، واليدُ صفةٌ ذاتيةٌ لا يُعقل معناها، والقَدَمُ صفةٌ ذاتيةٌ لا يُعقل معناها، تمويه ضمنه تكييفٍ وتشبيهٍ ودعاء إلى الجهل... وإن قال الخصم بأنَّ هذه الظواهر لا معنى لها أصلاً فهو حكم بأنها ملغاة، وما كان في إبلاغها إلينا فائدة، وهي هدر، وهذا محال... وهذا مخالف لمذهب السلف القائلين بإمرارها على ظواهرها» انتهى كلامه<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> نقله عنه الزبيدي في "إنحاف السادة المتقين" (٢/ ١١٠-١١١).



وقد نسب هؤلاء المخالفون المختلفون: التفويض جهلاً إلى السلف الصالح، والسلف الصالح من هذا براء، وهذه النسبة باطلة مردودة من جهتين كبيرين:

الأولى: أن مذهب الخلف متهما قالوا - في أي باب كان - لن يكون أعلم من مذهب السلف، كما نص على ذلك غير واحد من الصحابة والتابعين وأئمة الدين، كما قال حذيفة رضي الله عنه: «كل عبادة لم يتعبدها أصحاب رسول الله ﷺ، فلا تعبدوها؛ فإن الأول لم يدع لآخر مقالا، فاتقوا الله يا معشر القراء، وخذوا بطريق من كان قبلكم».

وقال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: «اتبعوا ولا تبدعوا فقد كفيتم».

وقال رضي الله عنه أيضاً: «من كان منكم مستنفاً فليستن بمن قد مات فإن الحي لا تؤمن عليه الفتنة أولئك أصحاب محمد ﷺ كانوا والله أفضل هذه الأمة وأبرها قلوباً وأعماقها علماً وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم وتمسكوا بما استطعتم من أخلاقهم ودينهم فإنهم كانوا على الهدى المستقيم».

وقال عمر بن عبدالعزيز: «قف حيث وقف قوم، فإنهم عن علم وقفوا، وببصر ناقد كفوا، ولهم على كشف الأمور كانوا أقوى، وبالفضل - لو كان فيها - أخرى، فلئن حدث بعدهم رأي، فما أحدثه إلا من خالف هديهم، ورغب عن سنتهم، وقد صفوا، فجنوا منه ما يشفي، وتكلموا منه

بما يكفي، لقد قصر عنهم قوم وضعوا، وتجاوزهم آخرون فغلوا، وإنهم فيها بين ذلك لعلي هدى».

وقال الإمام أحمد: «أصول السنة عندنا التمسك بما كان عليه أصحاب رسول الله ﷺ والاقتراء بهم وترك البدع وكل بدعة ضلالة».

كيف وأولئك الخلف الذين ينسبون إليهم العلم هم ورثة العجم واليونان، وأهل الضلال والزندقة؟ قال شيخ الإسلام الإمام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «كيف يكون هؤلاء المحجوبون المنقوصون المسبوقون الحيارى المتهوكون: أعلم بالله وأسمائه وصفاته، وأحكم في باب آياته وذاته من السابقين الأولين من المهاجرين والأنصار، والذين اتبعوهم بإحسان، من ورثة الأنبياء وخلفاء الرسل، وأعلام الهدى ومصابيح الدجى، الذين بهم قام الكتاب وبه قاموا، وبهم نطق الكتاب وبه نطقوا، والذين وهبهم الله من العلم والحكمة ما برزوا به على سائر أتباع الأنبياء، فضلاً عن سائر الأمم الذين لا كتاب لهم، وأحاطوا من حقائق المعارف، وبواطن الحقائق، بما لو جمعت حكمة غيرهم إليها لاستحيا من يطلب المقابلة».

والثانية: أن هؤلاء الضلال ظنوا أن طريقة السلف هي مجرد الإيمان بألفاظ القرآن والحديث من غير فقه لذلك، بمنزلة الأميين الذين قال فيهم: ﴿وَمِنْهُمْ أُمِّيُونَ لَا يَعْلَمُونَ الْكِتَابَ إِلَّا أَمَانِيًّا﴾ [البقرة: 78]، وأن

طريقة الخلف هي استخراج معاني النصوص المصروفة عن حقائقها بأنواع المجازات وغرائب اللغات، وهذا عين الجهل بمذهب السلف.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية في بيان هاتين الجهتين: «فجمعوا بين الجهل بطريقة السلف في الكذب عليهم، وبين الجهل والضلال بتصويب طريقة الخلف»<sup>(١)</sup>.

وقد وصف الله تعالى كتابه الكريم بالإحكام والبيان، وكذلك النبي ﷺ آتاه الله جوامع الكلم، وكلام الله ورسوله ﷺ يفسر بعضه بعضاً، فالإتيان في قوله تعالى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ تَأْتِيَهُمُ الْمَلَائِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] فسره الله تعالى بالمجيء فقال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]، والحنان من لدنه، في قوله تعالى: ﴿وَحَنَانًا مِنْ لَدُنَّا﴾ [مريم: ١٣] فسره الله تعالى بالرحمة في قوله: ﴿رَحْمَةً مِنْ عِنْدِنَا﴾ [الكهف: ٦٥]، والأسف في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف: ٥٥] في قصة فرعون، فسره الله تعالى بالغضب فقال: ﴿فَبَاءُوا بِغَضَبٍ عَلَى غَضَبٍ﴾ [البقرة: ٩٠] والآيات في المعنى كثيرة كما في العلو والمعية ونحو ذلك.

وكذلك نبينا محمد ﷺ كلامه يفسر بعضه بعضاً، كما فسّر قوله: «ينزل ربنا في كل ليلة» بقوله في موطن آخر: «يَهْبِطُ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا»، ففسّر

(١) "الحموية" (ص ١٨٩).

النزول بالهبوط، وأضيف كل ذلك لله، وفسر قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، بما حكاه عنه عبدالله بن عمر رضي الله عنهما بقوله: قال: «يأخذ الله - عز وجل - سماواته وأرضيه بيديه، ويقول: أنا الله - ويقبض أصابعه ويبسطها - ويقول: أنا الملك، حتى نظرت إلى المنبر يتحرك من أسفل شيء منه» حتى إني أقول: أساقط هو برسول الله ﷺ؟.

وهذا تحقيق لمعنى الصفة، ولو كان لليد معنى آخر ما صنع رسول الله ﷺ ذلك.

ولما تلا النبي ﷺ قوله تعالى: ﴿وَإِذَا حَكَّمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] قال أبو هريرة ؓ: «رأيت رسول الله ﷺ يضع إبهامه على أذنيه والتي تليها على عينيه» رواه أبو داود.

ولو لم يكن للبصر معنى إدراك المرئيات، وللمسمع معنى إدراك المسموعات، ما وضع النبي ﷺ أصابعه على عينيه وأذنيه. وفي "الصحيحين" قال ؓ: «أتعجبون من غيرة سعد لأنا أغير منه، والله أغير مني»، ولو لم يكن معنى الغيرة واحد ما وصف الله بصيغة أفعال التفضيل، فدل على أن المعنى واحد، مع اختلاف الكيفية.

فكلّ ما تقدم يكشف مبلغ انحراف أهل التفويض، وأن في مذهبهم  
الجناية على كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وحكمة الله وحكمة رسوله ﷺ،  
وفهم السلف الصالح.

فإذا تحقّق القارئ مما سبق وعُقل بقلبٍ سليم، فيقال:

## فصل

حاول الكاتب أن يوهم القارئ بأن السلفيين جعلوا شيخ الإسلام ابن تيمية هو «المعبر» عن مذهب الحنابلة في الاعتقاد "فقط!"، فقال: «جعل ابن تيمية المعبر للمذهب الحنبلي، مع أنه نص بأنه خالف الآباء والأجداد، وسلفه - وخاصة جدّه مجد الدين - من أئمة الحنابلة الكبار، بل ذكر أن الحنابلة قائلون بالتفويض، وهذا نص يرفع النزاع عند البعض!». .

فيقال: إنَّ شيخ الإسلام رحمه الله تعالى من أئمة أهل السنة الحنابلة باتفاق الموافقين والمخالفين، ولم يُخالف طريقة الحنابلة، ولا خرج عن مذهب الإمام أحمد أتباعاً ولا انتساباً، ولا مذهب السلف الصالح، وهو حنبليٌّ في الأصول والفروع، فقد درّس في المدرسة الحنبلية خلفاً لابن المنجّي الحنبلي، وعرض عليه - فيما ذكر تلميذه ابن رجب - قضاء الحنابلة ومشيخة شيوخهم فرفض ولم يبلغ الثلاثين حينذاك، ودرّس في المدرسة الحنبلية عام ٧١٢هـ أي قبل وفاته بستة عشر سنة، وكان يأخذ من المال الموقوف على الحنابلة لكونه من العارفين بمذهب الإمام أحمد وإن لم يكن مقلداً كما نص على ذلك فيما نقله عنه ابن القيم رحمه الله في كتابه "إعلام الموقعين"<sup>(١)</sup>.

(١) "إعلام الموقعين" (٣/٥٤٢).

ولم يكن في مذهب الإمام أحمد من متأخري أصحابه أنبه ولا أنبل منه، كما قال الصَّفدي وهو عَصْرِيّه: «تمذهب للإمام أحمد بن حنبل، فلم يكن أحد في مذهبه أنبه ولا أنبل، وجالد وجادل شجعان أقرانه...»<sup>(١)</sup>.

وتفنن كثير من المتأخرين في رتب أتباع المذاهب، وتكلموا بكلام كثير عن المجتهد المطلق، والمجتهد في مذهب إمامه، أو في مذهب إمام غيره، والمجتهد في نوع من العلم، ومجتهد الفتوى، ومقرّر المذهب، وغير ذلك من الاصطلاحات الاجتهادية التي من نظر فيها بعين الانصاف، ونبتذ التقليد والعصبية الجاهلية علم أنها مجرد تكلف ما أوجبه الله تعالى على عباده، ولا أمرهم به رسول الله ﷺ، فما الناس إلا:

[١] مُقَلِّد.

[٢] وَمُتَّبِع.

والمقلد لا يدفعه إلى التقليد إلا دافعان:

أولهما: الجهل؛ وخفاء الحكم، وقد أذن الله تعالى لمن كان هذا حاله بالسؤال وتقليد أهل العلم والذكر، كما قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَدَّعَوْا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ

(١) "أعيان العصر" (ص ٦٦).

الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا ﴿النساء: ٨٣﴾، وهو التقليد المشروع.

والثاني: الهوى؛ داء الذين قال الله عنهم: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَىٰ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَىٰ الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولَٰئِكَ كَانُوا أَبَاؤُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ شَيْئًا وَلَا يَهْتَدُونَ ﴿المائدة: ١٠٤﴾ و﴿قَالُوا أَجِئْنَا لِنُلْفِتَنَّا عَمَّا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [يونس: ٧٨] ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا أُولَٰئِكَ كَانُوا الشَّيْطَانَ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ السَّعِيرِ﴾ [لقمان: ٢١] ﴿وَكَذَٰلِكَ مَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ فِي قَرْيَةٍ مِنْ نَذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَا إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَىٰ أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَىٰ آثَارِهِمْ مُقْتَدُونَ﴾ [الزخرف: ٢٣]، وهذا هو التقليد الممنوع، وهو حال كثير من متعصبة المذاهب المتبوعة، في إعراضهم عن اتباع الكتاب والسنة، وطلب الحق بدليله، والجمود على مذاهب أئمتهم، بل على أهوائهم عند النظر والتحقيق، وإلا فالأئمة الأربعة مذهبهم مبني على أصل واحد، وهو اتباع الدليل، والرجوع إليه متى تبين لهم، كما استفاض ذلك عنهم، كقول أبي حنيفة: «إذا عارض قولي قول رسول الله ﷺ فاضربوا بقولي عرض الحائط»، وقول الإمام مالك: «ما منا إلا راد ومردود عليه إلا صاحب هذا القبر» وأشار إلى قبر النبي ﷺ، وقول الشافعي: «إذا صحَّ الحديث فهو مذهبي»، وأقوال الإمام أحمد في ذلك أكثر من أن تُحصَر، فهؤلاء هم الأتباع صدقاً



للأئمة، وهم أولى الناس بهذا الوصف، لا من دونهم، قال الإمام ابن القيم رحمه الله تعالى في "إعلام الموقعين" في تحقيق سمة الأتباع صدقاً لأئمة المذاهب المتبوعة: «أن أتباعهم لو كانوا هم المقلدين الذين هم مقرؤون على أنفسهم - وجميع أهل العلم - أنهم ليسوا من أولى العلم لكان سادات العلماء الدائرون مع الحجة ليسوا من أتباعهم، والجهال أسعدُ بأتباعهم منهم، وهذا عين المحال، بل من خالف واحداً منهم للحجة فهو المتَّبَع له، دون من أخذ قوله بغير حجة، وهكذا القول في أتباع الأئمة ﷺ معاذ الله أن يكونوا هم المقلدين لهم الذين ينزلون آراءهم منزلة النصوص، بل يتركون لها النصوص؛ فهؤلاء ليسوا من أتباعهم، وإنما أتباعهم من كان على طريقتهم واقتفى منهاجهم»<sup>(١)</sup>.

فاجتهاد شيخ الإسلام ابن تيمية لا يُخرجه من أتباعه للإمام أحمد بن حنبل، كما هو حال غيره من أتباع المذاهب من أهل التحقيق والاجتهاد، كالطحاوي في أصحاب أبي حنيفة، وابن عبد البر في أصحاب الإمام مالك وهو من أشد الناس على أهل التعصب والتقليد، والبيهقي والنووي في أصحاب الشافعي، وأمثالهم كثير.

وكلُّ أولئك يُنسبون إلى مذاهب أئمتهم، ولا يُعدون عن مذاهبهم بمجرد مخالفتهم لقول إمام المذهب أو اختيار المحققين من أتباعه.

<sup>(١)</sup> "إعلام الموقعين" (٢/ ١٧٠).

وقد تُرجم لشيخ الإسلام في كافة ما كُتب عن أعيان المذهب، وكلُّ من  
ترجم له عدّه من علماء الحنابلة، وكلُّ من جاء بعده من أتباع مذهب الإمام  
أحمد اعتبر اختياراته، وحكاها، سواءً كانت في داخل المذهب أو خارجه.  
وقد تكلمتُ في "تنبيه الممترى" عن فساد التمدّج المزعوم عند  
المُتأخّرين في كلامٍ طويلٍ فليراجع، وذكرتُ أنّهم لا يتبعون أولئك الأربعة،  
بل هم في صراعٍ شديدٍ على مذاهبهم بله الكتاب والسنة وأتباع السلف  
الصالح، فصارت تحت كلِّ إمامٍ عددٌ من الفقهاء كلّهم يدّعي أنّه الأولى بأتباع  
إمامه، فكثرت العدوّ، وبُعِدَت الشُّقة، واشتدَّ الصُّراع، فلا يدري الشافعي من  
أولى بمذهب إمامه: أهو الغزالي أم ابن سريج أم المزني أم فلان أم فلان؟  
وكذلك يُقال مع أتباع أبي حنيفة ومالك وأحمد، وكلُّ ما كان من عند غير  
الله فسَنَجِدُ فيه خِلافًا واختلافًا كثيرًا، ولو أعادوا الأمة إلى الوحيين، وما  
عليه الصَّحابةُ وكرامُ التَّابعين، وعرفوا للعلماء قَدْرهم، وقالوا للمُصيب:  
«أصبتَ وأنت مأجورٌ إن شاء الله»، وللمُخطئ: «أخطأتَ وأنت مأجورٌ  
إن شاء الله»، لعظَمَ شأنُ الأمة، وكانوا أبعد عن الفرقة والاختلاف،  
وتسرَّبَ البدع والأهواء والجهالات، والله المستعان.

## فصل

وَمَا ذَكَرَ الْكَاتِبُ بِأَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى نَصَّ عَلَى مَخَالَفَةِ الْأَبَاءِ وَالْأَجْدَادِ، فَلَعَلَّ مُرَادَهُ مَا قَالَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ لَمَّا تَكَلَّمَ عَنْ مَسْأَلَةِ الصِّفَاتِ، حَيْثُ قَالَ: «وَلَكِنَّ هَذِهِ الْمَسْأَلَةُ» وَ «مَسْأَلَةُ الزِّيَارَةِ» وَغَيْرُهُمَا حَدَثَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ فِيهَا شُبُهَةٌ، وَأَنَا وَغَيْرِي كُنَّا عَلَى «مَذْهَبِ الْأَبَاءِ» فِي ذَلِكَ نَقُولُ فِي «الْأَصْلِينَ» بِقَوْلِ أَهْلِ الْبِدْعِ؛ فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَنَا مَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ دَارَ الْأَمْرِ بَيْنَ أَنْ نَتَّبِعَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ أَوْ نَتَّبِعَ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا فَكَانَ الْوَاجِبُ هُوَ اتِّبَاعُ الرَّسُولِ؛ وَأَنْ لَا نَكُونَ مِمَّنْ قِيلَ فِيهِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ اتَّبِعُوا مَا أَنْزَلَ اللَّهُ قَالُوا بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ [لقمان: ٢١] وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿قَالَ أَوْلَوْ جِئْتُمْ بِأَهْدَى مِمَّا وَجَدْتُمْ عَلَيْهِ آبَاءَكُمْ﴾ [الزخرف: ٢٤]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ (١٤) وَإِنْ جَاهَدَاكَ عَلَى أَنْ تُشْرِكَ بِي مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا وَاتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَيَّ﴾ [لقمان: ١٤، ١٥].

فَالوَاجِبُ اتِّبَاعُ الْكِتَابِ الْمُنَزَّلِ، وَالنَّبِيِّ الْمُرْسَلِ، وَسَبِيلِ مَنْ أَنَابَ إِلَى اللَّهِ، فَاتَّبَعْنَا الْكِتَابَ وَالسَّنَةَ، كَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ؛ دُونَ مَا خَالَفَ ذَلِكَ مِنْ دِينِ الْأَبَاءِ وَغَيْرِ الْأَبَاءِ، وَاللَّهُ يَهْدِينَا وَسَائِرَ إِخْوَانِنَا إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ

صراطِ الذين أنعمَ اللهُ عليهم من النبيين والصدِّيقين والشُّهداءِ والصَّالحين وحَسُنَ أولئك رَفيقاً» انتهى كلام شيخ الإسلام<sup>(١)</sup>.

وكلامه ليس خاصاً بأبائه ومشايخه، فقد قال: «أنا وغيري»، فمراده ما حصل لعموم المتأخرين من شُبَّه في المسائل المشار إليها.

ومخالفة الآباء والأشياخ في الحقِّ ليست ممَّا يُعَابُ به المسلم، كما إنَّها ليست ذمًّا لهم إنَّ كانَ ما وَقَعُوا فيه مِن خطأٍ هو مَبْلُغُ اجتهادهم وعلمهم، واللهُ يتولَّى أمرهم، ولعلَّ مراد شيخ الإسلام في دَقَائِقِ المسائلِ العَقَدِيَّةِ التي زلَّ فيها من زلٍّ مِنْ أهل العلم وقالوا بمقالة أهل البدع فيها، لا المسائل العَقَدِيَّةِ العِظَامِ الَّتِي يُضِلُّ المَخَالِفُ فيها، فلم يُعَرَفْ أَحَدٌ من آبائِهِ وَلَا أجداده كَأبي البركاتِ مَجْد الدِّينِ ابنِ تيمية بانحرافٍ عَقَدِيٍّ، وأقواله في نصرة مذهب أهل السنة جملةً مشهورة، وقد كَفَّرَ من جحدَ صِفاتِ الله تعالى فقال في كتاب "المحرَّر": «باب المُرتد: وهو الكافر بعد إسلامه فمن أشرك بالله أو جحد ربوبيته أو صفة من صفاته أو بعض كتبه أو رسله أو سب الله أو رسوله فقد كفر»<sup>(٢)</sup>، فللَّه عنده صفاتٌ متعددة، وفي كَلامِهِ هَذَا مِن دلائلِ مُخَالَفَةِ الجَهِمِيَّةِ والخوارجِ والمرجئةِ الحِجَّةِ القاطعة، وله كلامٌ آخر في تقرير ما عليه أهلُ السُنَّةِ والجماعة في أبواب شتى من أصول

<sup>(١)</sup> "مجموع الفتاوى" (٦ / ٢٥٨).

<sup>(٢)</sup> "المحرَّر" (٢ / ١٦٧).

الاعتقاد<sup>(١)</sup>، وهو مع جلالته وعلو مكانته، وتناقل أهل العلم من أصحاب الإمام أحمد وغيرهم أقواله واختياراته لم يُنقل عنه ولا عن ابنه عبد السلام -والد شيخ الإسلام ابن تيمية- مقالة سوء في الاعتقاد، ولن يستطيع كاتب المقال أن يأتي بما يدل على انحراف عقائدهم، وسلوكهم مسالك أهل التصوف والكلام.

ثم على فرض أن أجداده وآبائه كانوا على عقيدة منحرفة، فترك قلوبهم ورجع إلى الحق، فماذا كان؟ وكل نفس بما كسبت رهينة، والعبرة بما جاء في كتاب الله وسنة رسول الله ﷺ، وما عليه السلف الصالح وأئمة أهل السنة، وما آل إليه أمر شيخ الإسلام ابن تيمية، وما عرف واشتهر من قوله في السنة، ولا يضره مخالفة من خالف، ولا يناقض قوله ولا يُعير بفساد مذهب أحد من آبائه وأشياخه، فليس أحد من البشر ميزاناً لقول أحد، إلا النبي ﷺ وإجماع السلف الصالح، وما ذهب إليه شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في المسائل التي ضاق عطن أهل البدع عليه بسببها لا يُخالف الكتاب ولا السنة ولا ما جاء عن عموم السلف، وخصوص أئمة الحنابلة وعلى رأسهم إمام المذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله.

وكذلك في مسائل الفروع والفقهاء لا لوم عليه إن خالف أحداً من الناس، سواء كان من آبائه أو أشياخه أو إمام المذهب نفسه إن كان قد تبين

(١) ينظر: "جهود علماء السلف في تقرير العقيدة والدفاع عنها في القرن السابع" للشهراني (ص ٨٠٣-٨١١).

له الدليل، وظَهَرَتْ لَهُ الْحُجَّةُ، وَبَانَتْ لَهُ الْمَحَجَّةُ، وَلَا يَجُوزُ لَهُ، وَلَا لِعَيْرِهِ مِنَ الْمُكَلَّفِينَ أَنْ يَذْهَبَ إِلَى قَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ بَعْدَ ظَهْوَرِ قَوْلِ اللَّهِ وَقَوْلِ رَسُولِهِ ﷺ، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ: «أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنْ مِنْ اسْتِبَانَتِ لَهُ سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَدْعَاهَا لِقَوْلِ أَحَدٍ مِنَ الْبَشَرِ».

وَإِجْلَالُ شَيْخِ الْإِسْلَامِ لِأَبَائِهِ وَأَجْدَادِهِ وَأَشْيَاخِهِ، وَاعْتِرَافُهُ بِفَضْلِهِمْ وَعِلْمِهِمْ ثَابِتٌ لَا دَافِعَ لَهُ، بَلْ هُوَ مُتَابِعٌ لَهُمْ حَتَّى فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ الَّتِي شُنِعَ عَلَيْهِ بِسَبَبِهَا، وَسُجِنَ مِنْ أَجْلِهَا! كَقَوْلِهِ فِي الطَّلَاقِ، وَهُوَ بَعِينُهُ قَوْلُ جَدِّهِ أَبِي الْبَرَكَاتِ فِيمَا كَانَ يُفْتِي بِهِ أحياناً، نَقَلَ ذَلِكَ عَنْهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ<sup>(١)</sup>.

فَتَبِينَ بِذَلِكَ أَنَّهُ لَا مَخَالَفَةَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ آبَائِهِ وَأَشْيَاخِهِ، وَلَكِنْ مِنَ الْعَجَبِ الْعُجَابِ، وَغُرْبَةِ الزَّمَانِ، وَاخْتِلَالِ الْمَفَاهِيمِ مِنْ قَوْمٍ صَيَّرُوا الْحَقَّ بَاطِلًا، وَالْبَاطِلَ حَقًّا، وَالْبِدْعَةَ سُنَّةً، وَالسُّنَّةَ بَدْعَةً، فَإِذَا غُيِّرَتِ الْبَدْعَةُ قَالُوا: غُيِّرَتِ السُّنَّةُ! فَجَعَلُوا التَّقْلِيدَ هُوَ الدِّينَ، وَهُوَ الْأَصْلُ، وَحَرَّمُوا عَلَى النَّاسِ الْخُرُوجَ عَنِ الْمَذَاهِبِ الْمَتَّبِعَةِ، ثُمَّ مِنْ جَاءَهُمْ بِكَلَامِ اللَّهِ، وَكَلَامِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَالْحَقِّ الْمُبِينِ؛ غَضِبُوا عَلَيْهِ، وَاتَّهَمُوهُ بِالْجُنُونِ أَوْ الزُّنْدَقَةِ! كَمَا قَالَ ذَلِكَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْوَهَّابِ فِي رِسَالَتِهِ اللَّطِيفَةِ "سِتَّةُ الْأَصُولِ"، وَهَذَا الَّذِي أَنْكَرَهُ أَئِمَّةُ الْمَذَاهِبِ قَاطِبَةً، وَكِرَامُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَمَنْ سَارَ عَلَى نَهْجِهِمْ مِنْ أَهْلِ الْفِقْهِ وَالْإِتْبَاعِ.

(١) "الفتاوى" (٣٣/ ١٤).

## فصل

وأما زعمه بأنَّ شيخ الإسلام نسب مذهب التفويض إلى الحنابلة فكذبٌ وزيفٌ، وإنَّما ذكرَ شيخ الإسلام في أكثر من موطنٍ أنَّ هذا القول ينتحلّه كثيرٌ ممَّن ينسبُ نفسه إلى أهلِ السُّنَّةِ والسَّلفِ والحنابلة، كقولهِ رحمه الله تعالى في "الفتوى الحموية": «وأما الصنف الثالث: وهم أهل التجهيل: فهم كثير من المنتسبين إلى السُّنَّةِ وأتباع السَّلفِ»<sup>(١)</sup>.

وقال: «والذين ينتحلون مذهب السَّلفِ يقولون: إنَّهم لم يكونوا يعرفون معاني النصوص بل يقولون ذلك في الرسول ﷺ، وهذا القول من أبطل الأقوال»<sup>(٢)</sup>.

فكيف ينسب أبطل الأقوال إلى أهل مذهبه؟

وقال: «فتبين أن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد»<sup>(٣)</sup>.

وقد وقع من بعض الحنابلة في باب الصفات: "التفويض" و"التأويل" على طريقة أهل البدع، ونسبوا ذلك إلى الإمام أحمد، كما وقع أبو الحسن التميمي وأبو الوفاء ابن عقيل وابن الجوزي في التأويل، وكثير غيرهم في التفويض، وهذا من فهمهم فيما يظنون بأنه مذهب الإمام أحمد، ولهذا هم

<sup>(١)</sup> "الفتوى الحموية" (ص ٢٨٥).

<sup>(٢)</sup> "الفتاوى" (٤/ ٦٨).

<sup>(٣)</sup> "درء تعارض العقل والنقل" (١/ ٢٠٥).

لا يذكرون من كلامه شيئاً، ولا من كلام كبار أصحابه! وإن ذكروا :  
 ذكروا المتشابهة من القول، وتركوا الصريح الواضح البين في الإثبات بلا  
 تأويل ولا تفويض للمعنى، وهذا من جنس فهم الناس لكلام الله وكلام  
 رسول الله ﷺ، فيصلون إلى حكمٍ ويزعمون بأنه مراد الله ومراد رسوله ﷺ،  
 ورُبَّما غيره أصوب منهم في فهم مراد الله ومراد رسول الله ﷺ، وكذلك  
 الحال مع الإمام أحمد، وسائر الأئمة، وهذا ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية  
 رحمه الله تعالى حيث قال: «فَمَا زَالَ فِي الْحَنْبَلِيَّةِ مَنْ يَكُونُ مَيْلَهُ إِلَى نَوْعٍ مِنَ  
 الْإِثْبَاتِ الَّذِي يَنْفِيهِ طَائِفَةٌ أُخْرَى مِنْهُمْ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُمَسِّكُ عَنِ النَّفْيِ  
 وَالْإِثْبَاتِ جَمِيعاً، فَفِيهِمْ جِنْسُ التَّنَازُعِ الْمَوْجُودِ فِي سَائِرِ الطَّوَائِفِ لَكِنْ  
 نَزَاعَهُمْ فِي مَسَائِلِ الدَّقِّ؛ وَأَمَّا الْأَصُولُ الْكِبَارُ فَهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَيْهَا، وَلِهَذَا  
 كَانُوا أَقَلَّ الطَّوَائِفِ تَنَازَعاً وَافْتِرَاقاً لِكثْرَةِ اعْتِصَامِهِمْ بِالسُّنَّةِ وَالْآثَارِ، لِأَنَّ  
 لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي بَابِ أُصُولِ الدِّينِ مِنَ الْأَقْوَالِ الْمَبِينَةِ لِمَا تَنَازَعَ فِيهِ النَّاسُ مَا  
 لَيْسَ لِغَيْرِهِ، وَأَقْوَالُهُ مُؤَيَّدَةٌ بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ وَاتِّبَاعِ سَبِيلِ السَّلَفِ الطَّيِّبِ،  
 وَلِهَذَا كَانَ جَمِيعٌ مِنْ يَنْتَحِلِ السُّنَّةَ مِنْ طَوَائِفِ الْأُمَّةِ - فَفَهَائِهَا وَمَتَكَلِمَتِهَا

وصوفيتها - ينتحلونه.

ثم قد يتنازع هؤلاء في بعض المسائل، فإن هذا أمر لا بد منه في العالم،  
 والنبي ﷺ قد أخبر بأن هذا لا بد من وقوعه، وأنه لما سأل ربه أن لا يلتقي  
 بأسهم بينهم منع ذلك، فلا بد في الطوائف المنتسبة إلى السنة والجماعة من



نوع تنازع، لكن لا بد فيهم من طائفة تعتصم بالكتاب والسنة كما أنه لا بد أن يكون بين المسلمين تنازع واختلاف لكنه لا يزال في هذه الأمة طائفة قائمة بالحق لا يضرها من خالفها ولا من خذها حتى تقوم الساعة، ولهذا لما كان أبو الحسن الأشعري وأصحابه مُتَسَبِّينَ إلى السنة والجماعة: كان مُتَّحِلًا للإمام أحمد ذاكراً أنه مقتد به متبع سبيله، وكان بين أعيان أصحابه من الموافقة والمؤالفة لكثير من أصحاب الإمام أحمد ما هو معروف، حتى إن أبا بكر عبد العزيز يذكر من حُجج أبي الحسن في كلامه، مثل ما يذكر من حجج أصحابه، لأنه كان عنده من متكلمة أصحابه.

وكان من أعظم المائلين إليهم التميميون: أبو الحسن التميمي وابنه وابن ابنه ونحوهم؛ وكان بين أبي الحسن التميمي وبين القاضي أبي بكر بن الباقلاني من المودة والصحبة ما هو معروف مشهور، ولهذا اعتمد الحافظ أبو بكر البيهقي في كتابه الذي صنّفه في مناقب الإمام أحمد - لما ذكر اعتقاده - اعتمد على ما نقله من كلام أبي الفضل عبد الواحد بن أبي الحسن التميمي، وله في هذا الباب مُصَنَّفٌ ذَكَرَ فِيهِ مِنْ عَقْتَادِ أَحْمَدَ مَا فَهَمَهُ؛ ولم يذكر فيه ألفاظه وإنما ذكر جمل الاعتقاد بلفظ نفسه، وجعل يقول: «وكان أبو عبدالله» وهو بمنزلة من يصنّف كتاباً في الفقه على رأي بعض الأئمة ويذكر مذهبه بحسب ما فهمه وراه وإن كان غيره بمذهب ذلك الإمام أعلم منه بألفاظه وأفهم لمقاصده؛ فإن الناس في نقل مذاهب الأئمة قد يكونون بمنزلةهم في نقل الشريعة، ومن المعلوم: أن أحدهم يقول: حُكْم

اللهُ كَذَا، أَوْ حُكْمِ الشَّرِيعَةِ كَذَا، بِحَسَبِ مَا اعْتَقَدَهُ عَنْ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ؛  
بِحَسَبِ مَا بَلَغَهُ وَفَهَمَهُ، وَإِنْ كَانَ غَيْرُهُ أَعْلَمَ بِأَقْوَالِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ  
وَأَعْمَالِهِ وَأَفْهَمَ لِمَرَادِهِ، فَهَذَا أَيْضاً مِنَ الْأُمُورِ الَّتِي يَكْثُرُ وَجُودُهَا فِي بَنِي آدَمَ،  
وَلِهَذَا قَدْ تَخْتَلَفُ الرَّوَايَةُ فِي النَّقْلِ عَنِ الْأَثْمَةِ، كَمَا يَخْتَلَفُ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ  
فِي النَّقْلِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ لَكِنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَعْصُومٌ، فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَصْدُرَ عَنْهُ خَبْرَانِ  
مُتَنَاقِضَانِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَا أَمْرَانِ مُتَنَاقِضَانِ فِي الْحَقِيقَةِ، إِلَّا وَأَحَدُهُمَا نَاسِخٌ  
وَالْآخَرُ مَنْسُوخٌ، وَأَمَّا غَيْرُ النَّبِيِّ ﷺ فَلَيْسَ بِمَعْصُومٍ، فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ قَدْ  
قَالَ خَبْرَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ، وَأَمْرَيْنِ مُتَنَاقِضَيْنِ، وَلَمْ يَشْعُرْ بِالتَّنَاقُضِ، لَكِنْ إِذَا  
كَانَ فِي الْمَنْقُولِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مَا يَحْتَاجُ إِلَى تَمْيِيزٍ وَمَعْرِفَةٍ - وَقَدْ تَخْتَلَفَ  
الرَّوَايَاتُ حَتَّى يَكُونَ بَعْضُهَا أَرْجَحُ مِنْ بَعْضٍ وَالنَّاقِلُونَ لِشَرِيعَتِهِ  
بِالاسْتِدْلَالِ بَيْنَهُمْ اخْتِلَافٌ كَثِيرٌ - لَمْ يُسْتَنَّكَرْ وَقُوعٌ نَحْوِ مَنْ هَذَا فِي غَيْرِهِ؛  
بَلْ هُوَ أَوْلَى بِذَلِكَ، لِأَنَّ اللَّهَ قَدْ ضَمَّنَ حِفْظَ الذِّكْرِ الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ  
وَلَمْ يَضْمَنْ حِفْظَ مَا يُؤَثَّرُ عَنْ غَيْرِهِ، لِأَنَّ مَا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ رَسُولَهُ مِنَ الْكِتَابِ  
وَالْحِكْمَةِ هُوَ هُدًى الَّذِي جَاءَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَبِهِ يُعْرَفُ سَبِيلُهُ، وَهُوَ حُجَّتُهُ  
عَلَى عِبَادِهِ؛ فَلَوْ وَقَعَ فِيهِ ضَلَالٌ لَمْ يُبَيِّنْ لَسَقَطَتْ حُجَّةُ اللَّهِ فِي ذَلِكَ وَذَهَبَ  
هُدَاهُ وَعُمِّيَّتْ سَبِيلُهُ؛ إِذْ لَيْسَ بَعْدَ هَذَا النَّبِيِّ نَبِيٌّ آخَرَ يُتَنَظَّرُ لِيُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا  
اخْتَلَفُوا فِيهِ؛ بَلْ هَذَا الرَّسُولُ آخِرُ الرُّسُلِ، وَأُمَّتُهُ خَيْرُ الْأُمَّمِ، وَلِهَذَا لَا يَزَالُ

فِيهَا طَائِفَةٌ قَائِمَةٌ عَلَى الْحَقِّ بِإِذْنِ اللَّهِ، لَا يَضُرُّهَا مَنْ خَالَفَهَا وَلَا مَنْ خَذَلَهَا،  
حَتَّى تَقُومَ السَّاعَةُ»<sup>(١)</sup>.

وذكر شيخ الإسلام بأن كثيراً ممن زلَّ في باب الاعتقاد من المتأخرين  
ينصُّ في عقيدته: «إنه متَّبِعٌ لأحمد بن حنبلٍ وغيره من أئمة السنة إلى غير  
هؤلاء ممن ينتسب إلى السنة ومذهب الحديث، يقولون إنهم على اعتقاد  
أحمد بن حنبل، ونحوه من أهل السنة، وهم لم يعرفوا حقيقة ما كان يقوله  
أئمة السنة؛ كأحمد بن حنبل وأمثاله»<sup>(٢)</sup>.

ومثل هذا حصل لكثير ممن صنَّف في الاعتقاد على ما عنده من انحرافٍ  
وزلل، كأبي الحسن الأشعري والقاضي أبي يعلى وابن حزم وابن الجوزي  
في آخرين، صنَّفوا في العقائد وزعموا أن هذا قول الإمام أحمد، والإمام  
أحمد - وأهل السنة - بصريح قولهم يُخالفونهم في بعض ما ذكروا.

ومن عادة من ضلَّ عن السبيل نسبة باطله إلى إمام متَّبوعٍ مرضيٍّ عنه  
تمويهاً وترويحاً، كما زعمت النصارى واليهود بأن إبراهيم منهم! فأنزل الله  
تعالى: ﴿مَا كَانَ إِبْرَاهِيمُ يَهُودِيًّا وَلَا نَصْرَانِيًّا وَلَكِنْ كَانَ حَنِيفًا مُسْلِمًا وَمَا كَانَ  
مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [آل عمران: ٦٧] وكذلك السحرة زعموا أن سليمان عليه السلام  
هو الذي علمهم السحر! فأنزل الله تعالى: ﴿وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ  
الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة: ١٠٢] ومن جنس هذا:

<sup>(١)</sup> "مجموع الفتاوى" (٤/ ١٦٦-١٦٩).

<sup>(٢)</sup> "مجموع الفتاوى" (٧/ ٦٥٩).

المفترون على الله تعالى في الحلال والحرام، يزعمون أنه دين الله وشرعه، وهم في ذلك كاذبون، كما قال تعالى: ﴿وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرْنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ اتَّقُوا اللَّهَ عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ﴾ [الأعراف: ٢٨] وقال تعالى: ﴿قُلْ أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ لَكُمْ مِنْ رِزْقٍ فَجَعَلْتُمْ مِنْهُ حَرَامًا وَحَلَالًا قُلْ اللَّهُ أُذِنَ لَكُمْ أَمْ عَلَى اللَّهِ تَفْتَرُونَ \* وَمَا ظَنَّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى اللَّهِ الْكُذِبَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِنَّ اللَّهَ لَذُو فَضْلٍ عَلَى النَّاسِ وَلَكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَشْكُرُونَ﴾ [يونس: ٥٩، ٦٠].

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «ما من إمام إلا وقد انتسب إليه أقوامٌ هو منهم بريءٌ، قد انتسب إلى مالك أناسٌ مالكٌ بريءٌ منهم، وانتسب إلى الشافعي أناسٌ هو بريءٌ منهم، وانتسب إلى أبي حنيفة أناسٌ هو بريءٌ منهم، وقد انتسب إلى موسى عليه السلام أناسٌ هو منهم بريءٌ، وانتسب إلى عيسى عليه السلام أناسٌ هو منهم بريءٌ، وقد انتسب إلى علي بن أبي طالب أناسٌ هو بريءٌ منهم، ونبينا قد انتسب إليه من القرامطة والباطنية وغيرهم من أصناف الملاحدة والمنافقين من هو بريءٌ منهم»<sup>(١)</sup>.

وكذلك صنع أتباع الأئمة الأربعة في عقائدهم، فكلما نحوا منحى، وسلكوا اتجاهاً في عقائدهم، نسبوه إلى إمام مذهبهم، وكذلك حصل من بعض الحنابلة، وهم قليلٌ بالنسبة إلى غيرهم، لما حُفظ عن الإمام أحمد

(١) "مناظرة العقيدة الواسطية" (٣/ ١٨٥).

رحمه الله تعالى من نصوص الاعتقاد ما لم يكن لغيره من الأئمة، فكان النص قاطعاً لدعوى كل مدعٍ، كما هو الحال في نصوص الوحيين تقطع كل اجتهادٍ، فلا اجتهاد مع النص، ويبقى الإشكال فيما لا نص فيه، ولهذا كان الخطأ والانحراف عن السنة في مذاهب الثلاثة أكثر منه في أتباع مذهب الإمام أحمد، قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «بل من استقرأ مذاهب الناس وجد في كل طائفة من الغلاة في النفي والإثبات ما لا يوجد مثله في الحنبليّة، ووجد من مال منهم إلى نفي باطلٍ أو إثبات باطلٍ.

فإنه لا يسرف إسراف غيرهم من المائلين إلى النفي والإثبات؛ بل تجد في الطوائف من زيادة النفي الباطل والإثبات الباطل ما لا يوجد مثله في الحنبليّة، وإنما وقع الاعتداء في النفي والإثبات فيهم مما دب إليهم من غيرهم الذين اعتدوا حدود الله بزيادة في النفي والإثبات إذ أصل السنة مبناها على الاقتصاد والاعتدال، دون البغي والاعتداء، وكان علم الإمام أحمد وأتباعه "له من الكمال والتمام على الوجه المشهور بين الخاص والعام ممن له بالسنة وأهلها نوع إمام، وأمّا أهل الجهل والضلال: الذين لا يعرفون ما بعث الله به الرسول ولا يميزون بين صحيح المنقول وصريح المعقول، وبين الروايات المكذوبة والآراء المضطربة: فأولئك جاهلون قدر الرسول والسابقين الأولين من المهاجرين والأنصار الذين نطق بفضلهم القرآن، فهم بمقادير الأئمة المخالفين لهؤلاء أولى أن يكونوا جاهلين إذ كانوا أشبه بمن شاق الرسول وأتبع غير سبيل المؤمنين من أهل العلم

والإيمان، وَهُمْ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ إِلَى الْكُفْرِ أَقْرَبُ مِنْهُمْ لِلإِيمَانِ: تَجِدُ أَحَدَهُمْ يَتَكَلَّمُ فِي "أَصُولِ الدِّينِ وَفُرُوعِهِ" بِكَلَامٍ مِنْ كَأَنَّهُ لَمْ يَنْشَأْ فِي دَارِ الإِسْلَامِ وَلَا سَمِعَ مَا عَلَيْهِ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالإِيمَانِ، وَلَا عَرَفَ حَالَ سَلَفِ هَذِهِ الْأُمَّةِ وَمَا أُوتُوهُ مِنْ كَمَالِ الْعُلُومِ النَّافِعَةِ وَالْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَلَا عَرَفَ مِمَّا بَعَثَ اللَّهُ بِهِ نَبِيَّهَ مَا يَدُلُّهُ عَلَى الْفَرْقِ بَيْنَ الْهُدَى وَالضَّلَالِ وَالْغَيِّ وَالرَّشَادِ<sup>(١)</sup>.

وَالنَّاسُ فِي دَعْوَاهُمْ الْإِتْسَابَ لِلإِمَامِ أَحْمَدَ فِي بَابِ الصِّفَاتِ عَلَى ثَلَاثِ طَوَائِفٍ: الْمُوَلَّةُ وَالْمَفُوضَةُ وَالْمُثَبَّتَةُ - أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْإِثْرِ -.

وَمَنْ جَنَحَ لِلتَّأْوِيلِ: لَا يَسْتَدُلُّ بِكَلَامِ الإِمَامِ أَحْمَدَ، وَإِنَّمَا يَسْتَدُلُّ بِكَلَامِ مَنْ أَسَاءَ فَهَمَّ مَذْهَبِهِ كَأَبِي الْحَسَنِ التَّمِيمِيِّ وَابْنِ عَقِيلٍ وَمَنْ تَبِعَهُمْ وَقَلَّدَهُمْ كَابْنِ الْجُوزِيِّ وَغَيْرِهِ<sup>(٢)</sup>.

وَمَنْ سَلَكَ مَسْلَكَ التَّفْوِيضِ؛ جَهَلَ مُرَادَ الإِمَامِ أَحْمَدَ فِي بَعْضِ كَلَامِهِ، وَأَهْمَلَ مَا كَانَ لَهُ مِنْ صَرِيحِ الْكَلَامِ فِي الْإِثْبَاتِ وَبَيَانِ الْمَعْنَى، كَمَا نَصَّ عَلَيْهِ الإِمَامُ فِي "عَقِيدَتِهِ" مِنْ رِوَايَةِ أَبِي بَكْرِ الْخَلَّالِ أَنَّهُ قَالَ: «وَفِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى مَا لَا سَبِيلَ إِلَى مَعْرِفَتِهِ إِلَّا بِالسَّمْعِ، مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ فَبَانَ بِإِخْبَارِهِ عَنْ نَفْسِهِ مَا اعْتَقَدْتَهُ الْعُقُولُ فِيهِ، وَأَنَّ قَوْلَنَا: «سَمِيعٌ بَصِيرٌ» صِفَةٌ مَنْ لَا يَشْتَبَهُ عَلَيْهِ شَيْءٌ، كَمَا قَالَ فِي كِتَابِهِ الْكَرِيمِ، وَلَا تَكُونُ رُؤْيَةً إِلَّا بِبَصَرٍ، يَعْنِي مِنَ الْمَبْصُرَاتِ بِغَيْرِ صِفَةٍ مَنْ لَا يَغِيبُ عَلَيْهِ وَلَا عَنَهُ

(١) "مجموع الفتاوى" (٤/ ١٦٩-١٧٠).

(٢) وينظر: "الاستقامة" (١/ ٧٥) "بيان تلبس الجهمية" (٣/ ١٣٢) "شرح حديث النزول" (ص ١٧٩).

شيء، وليس ذلك بِمَعْنَى الْعِلْمِ كما يقوله المخالفون؛ ألا ترى إلى قوله تعالى لموسى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ قال: وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ عَزَمُوا الطَّلَاقَ فَإِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾ يدلُّ على أَنَّ مَعْنَى ﴿السَّمِيعُ﴾ غَيْرَ مَعْنَى ﴿الْعَلِيمُ﴾... انتهى<sup>(١)</sup>.

وهذا كلامٌ صريحٌ في إبطالِ القولين -التأويل والتفويض- فأبطل قول من أوَّل البصر بالعلم، وفي قوله: «غير معنى» دليلٌ على إثبات المعنى للسمع والبصر، والفرق بينهما.

أَمَّا مَنْ سَلَكَ مَسَلَكَ الْإِثْبَاتِ؛ فَهُمْ أَصْدَقُ النَّاسِ اتِّبَاعاً لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْإِعْتِقَادِ -سواءً كانوا من الحنابلة أو غيرهم- وَهُمْ مَنْ وَافَقَ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَاطِبَةً، وَأَثَبُوا الصِّفَاتِ لِلَّهِ تَعَالَى عَلَى الْوَجْهِ اللَّائِقِ بِهِ، وَقَالُوا مَقَالَةَ الْإِمَامِ مَالِكٍ: «الاستواء غير مجهول» أي معلوم المعنى، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا خَاطَبْنَا اللَّهَ تَعَالَى بِهِ مِنْ صِفَاتِهِ عَزَّ وَجَلَّ -المعنوية العقلية والسمعية الخبرية- لَا فَرْقَ بَيْنَ صِفَةٍ وَصِفَةٍ، فَكُلُّهَا تُقَابَلُ بِالتَّسْلِيمِ وَالرِّضَى، وَالْقَبُولِ وَالتَّصْدِيقِ.

تتمة:

لِيُعْلَمَ أَنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْإِعْتِقَادِ مَا تَكَلَّمَ قَطُّ بِلِسَانِ الْمَذْهَبِ وَالتَّمَذُّبِ لِلْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَإِنَّمَا هُوَ يَتَكَلَّمُ بِلِسَانِ السَّلَفِ

(١) "السنة" للخلال (ص ١٠٢).

قاطبةً، ولذلك لم يصنع كما صنع غيره ممن صنّف في العقائد من نسبة المُعْتَقِدِ إلى إمامٍ مَتَّبُوعٍ، وإنّما هو يَطْلُبُ ويقرّر ما كان عليه عموم السلف الصالح.

ولما وقعت المناظرة الشهيرة بين شيخ الإسلام ابن تيمية ومُخَالِفيه، خاف القاضي على شيخ الإسلام ابن تيمية فأراد أن يَلْتَمِسَ له عُذْرًا بأنّه حَنْبَلِيٌّ، فَرَغِبَ أن يلقنه ويُسمِعهم بأنّه إنما ألّف كتاب "العقيدة الواسطية" على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله، وأنّه لا لومَ على مَنْ صنّف على مذهبه! فلم يقبل شيخ الإسلام ابن تيمية هذا القول، وإنّما قال: «ما جمعت إلا عقيدة السلف الصالح جميعهم ليس للإمام أحمد اختصاص بهذا، والإمام أحمد إنّما هو مُبَلِّغُ العلم الذي جاء به النبي ﷺ ولو قال أحمد من تلقاء نفسه ما لم يجرى به الرسول لم نقبله وهذه عقيدة محمد ﷺ»<sup>(١)</sup>.

وقال: «لا والله؛ ليس لأحمد بن حنبل في هذا اختصاص وإنّما هذا اعتقاد سلف الأمة وأئمة أهل الحديث؛ وقلت أيضاً: هذا اعتقاد رسول الله ﷺ، وكلُّ لفظٍ ذكرته فأنا أذكرُ به آيةً أو حديثاً أو إجماعاً سلفياً، وأذكر من ينقل الإجماع عن السلف من جميع طوائف المسلمين والفقهاء الأربعة والمتكلمين وأهل الحديث والصوفية»<sup>(٢)</sup>.

(١) "مجموع الفتاوى" (٣/ ١٦٩).

(٢) السابق (٣/ ١٨٩).



ويقول قبل ذلك: «أما الاعتقاد: فلا يؤخذ عني ولا عمّن هو أكبر مني؛ بل يؤخذ عن الله ورَسُولِهِ وَمَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ سَلْفُ الْأُمَّةِ؛ فَمَا كَانَ فِي الْقُرْآنِ وَجَبَ اعْتِقَادُهُ، وَكَذَلِكَ مَا ثَبَتَ فِي الْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ؛ مِثْلَ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ...»<sup>(١)</sup>.

فعليه: فإنّ دعوى أنّ السلفيين يرون بأنّ ابن تيمية هو المعبر الوحيد عن مذهب الإمام أحمد في الاعتقاد دعوى باطلة قاصرة! فالسلفيون يرون أنّ شيخ الإسلام ابن تيمية تكلم عن مذهب السلف عامة، ونقل ما نقله غيره في كتب العقائد، ولذلك تتفق أصول كتب عقائد أهل السنة في أصول مسائلها كالقول في القدر والصفات والصحابة والإيمان والوعد والوعيد والإمامة وغير ذلك، فهو مذهب للسلف بعامة، وإذا نسب إلى إمام فهو من مزيد التأكيد على سلامته، ومن قارن ما قرره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في "الواسطية" بما صنّفه الأئمة في السنة وأصول الاعتقاد - كاعتقاد الأئمة: سُفيان الثوري، والليث بن سعد، وعليّ ابن المديني، وأحمد بن حنبل، وأبي حاتم وأبي زرعة الرازيين؛ وآخرين - لن يجد فرقاً في أصل واحد يستطيع أن يقال بأنّ هذا من مُحدثات ابن تيمية ولم يذكره أحد من السلف، ولهذا كان وقع كتاب "الفتوى الحمويّة" على المخالفين أشد من ضرب السيوف! لأنّه أتى بقولات عديدة تُوافق ما ذهب إليه، من كلام

<sup>(١)</sup> "مجموع الفتاوى" (٣/ ١٦١).

السَّلَفِ قَبْلَهُ مِنْ: الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ، وَأَتْبَاعِ التَّابِعِينَ، وَأُئِمَّةِ التَّفْسِيرِ،  
وَالْفِقْهِ، وَالْحَدِيثِ، وَالزُّهْدِ، وَاللُّغَةِ؛ وَغَيْرِهِمْ، وَهَذَا اشْتَدَّتْ الْفِتْنَةُ عَلَى  
شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى بَعْدَ تَصْنِيفِ هَذَا الْكِتَابِ لِأَنَّهُ قَطَعَ  
سَبِيلَ مَنْ أَرَادَ أَنْ يَعْيبَ عَقِيدَةَ أَهْلِ السُّنَّةِ بِأَنَّهَا مِنْ إِحْدَاثِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ! فَبَيَّنَ  
لَهُمْ مَنْ قَالَ بِقَوْلِهِ مِنْ أُئِمَّةِ السَّلَفِ؛ فَبُهِتُوا.

## فَصْلٌ

ثُمَّ ذَكَرَ الْكَاتِبُ السَّبَبَ الثَّانِي حَسَبَ زَعْمِهِ فِي عَدَمِ فَهْمِ السَّلَفِيِّينَ لِمَذْهَبِ  
الْحَنَابِلَةِ وَمَا نَسَبَهُ إِلَيْهِمْ مِنَ التَّفْوِيضِ: «عَدَمِ فَهْمِ الْبَعْضِ لِلْمَرَادِ مِنْ قَوْلِنَا:  
(مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ هُوَ التَّفْوِيضُ)، فَيُظَنُّونَ أَنَّ مَعْنَى ذَلِكَ أَنَّ هَذَا نَصٌّ أَوْ قَوْلُ  
الإِمَامِ، أَوْ أَنَّهُ قَوْلُ "جَمِيعِ" الْحَنَابِلَةِ؛ فَيُدْفَعُهُمْ ذَلِكَ لِلْمَنَازَعَةِ بِأَنَّ مَذْهَبَ  
الْحَنَابِلَةِ كَذَلِكَ، فَيَقُولُونَ: لَيْسَ صَحِيحًا أَنَّ مَذْهَبَ الْحَنَابِلَةِ أَوْ مَعْتَمَدَهُ  
التَّفْوِيضُ! وَكُلُّ هَذَا غُلْطٌ بِسَبَبِ كَوْنِ أَكْثَرِ هَؤُلَاءِ لَا يَفْهَمُونَ مُصْطَلِحَاتِ  
أَهْلِ الْمَذَاهِبِ، مِنْ أَجْلِ حَرْبِهِمْ لِلْمَذْهَبِيَّةِ!

فَقَدْ يَكُونُ مَذْهَبُ طَائِفَةٍ -سِوَاكَ أَمَاكَتْ هَذِهِ الطَّائِفَةُ فَفَهِيَّةٌ أَمْ عَقْدِيَّةٌ -  
عَلَى خِلَافِ نَصِّ إِمَامِهِمُ الَّذِي يَنْتَسِبُونَ إِلَيْهِ -مَعَ التَّسْلِيمِ بِأَنَّ الْأَمْرَ كَذَلِكَ  
هُنَا-، كَمَا تَرَاهُ لَدَى الْأَشْعَرِيَّةِ، فَالْمَذْهَبُ عِنْدَهُمْ أَنَّ صِفَةَ الْبَقَاءِ لَيْسَتْ  
صِفَةً زَائِدَةً عَلَى الذَّاتِ، وَنَصِّ إِمَامِهِمْ أَنَّهَا صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ، فَلَوْ أَتَى  
شَخْصٌ وَنَازَعَ فِي هَذِهِ الْعِبَارَةِ (مَذْهَبُ الْأَشْعَرِيَّةِ فِي صِفَةِ الْبَقَاءِ أَنَّهَا لَيْسَتْ  
زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ)، مِنْ أَجْلِ نَصِّ إِمَامِهِمْ بِأَنَّهَا صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَلَى الذَّاتِ لَكَانَ  
مُخْطِئًا خَطَأً عَظِيمًا جَدًّا!!».

وَهَذَا الْكَلَامُ بِالْعُرْكَاتِ، هَزِيلُ الْمُرَادِ، جَلِي التَّنَاقُضِ! وَفِيهِ مِنَ الْمَرَاوِغَةِ  
وَالْعَبَثِ الْعِلْمِيِّ الشَّيْءُ الْبَيِّنُ، وَذَلِكَ لِأَنَّ زَعْمَهُ بِأَنَّ مَذْهَبَ الْعَالَمِ يَكُونُ فِيمَا  
قَالَهُ أَوْ قَالَهُ الْإِتْبَاعُ وَلَوْ لَمْ يَقُلْهُ الْإِمَامُ! بَلْ زَادَ حُمْقًا وَجَهْلًا أَنَّ نَسْبَ الْقَوْلِ  
لِلْمَذْهَبِ الْمُنْسُوبِ لِلْإِمَامِ وَلَوْ قَالَ الْإِمَامُ خِلَافَهُ! فَهَذِهِ ثَلَاثُ دَرَجَاتٍ:

أولها: مِنْ قَوْلِ إِمَامِ الْمَذْهَبِ وَاتِّبَاعِهِ، وَهَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ حَقًّا.  
والثاني: من قول الأتباع، وليس من أقوال الإمام، وهذا يكون من  
مذهب الإمام - في أحد قولي أهل العلم - إذا خُرجَ بوجهٍ صحيحٍ على  
أصوله، أو بالقياس أو لازم مذهبِهِ، أو فعلِهِ، أو كان مذهباً لكبار  
أصحابِهِ.

والثالث: من قول الأتباع، ولو كان مذهب إمام المذهب على خلافه!  
فزعّموا أنّ هذا هو مذهبِهِ! ونسبوا هذا للمذهب وإمامه زيفاً وكذباً،  
وهو عين الافتراء على إمام المذهب، وهذا لا يجوز ولا يحل في الحكم على  
عموم الطوائف والفرق بأن يُنسب إلى أئمتها ما لم يكن من دينهم ممّا يقوله  
بعض الأتباع، فكيف بأهل السنة والفقهاء؟

قال أبو الخطاب الكلوزاني الحنبلي: «مذهب الإنسان: ما قاله، أو دلّ  
عليه بما يجري مجرى القول من تنبيه أو غيره، فإنّ عدم ذلك لم تجز إضافته  
إليه».

وقال أيضاً: «مذهبه: ما نصّ عليه، أو نبّه عليه، أو شملته علته التي علل

بها»<sup>(١)</sup>.

ومثله قاله ابن حمدان وابن مفلح<sup>(٢)</sup>.

<sup>(١)</sup> "التمهيد في أصول الفقه" لأبي الخطاب (٤/ ٣٦٨، ٣٧٢) "المسودة في أصول الفقه" (ص ٥٢٤).

<sup>(٢)</sup> "المدخل المفصل لمذهب الإمام أحمد" (١/ ٣٥).

وقال أبو عبدالله محمد بن خفيف: «ليس من أحدث قولاً في الفقه، أو لبس فيها حديثاً يُنسب ذلك إلى جُملة الفقهاء والمحدثين»<sup>(١)</sup>.

فليس كل ما ابتدعه مُتسببٌ إلى الإمام أحمد يُنسب ذلك للحنابلة كافة بله إمام المذهب - الإمام أحمد - الذي حُصرت أقواله في الاعتقاد أكثر من غيره.

وقد قرّر هذا الجاهل هذا القول لما وقع فيه من اعترافٍ بأن الإمام أحمد يُخالِف التّفويض! فقال: «مع التسليم بأن الأمر كذلك هنا» أي أن مذهب الحنابلة التّفويض! مع مخالفة هذا المذهب لإمام المذهب أحمد بن حنبل رحمه الله، وهذا باطلٌ من وجهين:

أحدهما: بطلان هذا الأصل ونسبة القول إلى مذهب الإمام ولو كان قوله مخالفاً له، فنسبة هذا المذهب إلى الإمام أحمد بن حنبل فيه جناية عليه وافتراء، وفيه الافتراء على كل من لم يقل بهذا القول ممن هم من أئمة الحنابلة صدقاً وعدلاً، كحرب الكرماني وأبي بكر المروزي وأبي داود وابنه أبي بكر بن أبي داود وأبناء الإمام والخلال والبرهاري والآجري وابن بطة والمقادسة - كابني الخالة أبي محمد ابن قدامة وعبدالغني المقدسي - وخلق كثير.

والثاني: أن هذا خلاف الواقع، فلم يكن التّفويض مذهباً للحنابلة، ولا

(١) الحموية الكبرى " (ص ٤٥٥).

يجوزُ أن يكون مذهباً لهم، ونسبته إليهم أو إلى أحدٍ من الأئمة كما لك والشافعي وأحمد وغيرهم من أئمة السلف كله كذبٌ وزيفٌ، كما سبق في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى، ومَن نَظَرَ في كلام الأئمة الأعلام - من الصحابة والتابعين وأئمة الدين - يجدُهُ على مُنافاةِ مقالةِ المفوضةِ أهلِ التَّجهيلِ، ويجد في كلامهم التصريح بإثبات الصِّفةِ ومَعْنَاهَا، والعملِ بِمُقْتَضَى مَدْلُوهَا، وَحَصْرُ كَلَامِهِمْ يَطُولُ، وَمِنْ ذَلِكَ:

قولِ عمرَ بنِ الخطَّابِ رضي الله عنه عن المرأةِ المجادلةِ خولة بنت ثعلبة: «هذه امرأة سمع الله شكواها من فوق سبع سموات» رواه الدارمي في "الرد على الجهمية" <sup>(١)</sup> وآخرون من وجوه عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهذا فيه تفسير العلوِّ بالفوقية وهذا مما تأباه المفوضة.

وَتَبَّتْ عِنْدَ الْبِخَارِيِّ فِي "صَحِيحِهِ" عَنْ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ زَوْجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهَا كَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم وَتَقُولُ: «زَوْجُكُمْ أَهْلِيكُمْ، وَزَوْجَنِي اللَّهُ تَعَالَى مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَوَاتٍ» <sup>(٢)</sup>.

وروى الأعمش عن خيثمة عن عبدالله بن مسعود رضي الله عنه قال: «إِنَّ الْعَبْدَ لِيَهُمُّ بِالْأَمْرِ مِنَ التِّجَارَةِ حَتَّى إِذَا تَيَسَّرَ لَهُ - نَظَرَ اللَّهُ إِلَيْهِ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ

<sup>(١)</sup> "الرد على الجهمية" (ص ٥٤).

<sup>(٢)</sup> "صحيح البخاري" (٩/ ١٢٥).

سماوات، فيقول للملك: اضرفه عنه، فيصرفه عنه» رواه ابن المبارك في "الزهد" والدارمي في "الرد على الجهمية"<sup>(١)</sup>.

وروى أبو الشيخ في "العظمة" وغيره أن ابن عباس قال لعائشة حين استأذن عليها، وهي تموت: «وأنزل الله براءتك من فوق سبع سماوات»<sup>(٢)</sup>، قال الذهبي: «إسناد حسن»<sup>(٣)</sup>.

وذكر الفوقية في معنى العلو تضييق به صدور المفوضة ولا يقبلونه! وفي "صحيح البخاري" عن التابعي المخضرم الجليل أبي العالية الرياحي في قوله تعالى: ﴿اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩]: «ارتفع»<sup>(٤)</sup>. ثم روى عن أعلم التابعين بالتفسير، الخبر تلميذ الخبر مجاهد بن جبر المكي قال في قوله تعالى: ﴿اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ﴾ [البقرة: ٢٩] أي: «علا». وهذا تفسير لا تقبله المفوضة والجهمية.

وروى الدارقطني من حديث سليمان بن عبيد أبي الحسن، حدثنا الضحاك بن مزاحم، فيما أسنده إلى عبد الله بن مسعود<sup>(٥)</sup> قال: قال رسول الله ﷺ، يرويه عن ربه عز وجل قال: «نحلت إبراهيم خلتي، وكلمت موسى تكليما، وأعطيت محمدا كفاحا».

(١) "الزهد" لابن المبارك (٢/ ٣٣) "الرد على الجهمية" للدارمي (ص ٥٥).

(٢) "العظمة" (١/ ٢١٢).

(٣) "العرش" (٢/ ١٧١).

(٤) "صحيح البخاري" (٩/ ١٢٤).

قال رجل من القوم: ما الكفاح؟ قال: «يا سُبْحَانَ اللَّهِ، يُخْفَى الكِفَاحُ عَلَى رَجُلٍ عَرَبِيٍّ، الكِفَاحُ: المِشَافَهَةُ»<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ<sup>(٢)</sup> وَمِنْ طَرِيقِهِ الْوَاحِدِيُّ<sup>(٣)</sup> عَنْ مَعْمَرٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ الْفَضْلِ، قَالَ: كُنَّا عِنْدَ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ، وَإِلَى جَانِبِهِ وَهَبُ بْنُ مُنْبَهٍ، فَجَاءَ قَوْمٌ فَشَكَّوْا عَامِلَهُمْ، وَذَكَرُوا مِنْهُ شَيْئًا قَبِيحًا، فَتَنَاوَلُوا وَهَبٌ عَصَا كَانَتْ فِي يَدِ عُرْوَةَ، فَضَرَبَ بِهَا رَأْسَ الْعَامِلِ، حَتَّى سَالَ دَمُهُ، فَضَحِكَ عُرْوَةَ، وَاسْتَلْقَى عَلَى قَفَاهُ، وَقَالَ: يَعْيبُ عَلَيْنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْغَضَبَ، وَهُوَ يَغْضَبُ!

فَقَالَ وَهَبُ: وَمَا لِي لَا أَغْضَبُ، وَقَدْ غَضِبَ الَّذِي خَلَقَ الْأَحْلَامَ، إِنَّ اللَّهَ يَقُولُ: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا﴾ [الزخرف: ٥٥]، يقول: «أغضبونا».

وَهَذَا مِنْ تَحْقِيقِ الصِّفَةِ بِمَا يُوَافِقُ أَصْلَ مَعْنَى الْغَضَبِ، وَمِثْلُهُ فِعْلُ النَّبِيِّ ﷺ فِيْمَا رَوَاهُ مُسْلِمٌ فِي قِصَّةِ آخِرِ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولًا، عِنْدَمَا يَقُولُ اللَّهُ لَهُ: «أَيَّرِضِيكَ أَنْ أُعْطِيكَ الدُّنْيَا وَمِثْلَهَا مَعَهَا؟» فيقول: «يا رب، أتستهزئُ مِنِّي وَأَنْتَ رَبُّ الْعَالَمِينَ؟».

فضحك ابن مسعود، فقال: ألا تسألوني ممَّ أضحك؟

فقالوا: ممَّ تضحك؟

قال: هكذا ضحك رسول الله ﷺ، فقالوا: ممَّ تضحك يا رسول الله،

(١) "الرؤية" (ص ٢٦٩).

(٢) "مصنف عبدالرزاق" (٣/ ١٧٩).

(٣) "تفسير الواحدي" (٤/ ٧٧).



قال: «من ضحك رب العالمين حين قال: أستهزئ مني وأنت رب العالمين؟ فيقول: إني لا أستهزئ منك، ولكني على ما أشاء قادر»<sup>(١)</sup>.  
 والتوافق في اسم الصفة ومعناها لا يلزم منه التماثل في حقيقتها  
 وكيفيتها، وقد قال النبي ﷺ: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ، ارْحَمُوا مَنْ فِي  
 الْأَرْضِ يَرْحَمْكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ».  
 فَمَعْنَى الرَّحْمَةِ مِنَ اللَّهِ مَعْلُومٌ، وَكَذَلِكَ الرَّحْمَةُ مِنْ عِبَادِهِ، وَكَيْسَتْ كَيْفِيَّةَ  
 الرَّحْمَةِ كَالرَّحْمَةِ.

وَعَوْدًا إِلَى مَا رَوَى عَنِ السَّلَفِ فِي تَفْسِيرِ الصِّفَةِ حَثْوًا فِي عِيُونِ أَهْلِ  
 التَّفْوِضِ، مَا رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنِ التَّابِعِيِّ الْجَلِيلِ الْمُفَسِّرِ الْفَقِيهِ قَتَادَةَ بْنِ  
 دِعَامَةَ السَّدُوسِيِّ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا انْتَقَمْنَا مِنْهُمْ﴾ [الزخرف:  
 ٥٥] قَالَ قَتَادَةُ: «أَغْضَبُونَا»<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا تَفْسِيرٌ لِلصِّفَةِ، وَمِثْلُهُ قَالَ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ جُرَيْجٍ فِي مَا رَوَاهُ عَنْهُ  
 عَبْدُ الرَّزَّاقِ لَمَّا غَضِبَ قِيلَ لَهُ: أَتَغْضَبُ يَا أَبَا خَالِدٍ، فَقَالَ: «قَدْ غَضِبَ خَالَتُ  
 الْأَحْلَامِ، إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ: ﴿فَلَمَّا آسَفُونَا﴾ [الزخرف: ٥٥]:  
 أَغْضَبُونَا»<sup>(٣)</sup>.

وَهَذَا الرَّبِيعُ بْنُ أَنَسٍ الْخُرَّاسَانِيُّ الْفَقِيهُ الْمُفَسِّرُ عِنْدَ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ

(١) "صحيح مسلم" (١/ ١٧٤).

(٢) "تفسير عبدالرزاق" (٣/ ١٧٠).

(٣) السابق" (٣/ ١٧٨).

اسْتَوَى إِلَى السَّمَاءِ ﴿البقرة: ٢٩﴾ قَالَ: «ارْتَفَعَ إِلَى السَّمَاءِ» رواه ابن جرير<sup>(١)</sup>.

وما اشتهر من قول الإمام مالك لمن سأله عن الاستواء: «الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة». قال القرطبي: «قال مالك: الاستواء معلوم - أي في اللغة - والكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة»<sup>(٢)</sup>.

وفي نفي الإمام مالك للعلم بالكيفية دليل على ثبوت معنى الصفة، ولو لم يكن للصفة معنى معلوم في الشاهد ما كان لنفي الكيفية موجباً صحيحاً.

ويقول الإمام يزيد بن هارون: «من زعم أن ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] على خلاف ما يقر في قلوب العامة فهو جهمي»، رواه الذهبي في كتاب "العلو" ثم قال: «يقر - مخفف - والعامة مراده بهم: جمهور الأمة وأهل العلم، والذي قر في قلوبهم من الآية هو ما دل عليه الخطاب مع يقينهم بأن المستوي ليس كمثله شيء»<sup>(٣)</sup>.

والمفوض ناف للمعنى، وهذا من دين الجهمية، فالتأني والمؤول

(١) "جامع البيان" (١/ ٤٥٦).

(٢) "تفسير القرطبي" (٧/ ٢١٩).

(٣) "العلو" (ص ١٥٧).

والمفوض كلهم مجتمعون على نفي الصفة الواجبة لله تعالى، فكلهم جهمية.

ويقول الإمام الشافعي في العقيدة التي رواها عنه ابن أبي حاتم في "مناقب الشافعي" وذكر فيها إثبات السمع واليدين واليمين والوجه والقدم والضحك والنزول والعين والرؤية والإصبع؛ ثم قال: «وإن هذه المعاني التي وصف الله عز وجل بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ مما لا يدرك حقيقة ذلك بالفكر والرؤية...»<sup>(١)</sup>.

فتأمل كيف أثبت المعنى، ونفى إدراك الكيفية، لأنها مخفية ولن يصل إليها أحد؛ لا بالفكر لعدم بلوغه ذلك مهماً أراد، ولا بالرؤية لأنها لم تكن لأحد من الخلق، فبقي الأمر على إثبات المعنى إيماناً وتسليماً. وهذا إمام أهل اللغة أبو عبيدة معمر بن المثنى يقول في معنى قوله تعالى: ﴿ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: «صعد»<sup>(٢)</sup>.

وروى البيهقي في "الأسماء والصفات" عن الإمام أبي عبيد القاسم بن سلام في كلامه عن باب الصفات: «الباب الذي يروي فيه الرؤية، والكُرسي موضع القدمين، و«ضحك ربنا» و«أين كان ربنا» فقال: «هذه أحاديث صحاح، حملها أهل الحديث، والفقهاء، بعضهم عن بعض، وهي

(١) "طبقات الحنابلة" (١/ ٢٨٣ - ٢٨٤) "مجموع الفتاوى" (٤/ ١٨٢ - ١٨٣).

(٢) "تفسير البغوي" (٣/ ٢٣٥) "العلو" للذهبي (ص ٢٦١).

عِنْدَنَا حَقٌّ، لَا شَكَّ فِيهَا؛ وَلَكِنْ إِذَا قِيلَ: كَيْفَ وَضَعَ قَدَمَهُ؟ وَكَيْفَ يَضْحَكُ؟ قُلْنَا: لَا نَفْسَرُ هَذَا، وَلَا سَمِعْنَا أَحَدًا يُفْسِرُهُ»<sup>(١)</sup>.

ونقله ابن قدامة في "ذم التأويل"<sup>(٢)</sup> والذهبي في "العرش"<sup>(٣)</sup>.  
وتأمل كيف سمى «التكليف: تفسيراً»، فلما قيل له: كيف يضحك؟  
قال: «لا نفسر هذا»، وهذا يدل على أن ما ورد عن السلف في نفي التفسير  
يراد به نفي معنيين باطلين:

أحدهما: نفي التأويل، وتفسير الصفة بتفسيرات الجهمية، وتأويلاتهم،  
كتأويل اليد بالقدرة، والغضب بإرادة الانتقام، ونحوه.  
والثاني: نفي التكليف، لأنه من العلم الذي استأثر الله به، كما قال ابن  
عبّاس رضي الله عنهما: «تفسير القرآن على أربعة أوجه:

[١] تفسيرٌ تعرفه العربُ من كلامها.

[٢] وتفسيرٌ لا يُعذر أحدٌ بجهالته.

[٣] وتفسيرٌ يعلمه العلماء.

[٤] وتفسيرٌ لا يعلمه إلا الله، من ادّعى علمه فهو كاذب»<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> "الأسماء والصفات" (٢/ ١٩٨).

<sup>(٢)</sup> "ذم التأويل" (ص ٢٠).

<sup>(٣)</sup> "العرش" (٢/ ٣٠٣).

<sup>(٤)</sup> رواه الثوري في "تفسيره" (ص ١٤) وعنه عبدالرزاق (١/ ٢٥٣) وابن جرير (١/ ٧٥).

وما أجمَلَ ما علَّقَ بِهِ الذَّهَبِيُّ عَلَى كَلَامِ أَبِي عبيد القاسم بن سلام السابق: «وَقَدْ أَلَّفَ كِتَابَ غَرِيبِ الْحَدِيثِ وَمَا تَعَرَّضَ لِأَخْبَارِ الصِّفَاتِ بِتَفْسِيرٍ؛ بَلْ عِنْدَهُ لَا تَفْسِيرَ لِدَلِكِ غَيْرِ مَوْضِعِ الْخُطَابِ لِلْعَرَبِيِّ وَاللَّهِ تَعَالَى أَعْلَمُ»<sup>(١)</sup>.

فتأمل قوله: «غَيْرِ مَوْضِعِ الْخُطَابِ لِلْعَرَبِيِّ» أَي الصَّافِيَةِ مِنْ تَأْوِيلَاتِ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَهَذَا كَقَوْلِ أَبِي إِسْمَاعِيلَ الْهَرَوِيِّ فِي طَرِيقَةِ أَهْلِ السَّنَةِ: «لَا نَفْسَرُهَا، نَجْرِيهَا عَرَبِيَّةً كَمَا وَرَدَتْ» نقل هذا شيخ الإسلام في "التسعينية"<sup>(٢)</sup>.

وقبله قول الإمام أحمد في "الرد على الجهمية والزنادقة" عن غنى أخبار الصفات عن التفسير: «فهذه نصوص بلسان عربي مبين، لا يحتاج إلى تفسير هو مبين بحمد الله»<sup>(٣)</sup>.

وكلامُ الإمامِ أحمدَ أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُحْصَرَ مِنْ إِثْبَاتِ الْعُلُوِّ وَالْفَوْقِيَّةِ وَالْمُبَايِنَةِ وَالْحَدُّ لَللَّهِ تَعَالَى، وَالْحَرْفِ وَالصَّوْتِ.

وفي كلامِ أَبِي الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ فِي كِتَابِ "الإِبَانَةِ" الَّذِي نَسَبَ جُمْلَةَ الْقَوْلِ فِيهِ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، يَقُولُ فِي إِثْبَاتِهِ لَصِفَةِ الْيَدِ لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَالرَّدُّ عَلَى مَنْ تَأَوَّلَهَا بِالنُّعْمَةِ أَوْ الْقُوَّةِ: «وَاللَّهُ تَعَالَى إِنَّهَا خَاطَبَةُ الْعَرَبِ بُلْغَتِهَا، وَمَا نَجِدُهُ مَفْهُومًا فِي كَلَامِهَا، وَمَعْقُولًا فِي خِطَابِهَا» إِلَى أَنْ قَالَ:

(١) "العلو" (ص ١٧٣).

(٢) "التسعينية" (٣/ ٩٩٢).

(٣) "الرد على الجهمية والزنادقة" (ص ١١٨).

«وليس يجوزُ في لسانِ العَرَبِ، ولا في عَادَةِ أَهْلِ الخِطَابِ، أن يقولَ القائلُ: عَمِلْتُ كَذَا بِيَدِي، وَيَعْنِي بِهِ النُّعْمَةَ، وَإِذَا كَانَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِنَّمَا خَاطَبَ العَرَبَ بِلُغَتِهَا وَمَا يَجْرِي مَفْهُومًا فِي كَلَامِهَا، وَمَعْقُولًا فِي خِطَابِهَا، وَكَانَ لَا يَجُوزُ فِي خِطَابِ أَهْلِ اللُّسَانِ أَنْ يَقُولَ القائلُ: فَعَلْتُ بِيَدِي، وَيَعْنِي النُّعْمَةَ..»<sup>(١)</sup>.

وَيَقُولُ الإِمَامُ ابْنُ قُتَيْبَةَ: «الوَاجِبُ عَلَيْنَا أَنْ نُنْتَهِيَ فِي صِفَاتِ اللهِ حَيْثُ انْتَهَى فِي صِفَتِهِ، أَوْ حَيْثُ انْتَهَى رَسُولُهُ ﷺ، وَلَا نُزِيلُ اللَّفْظَ عَمَّا تَعْرِفُهُ العَرَبُ وَتَضَعُهُ عَلَيْهِ، وَنُمْسِكُ عَمَّا سِوَى ذَلِكَ»<sup>(٢)</sup>.  
وَقَوْلُهُ: «تَعْرِفُهُ العَرَبُ» دَلِيلٌ عَلَى إِثْبَاتِ المَعْنَى الَّذِي خَاطَبَنَا اللهُ تَعَالَى بِهِ، وَتَعْرِفُهُ العَرَبُ.

وَيَقُولُ أَبُو عَبْدِ اللهِ مُحَمَّدُ بْنُ خَفِيْفِ الزَّاهِدِ (ت: ٣٧١هـ) فِي اعْتِقَادِ أَهْلِ الِاعْتِدَالِ وَالزُّهْدِ: «وَنَعْتَقُدُ: أَنَّ اللهُ تَعَالَى اتَّخَذَ إِبرَاهِيمَ خَلِيلاً، وَاتَّخَذَ نَبِيَّنَا مُحَمَّدًا ﷺ خَلِيلاً وَحَبِيبًا، وَالْحُلَّةَ لهُمَا مِنْهُ عَلَى خِلافِ مَا قَالَه المُعْتَزِلَةُ: أَنَّ الحُلَّةَ: الفَقْرُ وَالْحَاجَةُ! إِلَى أَنْ قَالَ: وَالْحُلَّةُ وَالْمَحَبَّةُ صِفَتَانِ اللهُ هُوَ مَوْصُوفٌ بِهِمَا، وَلَا تَدْخُلُ أَوْصَافُهُ تَحْتَ التَّكْيِيفِ وَالتَّشْبِيهِ، وَصِفَاتُ الخَلْقِ مِنَ المَحَبَّةِ وَالْحُلَّةِ جَائِزٌ عَلَيْهِمُ الكَيْفِ، وَأَمَّا صِفَاتُ اللهِ تَعَالَى فَمَعْلُومَةٌ فِي العِلْمِ، وَمَوْجُودَةٌ فِي التَّعْرِيفِ، قَدْ انْتَفَى عَنْهَا التَّشْبِيهُ، فَالِإِيْمَانُ وَاجِبٌ، وَحَسْمٌ

(١) "الإبانة عن أصول الديانة" (ص: ٤٥، ١٢٦).

(٢) "الاختلاف في اللفظ" (ص: ٤٤).

الكيفية عن ذلك ساقط»، وقد نقل كثيراً من كلامه شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتوى الحموية"<sup>(١)</sup>.

فتأمل قوله: «صفات الله تعالى معلومة العلم، وموجودة التعريف» أي معلومة المعنى، يُستطاع تعريفها، وإنما المحسوم الذي لا يعلم هي الكيفية. وقال الحافظ علاء الدين ابن العطار في رسالة "الاعتقاد": «فإذا نطق الكتاب العزيز، ووردت الأخبار الصحيحة، بإثبات السمع والبصر والعين والوجه والعلم والقوة والقدرة والعظمة والمشية والإرادة والقول والكلام والرضى والسخط والحُبُّ والبغض والفرح والضحك؛ وجب اعتقاد حقيقته؛ من غير تشبيه بشيء من ذلك بصفات المربوبين المخلوقين، والانتهاؤ إلى ما قاله الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ؛ ولا زيادة عليه، ولا تكييف له، ولا تشبيهه، ولا تحريف، ولا تبديل، ولا تغيير، وإزالة لفظ عمّا تعرفه العرب وتصرفه عليه، والإمساك عمّا سوى ذلك»<sup>(٢)</sup>.

وتأمل قوله: «وإزالة لفظ عمّا تعرفه العرب، وتصرفه عليه»، وهذا واضح في إثبات المعنى المعلوم عند العرب.

وكذلك من أئمة الحنابلة، وأخصهم ومقدمهم أصحاب الإمام أحمد، وكلهم روا عنه جملاً من كلامه في الصفات مما تضيق به حلوقة أهل

(١) "الفتوى الحموية" (ص: ٤٥٨ - ٤٥٩).

(٢) "الاعتقاد الخالص من الشك والانتقاد" (ص: ١٣٢).

التَّجْهِيل، كَأَبْنَائِهِ وَأَبِي بَكْرٍ الْمُرُودِيِّ وَأَبِي دَاوُدَ وَجَمَاعَةَ، وَمَنْ رَوَى عَنْهُ مِنَ الْكَلَامِ مَا يُؤْهِمُهُمْ فَإِنَّ حَمْلَهُ عَلَى الصَّرِيحِ مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَاجِبٌ.  
 رَوَى ابْنُ بَطَّةَ الْحَنْبَلِيُّ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْأَثْرَمِ قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْقَيْسِيُّ قَالَ: قُلْتُ لِأَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ: يُحْكَى عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ قِيلَ لَهُ: كَيْفَ نَعْرِفُ نَعْرَفَ رَبَّنَا؟ قَالَ: «فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ بِحَدِّ»، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «هَكَذَا هُوَ عِنْدَنَا»<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى ابْنُ بَطَّةَ أَيْضاً عَنْ أَبِي بَكْرٍ الْمُرُودِيِّ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ وَقِيلَ لَهُ: رَوَى عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ عَنِ ابْنِ الْمُبَارَكِ؛ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ: كَيْفَ نَعْرِفُ اللَّهَ قَالَ: عَلَى الْعَرْشِ بِحَدِّ، فَقَالَ: بَلَّغْنِي ذَلِكَ عَنْهُ وَأَعْجِبْهُ، ثُمَّ قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ وَالْمَلَائِكَةُ﴾ [البقرة: ٢١٠] ثم قال: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢]<sup>(٢)</sup>.  
 وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي "كِتَابِ السَّنَةِ": سَمِعْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ ثَنَا يَحْيَى ابْنُ سَعِيدٍ بِحَدِيثِ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ إِبْرَاهِيمَ عَنْ عُبَيْدَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ يُمَسِّكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى أُصْبَعٍ» قَالَ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ: «جَعَلَ يَحْيَى يُشِيرُ بِأَصَابِعِهِ، وَأَرَانِي أَبِي كَيْفَ جَعَلَ يُشِيرُ بِأَصْبَعِهِ، يَضَعُ أُصْبَعاً أُصْبَعاً حَتَّى آتَى عَلَى آخِرِهَا»<sup>(٣)</sup>.

(١) "الإبانة" (٧/ ١٥٦).

(٢) "الإبانة" (٧/ ١٥٨).

(٣) "السنة" (١/ ٢٦٤).



وَهَذَا كَلَامٌ يَنْقُضُ مَذْهَبَ الْمُفَوِّضَةِ، لِأَنَّ تَحْقِيقَ الصِّفَةِ لَا يَكُونُ إِلَّا عَنْ  
مَعْنَى بَيْنَ هَا.

وَقَالَ: حَدَّثَنِي أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ نَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ، نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ نَا ثَابِتُ  
الْبُنَّانِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ  
لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] قَالَ: «هَكَذَا - يَعْنِي: أَخْرَجَ طَرْفَ  
الْحُنْصَرِ».

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي "السُّنَّةِ": حَدَّثَنِي أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ نَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ،  
نَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ نَا ثَابِتُ الْبُنَّانِي عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم فِي قَوْلِهِ  
عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا تَجَلَّى رَبُّهُ لِلْجَبَلِ جَعَلَهُ دَكًّا﴾ [الأعراف: ١٤٣] قَالَ: قَالَ  
هَكَذَا - يَعْنِي: أَخْرَجَ طَرْفَ الْحُنْصَرِ -<sup>(١)</sup>.

قَالَ أَبِي: أَرَانَاهُ مُعَاذٌ، فَقَالَ لَهُ حُمَيْدُ الطَّوِيلِ: مَا تُرِيدُ إِلَى هَذَا يَا أَبَا مُحَمَّدٍ؟  
قَالَ: فَضْرَبَ صَدْرَهُ ضَرْبَةً شَدِيدَةً، وَقَالَ: مَنْ أَنْتَ يَا حُمَيْدُ، وَمَا أَنْتَ يَا  
حُمَيْدُ؟ حَدَّثَنِي بِهِ أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، تَقُولُ أَنْتَ مَا تُرِيدُ إِلَيْهِ؟!  
حَدَّثَنِي أَبِي قَالَ: حَدَّثَنِي مَنْ سَمِعَ مُعَاذًا يَقُولُ: وَدِدْتُ أَنَّهُ حَبَسَهُ  
شَهْرَيْنِ، يَعْنِي: حُمَيْدُ.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي "السُّنَّةِ": سَأَلْتُ أَبِي رَحِمَهُ اللَّهُ عَنْ قَوْمٍ، يَقُولُونَ:  
لَمَّا كَلَّمَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ مُوسَى لَمْ يَتَكَلَّمْ بِصَوْتٍ، فَقَالَ أَبِي: «بَلَى إِنَّ رَبَّكَ عَزَّ

(١) "السنة" (١/ ٢٦٩).

وَجَلَّ تَكَلَّمَ بِصَوْتٍ، هَذِهِ الْأَحَادِيثُ نُرْوِيهَا كَمَا جَاءَتْ»<sup>(١)</sup>.

وَكَلَامُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي إِثْبَاتِ الْحَرْفِ وَالصَّوْتِ كَثِيرٌ، وَقَدْ أْفَرَدَ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ جَمَاعَةٌ كَالسَّجْزِيِّ وَابْنِ قُدَامَةَ وَغَيْرِهِمْ، وَهَذَا مِمَّا يَدْفَعُ عَنْهُ مَذْهَبُ الْمُفَوِّضَةِ، فَلَا كَلَامَ يُعْلَمُ مِنْ لُغَةِ الْعَرَبِ إِلَّا مَا كَانَ بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ!

وَنَقَلَ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي "إِبْطَالِ التَّأْوِيلَاتِ" عَنْ أَبِي طَالِبٍ قَالَ: سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حَدِيثِ الْحَبْرِ: «يَضَعُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْأَرْضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ» يَقُولُ: إِلَّا أَشَارَ بِيَدِهِ هَكَذَا، أَي: يُشِيرُ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: رَأَيْتُ يَحْيَى يُحَدِّثُ بِهَذَا الْحَدِيثِ وَيَضَعُ إِصْبَعًا إِصْبَعًا، وَوَضَعَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْإِبْهَامَ عَلَى إِصْبَعِهِ الرَّابِعَةَ مِنْ أَسْفَلَ إِلَى فَوْقَ عَلَى رَأْسِ كُلِّ إِصْبَعٍ<sup>(٢)</sup>.

فَهُوَ الْقُدْوَةُ فِي الْمَذْهَبِ، وَمَا أَجْمَلَ عِتَابَ الشَّيْخِ الزَّاهِدِ إِسْحَاقَ بْنِ أَحْمَدَ الْعِلِّيِّ الْحَنْبَلِيِّ لِابْنِ الْجَوْزِيِّ الْحَنْبَلِيِّ، وَمَا نَسَبَهُ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ مِنْ عَقِيدَةِ التَّأْوِيلِ كَمَا هُوَ دِينُ الْأَشْعَرِيَّةِ، وَمَا وَقَعَ فِي كَلَامِهِ مِنْ تُّهْمَةٍ لِأَصْحَابِهِ بِالْأَضْطِرَابِ! وَكَانَ مِمَّا قَالَ الْعِلِّيُّ: «وَالْعَجَبُ مِمَّنْ يَنْتَحِلُ مَذْهَبَ السَّلَفِ، وَلَا يَرَى الْخَوْضَ فِي الْكَلَامِ، ثُمَّ يَقْدُمُ عَلَى تَفْسِيرِ مَا لَمْ يَرَهُ أَوْلًا، وَيَقُولُ: إِذَا قَلْنَا كَذَا أَدَى إِلَى كَذَا، وَيَقْيَسُ مَا ثَبَّتَ مِنْ صِفَاتِ الْخَالِقِ عَلَى مَا لَمْ يَثْبُتْ عِنْدَهُ، فَهَذَا الَّذِي نَهَيْتُ عَنْهُ، وَكَيْفَ تَنْقُصُ عَهْدَكَ وَقَوْلَكَ بِقَوْلِ فُلَانِ

(١) "السنة" (١/ ٢٨٠).

(٢) "إبطال التأويلات" (٢/ ٣٢٢).

وفلان من المتأخرين؟ فلا تشمت بنا المبتدعة فيقولون: تنسبوننا إلى البدع وأنتم أكثر بدعاً منا، أفلا تنظرون إلى قول من اعتقدتم سلامة عقده، وتثبتون معرفته وفضله، كيف أقول ما لم يقل، فكيف يجوز أن تتبع المتكلمين في آرائهم، وتخوض مع الحائضين فيما خاضوا فيه، ثم تُنكر عليهم؟ هذا من العجب العجيب.

ولو أن مخلوقاً وصف مخلوقاً مثله بصفات من غير رؤية ولا خبر صادق، لكان كاذباً في إخباره، فكيف تصفون الله سبحانه بشيء ما وقفتم على صحته، بل بالظنون والواقعات، وتنفون الصفات التي رضىها لنفسه، وأخبر بها رسوله بنقل الثقات الأثبات، يَحْتَمِلُ، وَيَحْتَمِلُ! إلى أن قال: «وَإِذَا تَأَوَّلْتَ الصِّفَاتِ عَلَى اللُّغَةِ، وَسَوَّغْتَهُ لِنَفْسِكَ، وَأَيَّتِ النَّصِيحَةَ، فَلَيْسَ هُوَ مَذْهَبُ الإِمَامِ الكَبِيرِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَدَسَ اللهُ رُوحَهُ، فَلَا يُمَكِّنُكَ الأَتِسَابَ إِلَيْهِ بِهَذَا، فَأَخْتَرُ لِنَفْسِكَ مَذْهَبًا، إِنْ مُكِّنْتَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَا زَالَ أَصْحَابُنَا يَجْهَرُونَ بِصَرِيحِ الحَقِّ فِي كُلِّ وَقْتٍ وَلَوْ ضَرَبُوا بِالسَّيْفِ، لَا يَخَافُونَ فِي اللهِ لَوْمَةَ لَائِمٍ، وَلَا يُبَالُونَ بِشِنَاعَةِ مُشَنِّعٍ، وَلَا كَذِبَ كَاذِبٍ، وَهَمُّ مِنْ الأَسْمِ العَذْبِ الهَنِيِّ، وَتَرْكِهِمُ الدُّنْيَا وَإِعْرَاضِهِمْ عَنْهَا اشْتِغَالًا بِالأخِرَةِ: مَا هُوَ مَعْلُومٌ مَعْرُوفٌ»، نقل كثيراً منها ابن رجب في "ذيل طبقات الحنابلة"<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> "ذيل طبقات الحنابلة" (٣/ ٤٤٩، ٤٥٢).

فَتَأَمَّلْ كَيْفَ أَلْزَمَهُ بِمَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ نَفْسِهِ فِي الْإِعْتِقَادِ مَعَ وُضُوحِهِ  
وَجَلَالَتِهِ، وَأَنْكَرَ عَلَيْهِ أَنْ يَقُولَ مَا لَمْ يَقُلِ الْإِمَامُ الَّذِي يَنْتَسِبُ إِلَيْهِ.

وهذا الإمام أبو داود وهو من كبار أصحاب الإمام أحمد وله عنه مسائل مشهورة، قال في "سننه": حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ نَصْرٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ يُونُسَ النَّسَائِيُّ الْمَعْنَى، قَالَا: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ يَزِيدَ الْمَقْرِيُّ، حَدَّثَنَا حَرَمَلَةُ يَعْنِي ابْنَ عِمْرَانَ، حَدَّثَنِي أَبُو يُونُسَ سَلِيمُ بْنُ جَبْرِ مَوْلَى أَبِي هُرَيْرَةَ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقْرَأُ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨] إلى قوله تعالى: ﴿سَمِيعًا بَصِيرًا﴾ [النساء: ٥٨] قال: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَضَعُ إِبْهَامَهُ عَلَىٰ أُذُنِهِ، وَالتِّي تَلِيهَا عَلَىٰ عَيْنِهِ»، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ: «رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقْرُؤُهَا وَيَضَعُ إِصْبَعِيهِ»، قَالَ ابْنُ يُونُسَ: قَالَ الْمُقْرِيُّ: يَعْنِي: إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، يَعْنِي أَنَّ اللَّهَ سَمِعًا وَبَصِيرًا قَالَ أَبُو دَاوُدَ: «وَهَذَا رَدٌّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن بطّة: «فَالْقُرْآنُ مَرْدُودٌ إِلَىٰ مَا جَعَلَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَإِنَّهُ قَالَ: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا﴾ [يوسف: ٢]، وَقَالَ: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل: ١٠٣]، فَالْجَهْمِيُّ الْمَلْعُونُ إِنَّمَا أُتِيَ مِنْ جَهْلِهِ بِاللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَمَنْ تَعَاشِيهِ عَنِ الْجَادَّةِ الْوَاضِحَةِ، وَطَلَبِهِ الْمَتَشَابِهِ، وَبِنِيَاتِ الطَّرُقِ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ: ﴿لِيَحْمِلُوا أَوْزَارَهُمْ كَامِلَةً يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمِنْ أَوْزَارِ الَّذِينَ يُضِلُّونَهُمْ بِغَيْرِ عِلْمٍ أَلَا سَاءَ مَا

<sup>(١)</sup> "سنن أبي داود" (٤ / ٢٣٣).

يَزُرُونَ ﴿[النحل: ٢٥]، فَقَوْلُ الْجَهْمِيِّ: الدَّارُ فِي قَبْضَةِ فُلَانٍ، إِنَّمَا يُرِيدُ  
بِذَلِكَ الْمُغَالَطَةَ، وَإِدْخَالَ الشُّكِّ وَالرَّيْبِ عَلَى قَلْبِ الضُّعَفَاءِ مِنَ الْمُسْلِمِينَ،  
فَسَوَّى بِجَهْلِهِ بَيْنَ الْقَبْضِ وَالْقَبْضَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ تَقُولَ: الدَّارُ فِي  
قَبْضَةِ فُلَانٍ، فَإِذَا أَرَدْتَ الْمَلِكَ، وَمَا أَشْبَهَهُ مِنَ الْقَبْضِ لَمْ تُدْخِلِ الْهَاءَ، فَإِنْ  
أَرَدْتَ قَبْضَةَ الْيَدِ، أَدْخَلْتَ الْهَاءَ، فَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ﴾  
[الزمر: ٦٧]، وَلَوْ كَانَ كَقَوْلِ الْجَهْمِيِّ لَقَالَ: وَالْأَرْضُ جَمِيعًا فِي قَبْضَتِهِ، ثُمَّ  
يَبَيَّنَ فَقَالَ: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧]، وَكَذَلِكَ جَاءَ عَنِ  
النَّبِيِّ ﷺ: «يَطْوِي اللَّهُ السَّمَاوَاتِ كُلَّهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ، ثُمَّ يَهْزُهَا، ثُمَّ يَقُولُ: أَنَا  
الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ، أَيَنْ مُلُوكِ الْأَرْضِ؟»<sup>(١)</sup>.

فَتَأَمَّلْ كَيْفَ قَابَلَ هَذَا الْإِمَامُ الْحَنْبَلِيُّ الْمَقْدَمَ: نُصُوصَ الصِّفَاتِ بِالْمَفْهُومِ  
مِنَ اللِّسَانِ الْعَرَبِيِّ، وَعَابَ الْجَهْمِيَّ الضَّالَّ بِعَدَمِ فَهْمِهِ لِلِّسَانِ الْعَرَبِ  
وَدَلَائِلِ الْأَلْفَاظِ.

وَقَالَ ابْنُ بَطَّةٍ أَيْضًا: «وَقَالَتِ الْجَهْمِيَّةُ: إِنَّ مَعْنَى سَمِعِهِ: مَعْنَى بَصَرِهِ،  
وَقَدْ أَكْذَبَهُمُ اللَّهُ فِي كِتَابِهِ فَقَالَ: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرَى﴾ [طه: ٤٦]  
فَفَصَّلَ بَيْنَهُمَا»<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا صَرِيحٌ فِي أَنَّ سَلْبَ اللَّفْظِ مِنَ الْمَعْنَى وَعَدَمَ التَّفْرِيقِ بَيْنَ لَفْظٍ وَلَفْظٍ  
أَنَّهُ مَذْهَبُ الْجَهْمِيَّةِ.

(١) "الإبانة" (٧ / ٣١٧).

(٢) السابق (٧ / ٣٢١).

ويقول عبدُ الغنيِّ المقدسيُّ الحنبلِيُّ في "عقيدته": «وَمَنْ أَجْهَلُ جَهْلًا  
وَأَسْخَفُ عَقْلًا وَأَضَلُّ سَبِيلًا مِمَّنْ يَقُولُ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَيْنَ اللَّهِ؟ بَعْدَ  
تَضْرِيحِ صَاحِبِ الشَّرِيعَةِ بِقَوْلِهِ: أَيْنَ اللَّهِ؟»<sup>(١)</sup>.

وهذا واضحٌ في نقضِ مُعْتَقِدِ المَفْوِضَةِ، وَإِلَّا فَالْعُلُوُّ الَّذِي لَا مَعْنَى لَهُ! لَا  
يُطَلَبُ مَعْرِفَتُهُ ب: الأين!

وقال: «ومنكرٌ أن يكون الله عز وجل في جهة العلو بعد هذه الآيات  
والأحاديثِ مُخَالِفٌ لِكِتَابِ اللَّهِ مُنْكَرٌ لِسُنَّةِ رَسُولِ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

والمفوضة لا يرون إطلاقاً لفظ: «الجهة» بمعنى علو الله تعالى على خلقه  
في السماء.

وقال عبدُ الغنيِّ المقدسيُّ: «وتواترت الأخبارُ وصححت الآثارُ بأنَّ اللهَ عزَّ  
وجلَّ ينزلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فَيَجِبُ الإِيْمَانُ بِهِ وَالتَّسْلِيمُ لَهُ وَتَرْكُ  
الأعْتِرَاضِ عَلَيْهِ، وَإِمْرَارُهُ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ وَلَا تَأْوِيلٍ وَلَا تَنْزِيهِ  
يَنْفِي حَقِيقَةَ النُّزُولِ»<sup>(٣)</sup>.

وأيُّ حَقِيقَةٍ لِلنُّزُولِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَعْنَى معلوماً في الشاهد؟

ويقول الإمامُ أبو محمَّدِ ابنُ قدامةَ الحنبلِيُّ في كتابه "المعة الاعتقاد": «فهذا  
وما أشبهه مما صحَّ سندهُ وعدلت رواته، نُؤْمِنُ بِهِ، وَلَا نَرُدُّهُ وَلَا نَجْحَدُهُ

<sup>(١)</sup> "عقيدة عبد الغني المقدسي" (ص ٤٥).

<sup>(٢)</sup> السابق (ص ٤٦).

<sup>(٣)</sup> "عقيدة عبد الغني المقدسي" (ص ٥٠).

وَلَا نَتَّوَلُّهُ بِتَأْوِيلٍ يُخَالِفُ ظَاهِرَهُ، وَلَا نُشَبِّهُهُ بِصِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَلَا بِسِمَاتِ الْمُحَدَّثِينَ، وَنَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا شَبِيهَ لَهُ وَلَا نَظِيرَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وَكُلُّ مَا تُحِيلُ فِي الذَّهْنِ أَوْ خَطَرَ بِالْبَالِ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِخِلَافِهِ<sup>(١)</sup>.

فَمَا هُوَ الظَّاهِرُ الَّذِي يُرِيدُهُ ابْنُ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى غَيْرُ الْمَعْنَى الْمَفْهُومِ بِالْوَضْعِ الْعَرَبِيِّ.

وَعَقَدَ فِي كِتَابِهِ "إِثْبَاتُ صِفَةِ الْعُلُوِّ": «بَابُ ذِكْرِ الْأَخْبَارِ الْوَارِدَةِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَوْقَ عَرْشِهِ»<sup>(٢)</sup>.

وَالْمَفُوضَةُ لَا يُثْبِتُونَ فَوْقِيَّةَ اللَّهِ تَعَالَى.

وَالكَلَامُ عَنِ أئِمَّةِ السَّلَفِ كَثِيرٌ جَدًّا فِي هَذَا الْبَابِ<sup>(٣)</sup>.

<sup>(١)</sup> "لمعة الاعتقاد" (ص ١١).

<sup>(٢)</sup> "إثبات صفة العلو" (ص ٩٠).

<sup>(٣)</sup> ينظر كتاب "مقالة التفويض بين السلف والمتكلمين" للدكتور محمد بن محمود آل خضير (٢٣٥-٤٥٩).

## فَصْلٌ

أَمَّا احْتِجَاجُ الْكَاتِبِ بِأَنَّ مَذْهَبَ الْأَشْعَرِيَّةِ فِي الْبَقَاءِ أَنَّهُ لَيْسَ صِفَةً زَائِدَةً  
عَنِ الذَّاتِ، مَعَ أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيَّ يَقُولُ بِالضَّدِّ مِنْ ذَلِكَ، فَهُوَ  
اسْتِدْلَالٌ بَاطِلٌ، مِنْ وُجُوهٍ:

أَحَدُهُمَا: بُطْلَانُ قَاعِدَتِهِ فِي نِسْبَةِ الْأَقْوَالِ إِلَى أَهْلِ الْمَذَاهِبِ، كَمَا تَقَدَّمَ.  
وَالثَّانِي: أَنَّ غَالِبَ مَا يُنْسَبُ إِلَى الْأَشْعَرِيَّةِ لَيْسَ مِنْ قَوْلِ الْأَشْعَرِيِّ الْمُقَرَّرِ  
فِي آخِرِ أَحْوَالِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ فِي رَسَائِلِهِ الْأَقْرَبِ إِلَى جَادَّةِ أَهْلِ السُّنَّةِ كـ:  
"الإبانة" و"رسالة أهل الثغر" و"مقالات الإسلاميين"، وَنَسَبْتُهُمْ أَصْلًا  
لِلْأَشْعَرِيِّ بِاطِلَّةٍ لَا تُقَرَّرُ، وَهُمْ عِنْدَ التَّحْقِيقِ مَا بَيَّنَّ: جَهْمِيَّةٌ مُعْطَلَّةٌ نُفَاةً، أَوْ  
كُلَّابِيَّةٌ مُؤَوَّلَةٌ لِلصِّفَاتِ، وَإِنَّمَا جَرَتْ نِسْبَةُ هَذِهِ الْمَذَاهِبِ لِلْأَشْعَرِيَّةِ تَنْزِلًا  
لِلتَّمْيِيزِ وَشُهْرَتِهِمْ بِهَذَا اللَّقْبِ، وَلَيْسَ تَسْلِيماً بِأَنَّ الْأَشْعَرِيَّ يَقُولُ ذَلِكَ،  
وَلِذَلِكَ عَامَّةً مَنْ أَرَادَ أَنْ يَنْقُضَ مَقَالََةَ الْأَشْعَرِيَّةِ يَحْتَجُّ عَلَيْهِمْ بِمَا قَالَهُ أَبُو  
الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي مَوْلَفَاتِهِ الْمُشَارِ إِلَيْهَا أَنْفَاءً.

وَالثَّلَاثُ: عَدَمُ التَّسْلِيمِ بِمَا زَعَمَهُ الْكَاتِبُ بِأَنَّ أَكْثَرَ الْأَشْعَرِيَّةِ يَقُولُونَ بِأَنَّ  
صِفَةَ الْبَقَاءِ لَيْسَتْ صِفَةً زَائِدَةً عَنِ الذَّاتِ، بَلْ ذَهَبَ الْأَشْعَرِيُّ وَأَكْثَرُ  
أَصْحَابِهِ إِلَى أَنَّهَا صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَنِ الذَّاتِ، وَانْتَصَرَ لِهَذَا الْأَمْدِيِّ فِي "أَبْكَارِ



الأفكار" ورأى بأنَّ قَوْلَ من خالف في ذلك - كالجويني والقاضي أبي بكر - هو قول المعتزلة<sup>(١)</sup>.

وقد صرَّحَ الجويني والباقلاني بأنَّ القَوْلَ الْمَنْسُوبَ لِلأشْعَرِيِّ بِأَنَّ البَقَاءَ صِفَةٌ زَائِدَةٌ عَنِ الذَّاتِ هُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الأَشَاعِرَةِ، فقالوا: «ذَهَبَ العُلَمَاءُ مِنْ أئِمَّتِنَا إِلَى أَنَّ البَقَاءَ صِفَةٌ البَاقِي زَائِدَةٌ عَلَى وُجُودِهِ بِمِثَابَةِ العِلْمِ فِي حَقِّ العَالَمِ، وَالذِّي تَرْتَضِيهِ أَنَّ البَقَاءَ يَرْجِعُ إِلَى نَفْسِ الوُجُودِ المُسْتَمِرِّ مِنْ غَيْرِ مَزِيدٍ»<sup>(٢)</sup>.

فَلَمْ يُحْسِنِ الكَاتِبُ فِي الاسْتِدْلَالِ، وَلَا فِي صِحَّةِ مَا نَقَلَهُ عَنِ الأَشَاعِرَةِ، فَحَقُّ لِي أَنْ أَعُودَ إِلَيْهِ بِقَوْلِهِ وَأَقُولُ: «لَقَدْ أَخْطَأْتَ خَطَأً عَظِيمًا جِدًّا».

<sup>(١)</sup> ينظر في ذلك "قواعد الأحكام" للعز بن عبدالسلام، "أصول الدين" (ص ٩٠) "الإعلام بقواطع

الإسلام" (ص ٢٤) "الزواجر" (٢/٣٥٠) للهيتمي.

<sup>(٢)</sup> "الإرشاد" (ص ١٣٨) "أصول الدين" للبغدادي (ص ٩٠).

## فَصْلٌ

وقال في السبب الثالث فيما زعم بأن السلفيين لم يعرفوا عقيدة الحنابلة: «الخلط بين درجات الحنابلة، فالبعض لا يعرف منزلة القاضي أبي يعلى ومن في درجته من المحررين، ويظنُّ درجتهم في المذهب كبعض الرواة من الحنابلة، وخاصة الذين ليس لهم تحريرٌ في مسائلِ الفقه والأصول والمعتمد».

فيقال: مهَّد الكاتبُ بأبي يعلى الفراءَ خاصَّةً لما هو عليه من عقيدة التَّفويض، حيثُ قسم المُصنِّفينَ في عقيدة الإمامِ أحمدَ إلى قسمين: القِسْمُ الأوَّلُ: الرُّوَاةُ، ويريدُ بهم، مَنْ يَقْتَصِرُ عَلَى النَّقْلِ، كصالح وعبدالله ابني الإمام أحمد، وأبي داود السجستاني، وأبي العباس أحمد بن جعفر الاصطخري، وأبي بكر أحمد بن محمد المروزي، وأحمد بن محمد أبي بكر الأثرم، وإسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري، وأبي القاسم البغوي، وإسحاق بن منصور الكوسج، وشاهين بن السميذع أبو سلمة العبدي، وعبدوس بن مالك أبي محمد العطار، ومحمد بن يونس السرخسين ومسدد بن مسرهد البصري، وحنبل بن إسحاق أبو علي الشيباني، وهؤلاء اقتصر دورهم على النقلِ والرِّوَايةِ لِمَقُولِ الإمامِ أحمدَ في السُّنَّةِ.

القِسْمُ الثَّانِي: المحرِّرون؛ وهُمُ أَهْلُ التَّنْظِيرِ وَالتَّحْرِيرِ لِلْأَعْتِقَادِ، وَيُرِيدُ بِهِمْ مَنْ صَنَّفَ وَقَرَّرَ، وَحَقَّقَ وَنَقَدَ، وَيَزْعُمُ الْكَاتِبُ أَنَّ حَامِلَ لِيَوَاءِ الْمَذْهَبِ، وَالْمُقَدِّمُ فِيهِ هُوَ: أَبُو يَعْلَى ابْنُ الْفَرَّاءِ! وَهَذَا زَيْفٌ لِسَبِيحِينَ اثْنَيْنِ:

أَوَّلُهُمَا: أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى هُوَ الَّذِي حَرَّرَ مَذْهَبَهُ فِي السُّنَّةِ بِنَفْسِهِ، وَذَكَرَ أَدِلَّةَ الْمُعْتَقِدِ، وَنَاطَرَ دُونَهُ، وَكَشَفَ شُبُهَاتِ الْخُصُومِ فِي كَثِيرٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ الْمَنْقُولَةِ عَنْهُ فِي السُّنَّةِ جُمْلَةً وَتَفْصِيلاً، وَلَيْسَ أَحَدٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ وَلَا أئِمَّةِ السَّلَفِ مَنْ نُقِلَ عَنْهُ كَلَامٌ فِي السُّنَّةِ أَكْثَرَ مِنَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَمَسْلَكَهُ فِي التَّأْلِيفِ عَلَى نَوْعَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: التَّأْصِيلُ وَالتَّاسِيسُ؛ كَمَا فِي كُتُبِ أُصُولِ السُّنَّةِ الَّتِي رَوَاهَا عَنْهُ أَصْحَابُهُ، وَفِي أَجْوِبَتِهِ عَلَى الْمَسَائِلِ الْمَعْرُوضَةِ عَلَيْهِ.

وَالثَّانِي: الرَّدُّ وَكَشْفُ التَّلْيِيسِ؛ كَمَا فِي كَثِيرٍ مِنَ الْمُنَاطَرَاتِ الْمَنْقُولَةِ عَنْهُ، وَفِي كِتَابِهِ "الرَّدُّ عَلَى الزَّنَادِقَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ".

فَلَيْسَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِحَاجَةٍ إِلَى أَحَدٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِهِ لِيُحَرِّرَ مَذْهَبَهُ فِي الْمُعْتَقِدِ، بَلْ عَقَائِدُ النَّاسِ مِنْ بَعْدِهِ تُحَالُ إِلَى عَقِيدَتِهِ كَمَا صَنَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْمُتَّبِعِينَ لَهُ، وَكَذَلِكَ أَدْعِيَاءُ اتِّبَاعِهِ مِمَّنْ نَسَبَ عَقِيدَتَهُ إِلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَهُوَ مُخَالَفٌ لَهُ، فَلَيْسَتْ عَقِيدَتُهُ بِحَاجَةٍ إِلَى مَنْ يُوضِّحُهَا فَوْقَ مَا هُوَ وَاضِحٌ عَنْهُ مِنْ قَوْلِهِ فِيهَا صَنَّفَهُ وَفِيهَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَصْحَابُهُ.

أَمَّا السَّبَبُ الثَّانِي: فَعَدَمُ التَّسْلِيمِ بِأَنَّ أَوَّلَ مَنْ حَرَّرَ مُعْتَقَدَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَصَنَّفَ فِيهِ هُوَ أَبُو يَعْلَى الْفَرَّاءُ! فَقَدْ سَبَقَهُ خَلْقٌ وَهُمْ عَلَى مَسْلُكَيْنِ:

المسلكُ الأوَّلُ: من كان مَسْلُكُهُ أهل الحديث والأثر؛ فيقتصرُ على الآياتِ والأحاديثِ النَّبَوِيَّةِ، بعيداً عن عباراتِ أهلِ الكلامِ وتقريراتهم، ومَنْ سَلَكَ هَذَا الْمَسْلُكَ: حَرَبُ بنِ إِسْمَاعِيلَ الْكِرْمَانِيَّ مِنْ أَصْحَابِهِ وَلَهُ كِتَابٌ فِي السُّنَّةِ، وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ مِنْ أَصْحَابِ الْأَصْحَابِ كَأَحْمَدَ بنِ مُحَمَّدِ بنِ هَارُونَ أَبِي بَكْرٍ الْمَعْرُوفُ بِالْحَلَّالِ فِي كِتَابِ "السُّنَّةِ" وَشَيْخُ الطَّبَقَةِ الْحَسَنُ بنِ عَلِيٍّ بنِ خَلْفِ أَبُو مُحَمَّدٍ الْبِرْهَارِيُّ فِي "شَرْحِ السُّنَّةِ" وَعَبْدُ اللَّهِ بنِ أَبِي دَاوُدَ السَّجِسْتَانِيَّ فِي "قَصِيْدَةِ السَّنَةِ" وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ، كَأَبِي الْحَسَنِ الْآجْرِيَّ فِي "الشريعة" وابن بطة في "الإبانة" فكلهم صَنَعُوا فِي تَقْرِيرِ السُّنَّةِ وَإِبْطَالِ مَذَاهِبِ الْمُخَالِفِينَ، وَنَقَلُوا كَلَامَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَانْتَصَرُوا لَهُ، وَهُؤُلَاءِ أَسْبَقُ وَأَصْدَقُ فِي اتِّبَاعِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْإِعْتِقَادِ وَمَعْرِفَةِ مَذْهَبِهِ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ، لِلزُّومِ مِنْهُمْ مَنْهَجَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فِي لُزُومِ الْأَثَرِ، وَمُنَابَذَةِ الْجَهْمِيَّةِ بِكَافَّةٍ.

وَمِنْ مُتَأَخِّرِي الْأَصْحَابِ: عَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ وَابْنُ قِدَامَةَ، فَصَنَعُوا فِي الْإِعْتِقَادِ عَلَى طَرِيقَةِ أَهْلِ الْأَثَرِ، فَلَا تَكَادُ تَجِدُ فِيهَا كَتَبُوا شَيْئاً مِنْ أَلْفَاظِ أَهْلِ الْكَلَامِ.

وَقَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْمَسْلُكِ: أَبُو الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيُّ فِي كِتَابِهِ "الإبانة" فوافق الإمام أحمد في كثير من المسائل وخالفه في غيرها وإن نسب اعتقاده إلى الإمام أحمد، كما في أول كتابه.

وَمِنْ هَذَا الْمَسْئَلِ: أَبُو يَعْلَى فِي آخِرِ كُتُبِهِ "إِبْطَالُ التَّأْوِيلَاتِ" فَنَفَسَهُ فِيهِ نَفْسُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَأَكْثَرَ فِيهِ مِنَ الِاسْتِدْلَالِ بِالآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ وَالْآثَارِ، وَإِنْ كَانَ الْغَالِبُ عَلَيْهَا الضَّعْفُ وَالْوَضْعُ، وَغَلَبَ عَلَيْهِ فِيهِ الْإِثْبَاتُ حَتَّى اتُّهِمَ بِالتَّشْبِيهِ.

قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ فِي "الْكَامِلِ" فِي حَوَادِثِ ٤٢٩ هـ: «وَفِيهَا أَنْكَرَ الْعُلَمَاءُ عَلَى أَبِي يَعْلَى بْنِ الْفَرَّاءِ الْحَنْبَلِيِّ مَا ضَمَّنَهُ كِتَابَهُ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، الْمُسْعِرَةَ بِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ التَّجْسِيمَ»<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ رَدَّ بِهِ عَلَى ابْنِ فُورِكَ الْأَشْعَرِيِّ لَمَّا أَفْرَطَ فِي التَّأْوِيلِ فِي كِتَابِهِ "مَشْكَلُ الْحَدِيثِ وَبَيَانِهِ"، وَوَقَعَتْ فِي ظِلِّ ذَلِكَ فِتْنَةٌ بَيْنَ الْحَنْبَالَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ، وَذَكَرَ ذَلِكَ كُلَّهُ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي "طَبَقَاتِهِ"<sup>(٢)</sup>.

قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَقَدْ صَنَّفَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى كِتَابَهُ فِي "إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ" رَدًّا لِكِتَابِ ابْنِ فُورِكَ، وَهُوَ وَإِنْ كَانَ أَسْنَدَ الْأَحَادِيثِ الَّتِي ذَكَرَهَا وَذَكَرَ مِنْ رَوَاهَا، فَفِيهَا عِدَّةُ أَحَادِيثَ مَوْضُوعَةٍ كَحَدِيثِ الرُّؤْيَةِ عَيَانًا لَيْلَةَ الْمَعْرَاجِ وَنَحْوِهِ، وَفِيهَا أَشْيَاءٌ عَنْ بَعْضِ السَّلَفِ رَوَاهَا بَعْضُ النَّاسِ مَرْفُوعَةً، كَحَدِيثِ قُعودِ الرَّسُولِ ﷺ عَلَى الْعَرْشِ، رَوَاهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ طُرُقٍ كَثِيرَةٍ مَرْفُوعَةً، وَهِيَ كُلُّهَا مَوْضُوعَةٌ، وَإِنَّمَا الثَّابِتُ

(١) "الْكَامِلِ" (٧/ ٧٨٦).

(٢) "طَبَقَاتِ الْحَنْبَالَةِ" (٢/ ١٩٧).

أَنَّه عن مجاهدٍ وغيره من السَّلَفِ، وَكَانَ السَّلَفُ وَالْأَئِمَّةُ يَرَوُونَهُ وَلَا يُنْكِرُونَهُ، وَيَتَلَقَّوْنَهُ بِالْقَبُولِ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ أَيْضًا: «وَصَنَّفَ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى كِتَابَهُ فِي "إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ" رَدًّا فِيهِ عَلَى ابْنِ فُورِكَ شَيْخِ الْقُشَيْرِيِّ وَكَانَ الْخَلِيفَةُ وَغَيْرُهُ مَائِلِينَ إِلَيْهِ؛ فَلَمَّا صَارَ لِلْقُشَيْرِيَّةِ دَوْلَةٌ بِسَبَبِ السَّلَاحِجَةِ جَرَتْ تِلْكَ الْفِتْنَةُ، وَأَكْثَرَ الْحَقِّ فِيهَا كَانَ مَعَ الْفِرَائِيَّةِ مَعَ نَوْعٍ مِنَ الْبَاطِلِ، وَكَانَ مَعَ الْقُشَيْرِيَّةِ فِيهَا نَوْعٌ مِنَ الْحَقِّ مَعَ كَثِيرٍ مِنَ الْبَاطِلِ»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الذَّهَبِيُّ: «وَجَمَعَ كِتَابَ "إِبْطَالِ تَأْوِيلِ الصِّفَاتِ" فَقَامُوا عَلَيْهِ لِمَا فِيهِ مِنَ الْوَاهِيِ وَالْمَوْضُوعِ، فَخَرَجَ إِلَى الْعُلَمَاءِ مِنَ الْقَادِرِ بِاللَّهِ الْمُعْتَقِدِ الَّذِي جَمَعَهُ، وَحَمَلَ إِلَى الْقَادِرِ كِتَابَ "إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ" فَأَعْجَبَهُ، وَجَرَتْ أُمُورٌ وَفِتْنٌ - نَسَأَلَ اللَّهُ الْعَافِيَةَ - ثُمَّ أَصْلَحَ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ الْوَزِيرُ عَلِيُّ بْنُ الْمُسْلِمَةِ، وَقَالَ فِي الْمَلَأِ: الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ، وَأَخْبَارُ الصِّفَاتِ تَمُرٌّ كَمَا جَاءَتْ»<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَ: «لَكِنَّهُ سَاقَ أَحَادِيثَ سَاقِطَةً لَا يَسُوعُ أَنْ يُثْبِتَ بِمِثْلِهَا اللَّهُ صِفَةً»<sup>(٤)</sup>.  
وَأَلَّا فِي الْجُمْلَةِ فَقَدْ آلَ أَمْرُهُ إِلَى الْإِثْبَاتِ، كَقَوْلِهِ فِي كِتَابِهِ "إِبْطَالِ التَّأْوِيلَاتِ": «فَإِذَا ثَبَّتَ أَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ، وَالْعَرْشُ فِي جِهَةٍ، وَهُوَ عَلَى عَرْشِهِ

(١) "درء التعارض" (٥ / ٢٣٧).

(٢) "مجموع الفتاوى" (٦ / ٥٤).

(٣) "سير أعلام النبلاء" (١٨ / ٩٠).

(٤) "العلو للعلي الغفاري" (ص ٢٥٢).

وقد منعنا في كتابنا هذا في غير موضعٍ إطلاقَ الجَهَةِ عليه، والصَّوابُ جوازُ القولِ بذلك، لأنَّ أحمدَ قد أثبتَّ هذه الصِّفةَ، التي هي الاستواءُ على العرشِ، وأثبتَّ أنَّه في السماءِ، وكلُّ من أثبتَّ هذا أثبتَّ الجَهَةَ، وهم أصحابُ ابنِ كرامٍ وابنِ منده الأصبهاني المحدثِ، والدليلُ عليه أنَّ العرشَ في جهةٍ بلا خِلافٍ، وقد ثبتَ بنصِّ القرآنِ أنَّه مستوٍ عليه، فاقضى أنَّه في جهةٍ، لأنَّ كلَّ عاقلٍ من مسلمٍ أو كافرٍ إذا دَعَا فَإِنَّمَا يرفعُ يَدَيْهِ ووجهَهُ إلى نحوِ السماءِ، وفي هذا كِفايةٌ، ولأنَّ مَنْ نفى الجَهَةَ من المعتزلةِ والأشعريةِ يقولُ: ليس هو في جهةٍ ولا خارجًا منها، وقائلُ هذا بمثابة من قالَ بإثباتِ مَوْجُودٍ مَعَ وجودِ غيرِهِ، ولا يكونُ وجودُ أحدهما قبلَ وجودِ الآخرِ ولا بعده، ولأنَّ العَوَامَّ لا يُفَرِّقُونَ بين قولِ القائلِ: طَلَبْتُهُ فَلَمْ أَجِدْهُ في موضعٍ ما، وبين قوله: طَلَبْتُهُ فَإِذَا هُوَ مَعْدُومٌ...»<sup>(١)</sup>.

وقال: «لا يجوزُ ردُّ هذه الأخبارِ، ولا التشاغلُ بتأويلها، والواجبُ حملُها على ظاهريها، وأتمها صفاتُ الله، لا تُشبهُ سائرَ الموصوفينَ بها من الخلقِ، ولا يعتقَدُ التَّشْبِيهَ فيها، لكن على ما رُوِيَ عن الإمامِ أحمدَ وسائرِ الأئمةِ» وذكرَ كلامَ الزُّهريِّ ومكحولٍ ومالكٍ والثوريِ ووكيعٍ والأوزاعيِّ والليثِ وحمَّادِ بنِ زيدٍ وحمَّادِ بنِ سلمةٍ وابنِ عيينةٍ والفضيلِ بنِ عياضٍ وعبدالرحمنِ بنِ مهديٍّ وأسودِ بنِ سالمٍ وإسحاقِ بنِ راهويهٍ وأبي عبيدٍ، وقالَ في كَلَامِهِ:

<sup>(١)</sup> بواسطة: "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٤٦-٤٩).

«يَدُلُّ عَلَى إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ، أَنَّ الصَّحَابَةَ، وَمَنْ بَعْدَهُمْ مِنَ التَّابِعِينَ، حَمَلُوهَا عَلَى ظَاهِرِهَا، وَلَمْ يَتَعَرَّضُوا لِلتَّأْوِيلِهَا، وَلَا صَرَفِهَا عَنْ ظَاهِرِهَا...»<sup>(١)</sup>.  
وَتَأَمَّلْ قَوْلَهُ: «حَمَلُوهَا» وَمَا فِيهِ مِنْ إِشَارَةٍ إِلَى اِعْتِبَارِ الْمَعْنَى، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ آخَرَ مَا ذَهَبَ إِلَيْهِ أَبُو يَعْلَى هُوَ الْإِثْبَاتُ فِي الْجُمْلَةِ، وَلَكِنَّهُ بُلِيَ بِأَمْرَيْنِ  
اثْنَيْنِ:

الأوَّل: التَّسَاهُلُ فِي إِثْبَاتِ صِفَاتٍ لَمْ يَثْبُتْ بِهَا حَدِيثٌ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، كَمَا تَقَدَّمَ فِي كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَالذَّهَبِيِّ، وَمِنْهُ الْقَوْلُ بِرُؤْيَةِ النَّبِيِّ ﷺ لِرَبِّهِ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ، وَالْمَنْصُوصُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ خِلَافَ ذَلِكَ، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ: «وَأَمَّا لَيْلَةُ الْمِعْرَاجِ فَلَيْسَ فِي شَيْءٍ مِنَ الْأَحَادِيثِ الْمَعْرُوفَةِ أَنَّهُ رَأَاهُ لَيْلَةَ الْمِعْرَاجِ، لَكِنْ رُوِيَ فِي ذَلِكَ حَدِيثٌ مَوْضُوعٌ بِاتِّفَاقٍ أَهْلِ الْعِلْمِ بِالْحَدِيثِ، رَوَاهُ الْحَلَّالُ مِنْ طَرِيقِ أَبِي عُبَيْدٍ، وَذَكَرَهُ الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى فِي "إِبْطَالِ التَّأْوِيلِ" ...»<sup>(٢)</sup>.

والأَمْرُ الثَّانِي: أَنَّهُ رَبَّاهُ وَقَعَ فِي التَّأْوِيلِ، وَلَكِنَّ شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ نَبَّهَ عَلَى أَنَّ دَافِعَهُ لِلتَّأْوِيلِ لَمْ يَكُنِ الْفِرَارُ مِنْ تَوْهَمِ التَّمَثِيلِ، وَفَسَادِ الظَّاهِرِ! وَلَكِنَّ دَافِعَهُ صَوَارِفَ شَرَعِيَّةٍ أُخْرَى، فَقَالَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى: «وَهَذَا الَّذِي قَالَهُ الْقَاضِي مِنَ التَّسْمِيَةِ لَا يَلْزَمُ الْإِمَامَ أَحْمَدَ، فَإِنَّ الْقَاضِيَّ وَاحِدًا أَصْحَابِهِ، وَهُوَ وَغَيْرُهُ مِنْ أَصْحَابِ أَحْمَدَ قَدْ يُوَافِقُونَ الْمُثَبِّتَةَ عَلَى أَشْيَاءٍ مِنْ قَوْلِهِمْ عَلَى

<sup>(١)</sup> "بيان تلبيس الجهمية" (١/ ٢٩٤-٢٩٥).

<sup>(٢)</sup> "منهاج السنة" (٥/ ٣٨٤).



أحاديث ضعيفة ودلالات ضعيفة ويوافقون النفاة على أشياء أيضاً؛ من قولهم مثل نفي الأسماء التي يزعمون أن العقل نفاها - كالجوهر والجسم ونحو ذلك - وليس هذا ولا هذا من قول السلف والأئمة، وأصحاب أحمد فيهم من النفي والإثبات ما يوجد في غيرهم لكنهم أقرب إلى الاعتدال في الطريقتين وأقل غلواً فيهما من غيرهم لأن الإمام أحمد له من تقرير أصول السنة ما لا يوجد لغيره فلا يمكن أتباعه أن يغلوا في الانحراف عن السنة والاعتدال كانحراف غيرهم وإن كان يوجد فيهم من قد ينحرف إلى النفي أو الإثبات أو كليهما جميعاً على وجه التناقض أو لاختلاف الاجتهاد ولعل هذا المنقول من أنه لم يتأول إلا كذا أصله عن القاضي فإن القاضي في كتاب "إبطال التأويلات لأخبار الصفات" قد يتأول أشياء مثل هذا لكنه مع ذلك يبين أن تأويلها وجب لأن الأدلة الشرعية من الكتاب والسنة نفت ذلك كما ذكره هنا وكما يأتي كلامه في قوله إني أجد نفس الرحمن من قبل اليمين ولا ريب أن صرف ظاهر النص بنص آخر ليس مما ينازع فيه الفقهاء والذي أنكرناه وهو كون ظاهر القرآن باطلاً وكفراً من غير أن يبين الله تعالى ذلك فهذا مما ينكره علماء الإسلام<sup>(١)</sup>.

أما المسلك الثاني من تصانيف بعض أتباع الإمام أحمد في العقائد: فهو مسلك من تأثر بأهل الكلام، كما في كتاب "المعتمد" للقاضي أبي يعلى

(١) "بيان تلبس الجهمية" (٦/ ١٥٢-١٥٤).

و"دفع الشُّبه" لابن الجوزي، وكثيرٌ ممن تأثَّرَ بأهلِ الكلامِ مِمَّنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ،  
 حَيْثُ ذَكَرُوا مِنْ كَلَامِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَتَقْرِيرَاتِهِمْ وَأَلْفَاظِهِمْ مَا أَطْبَقَتْ  
 نُصُوصُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى إِنْكَارِهِ، وَنِسْبَةُ تِلْكَ الْمَقَالَاتِ الْكَلَامِيَّةِ لِلْإِمَامِ  
 أَحْمَدَ مِنَ الْكَذِبِ وَالْإِفْتِرَاءِ الْوَاضِحِ الْبَيِّنِ، لِمَا عَلِمَ مِنْ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ  
 مِنْ لُزُومِهِ لِلْأَثَرِ، وَالسُّكُوتِ عَمَّا سِوَاهُ، وَنَبْذِ لِلرَّأْيِ، فَكَيْفَ بِمَا أَحَدَتْهُ  
 الزَّنادقةُ من عِلْمِ الْكَلَامِ؟

فخُلَاصَةُ الْأَمْرِ: أَنَّ دَعْوَى الْكَاتِبِ بَأَنَّ أَبَا يَعْلَى الْفَرَّاءَ هُوَ مُقَرَّرٌ مُعْتَقَدٌ  
 الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَالْحُجَّةُ فِيهِ، دَعْوَى هَزِيلَةٍ مُرَدُودَةٍ بِهَا تَقَدَّمَ، مَعَ الْإِعْتِرَافِ  
 بِفُضْلِهِ فِي الْفِقْهِ.

## فَصْلٌ

ثُمَّ قَالَ الْكَاتِبُ فِي السَّبَبِ الرَّابِعِ مِنْ أَسْبَابِ سُوءِ فَهْمِ السَّلَفِيِّينَ لِمَذْهَبِ  
الْحَنَابِلَةِ فِي الصِّفَاتِ: «عَدَمُ مَعْرِفَةِ الْكُتُبِ الْمَعْتَمَدَةِ عَقْدِيًّا دَاخِلِ الْمَذْهَبِ، أَوْ  
مَتَوْنِ الْمَذْهَبِ؛ كـ "لمعة" أَبِي مُحَمَّدٍ الْمُقَدْسِيِّ، وَ"نَهَايَةُ" ابْنِ حَمْدَانَ الْحِرَانِيِّ،  
وَ"مَخْتَصَرُهَا" لِابْنِ بَلْبَانَ، وَ"الْعَيْنُ وَالْأَثَرُ" لِلْمَوَاهِبِيِّ، فَالْبَعْضُ يَظُنُّ أَنَّ  
كِتَابَ "السَّنَةِ" لِلْخَلَالِ هُوَ الْمَتْنُ الْعَقْدِيُّ الْمَتَدَاوِلُ بَيْنَ فَهْمَاءِ الْمَذْهَبِ!». .

فَيُقَالُ:

هَذَا مِنَ التَّحَكُّمِ بِالْأَخْتِيَارِ، وَالتَّخَرُّصِ بِالْقَوْلِ، وَمَنْ نَسَجَ الْحُجَّةَ بِخِيَطِ  
الْعَنْكَبُوتِ! فَقَدْ انْتَقَى مِنْ كُتُبِ الْعَقَائِدِ مَا زَعَمَ بِأَنَّهَا هِيَ الْمَعْتَمَدَةُ فِي  
مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَعَقِيدَةِ الْحَنَابِلَةِ! وَمَنْ الْهَوَى جَاءَ بِمَنْ قَبْلَ شَيْخِ  
الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ وَمَنْ بَعْدَهُ، وَجَعَلَ قَوْلَهُمُ الْمُقَدَّمُ فِي بَيَانِ اعْتِقَادِ الْإِمَامِ  
أَحْمَدَ!

وَيُقَالُ لَهُ: أَثْبِتِ الْعَرْشَ ثُمَّ أَنْقُشْ، فَهَاتِ الْبَيِّنَةَ الْوَاضِحَةَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ  
الْكُتُبُ هِيَ الْمَعْتَمَدَةُ فِي بَيَانِ مُرَادِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَالْفَاطِظِ فِي الْإِعْتِقَادِ! كَيْفَ  
وَفِي هَذِهِ الْكُتُبِ مَا هُوَ مُخَالَفٌ لِعَقِيدَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَمَا عَلَيْهِ أَهْلُ السَّنَةِ  
قَاطِبَةٌ، كَمَا فِي كِتَابِي ابْنِ حَمْدَانَ وَالْمَوَاهِبِيِّ؟! وَقَدْ مَلَأُوهَا بِرَوَاسِبِ الْفَاطِظِ  
أَهْلِ الْكَلَامِ، وَمَا عَرَفَ أَصْحَابُهَا حَقِيقَةَ التَّوْحِيدِ، وَلَا أَوَّلَ وَاجِبٍ عَلَى  
الْعَبِيدِ، فَجَعَلُوهُ النَّظَرَ فِي الْوُجُودِ وَالْمَوْجُودِ، وَقَالُوا بِلَا دَلِيلٍ وَلَا كِتَابٍ وَلَا  
هُدًى نَمِيرَ أَنَّ اللَّهَ لَا تُجْزَأُ وَلَا يَتَقَسَّمُ! وَأَنَّهُ لَيْسَ بِجَوْهَرٍ، وَلَا جِسْمٍ، وَلَا

عَرَضٍ، وَلَا تَحُلُّهُ الْحَوَادِثُ، وَلَا يَحُلُّ فِي حَادِثٍ، وَلَا يَنْحَصِرُ فِيهِ وَليْسَ بِذَاتِهِ فِي مَكَانٍ!! وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامٌ نَفْسِيٌّ! وَمَا شَابَهُهُ مِنَ الْكَلَامِ الَّذِي لَوْ سَمِعَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدٌ لَأَلْحَقَ قَائِلُهُ بِالْجَهْمِ بْنِ صَفْوَانَ وَبِشْرِ الْمُرَيْسِيِّ! لِأَنَّ الْمُتَّفَقَ عَلَيْهِ مِنْ مَنْصُوصِ كَلَامِهِ ضِدُّ ذَلِكَ كُلِّهِ، لَمَا اشْتَهَرَ عَنْهُ مِنَ التَّحْذِيرِ مِنْ كُلِّ لَفْظٍ لَمْ يَرِدْ فِي الْكِتَابِ وَلَا فِي السُّنَّةِ نَفِيًّا أَوْ إِثْبَاتًا، وَلِزُومِهِ الْأَثَرِ، فَتَلَاعَبُ الْمُقَلِّدِينَ الْمُتَأَخِّرِينَ بِأَمْثَالِ هَذِهِ الصَّوَابِطِ فِي التَّمَذُّبِ مَا هُوَ إِلَّا مِنْ اسْتِعْبَادِ عُقُولِ الْبَشَرِ، وَالصَّحِيحِ عَلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>، فَتَرَكَوْا مَذْهَبَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَأَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَكِبَارِ أُمَّةِ الْمَذْهَبِ، وَكَلَامَ الْمُحَقِّقِينَ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، ثُمَّ عَمَدُوا إِلَى كُتُبِ الْمُتَأَخِّرِينَ، وَجَعَلُوا مَا فِيهَا هُوَ الْمَشْهُورُ وَالْمُعْتَمَدُ فِي الْمَذْهَبِ كَمَا يَزْعُمُونَ، وَحَرَّمُوا عَلَى الْأَتْبَاعِ النَّظَرَ فِي كَلَامِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بِدَعْوَى عَدَمِ بُلُوغِهِمْ رَتَبَةَ الْمُحَقِّقِينَ فِي الْمَذْهَبِ لِيُمَيِّزُوا بَيْنَ أَقْوَالِ الْإِمَامِ، ثُمَّ حَرَّمُوا عَلَى النَّاسِ النَّظَرَ فِي الْوَحْيَيْنِ نَظَرَ تَفْقُّهِ وَتَعَلُّمِهِ، وَإِنَّمَا يُقْرَأُ الْوَحْيَانِ لِلْأَجْرِ وَالْبَرَكَاتِ وَالْمَعْرِفَةِ، وَمَنْعُوهُمْ مِنَ الْأَخْذِ عَنِ السَّلَفِ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ بِحُجَّةٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْخُرُوجُ عَنْ قَوْلِ إِمَامِ الْمَذْهَبِ! حَتَّى خَرَجُوا لِلنَّاسِ بِمَقَالَاتٍ مَا جَاءَتْ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَلَا سُنَّةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا فِي كَلَامِ الصَّحَابَةِ وَلَا التَّابِعِينَ بَلْ وَلَا فِي كَلَامِ إِمَامِ مَذْهَبِهِمْ، بَلْ كَلَامِ إِمَامِ الْمَذْهَبِ عَلَى خِلَافِ مَا زَعَمُوا شَهْرَتَهُ وَاعْتِمَادَهُ!

<sup>(١)</sup> كما بينت بعض جناباتهم الفقهية في كتابي "تنبيه الممترى!" فليراجع.

وَمَنْ قَارَنَ بَيْنَ كِتَابِ "لمعة الاعتقاد" لأبي محمد ابن قدامة، وبين كتابي ابن حمدان والمواهبي يجدُ الفرقَ بَيْنَهَا كَمَا بَيْنَ الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ! وكيف أَنَّ كِتَابَ ابن قدامة مبرأً من مسالكِ أهلِ الكلامِ وألفاظِهِم، فهو كتابٌ صُنِفَ على مسلكِ أهلِ الأثرِ والسُّنَّةِ، وأهلِ التَّجْهِيلِ والتَّفْوِيضِ يُفْحِمُونَ كِتَابَهُ فِي مَصَادِرِهِمْ تَمْوِيهاً وَتَزْيِيفاً وَإِلَّا هُمْ يَعْلَمُونَ أَنَّ ابنَ قدامة على خلافِ مذهبِهِم، ولا يقولُ بقولِ أهلِ التَّفْوِيضِ، كما بَيَّنَّتهُ في كتابي "الخطأ العريض في دعوى من نسب الإمام ابن قدامة إلى عقيدة أهل التَّفْوِيضِ" وبينتُ براءتَهُ من هذه العقيدة المشينة بالدلائل الواضحة من الكتابِ نفسه وغيره، ولو لَمْ يَكُنْ من كُتِبِ ابن قدامة إِلَّا "كتاب العلو" و"مناظرة الحرف والصوت" لكانَ فيهما أكبرُ دليلٍ وأبينهُ على بطلانِ مذهبِ أهلِ التَّجْهِيلِ، وتحقيقِ براءتِهِ من هذا القولِ المشينِ.

وشيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية أولى بموافقةِ نُصُوصِ الإمامِ أحمدَ وأصحابِهِ وأصحابِ أصحابِهِ من ابن حمدان والمواهبي ومن شابهَهُم من المتأخرين المتأثرين بمقالاتِ الأشعريةِ وأهلِ الكلامِ، وَلَنْ يَجِدَ الْمُخَالَفُ فِي "العقيدة الواسطية" الأثريةِ لشيخِ الإسلامِ ابنِ تيمية ما يُنَافِي ما في "أصول السنة" للإمامِ أحمدَ، ولا ما جَمَعَهُ حَرْبُ الكرماني في "المذهب" و"كتاب السنة" وعبدالله بن أحمد في "السنة" والخلال في "السنة" والبرهاري في "شرح السنة" والآجري في "الشرية" وابن بطة في "الإبانة" وأبو بكر بن أبي داود في "قصيدة السنة" ولا ما جمعه أبو القاسم اللالكائي في عقائد أئمة

أهل السنة في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة" وإلى هؤلاء مرث سائر  
تقريراته في العقيدة كما بيّن ذلك في كتابه الذي ضاق به عطنُ الأشعرية في  
زَمَانِهِ كتاب "الفتوى الحموية" وما نقلَهُ من كَلَامِ أئِمَّةِ السَّلَفِ، وأهلِ  
التفسير، والفقه، والحديث، والسُّلُوكِ والتَّصَوُّفِ، واللُّغَةِ، وغيرهم.

فشيخُ الإسلامِ ابنُ تيمية هو الأوَّلِي بأن يكونَ المُقرَّرَ لمذهبِ الإمامِ أحمد،  
وَيَبِينُهُ لِلنَّاسِ مِمَّنْ ذَكَرَهُمْ هَذَا الكَاتِبُ؛ فليس فيما قرَّره في العقيدة  
"الواسطية" و"الفتوى الحموية" من أصولِ أهلِ الكَلَامِ شَيْءٌ، وإِنَّمَا عُمْدَةُ  
الإمامِ أحمدَ وَعَادَتُهُ كَانَتْ عَلَى الإحتِجَاجِ بِالكِتَابِ والسُّنَّةِ وكَلَامِ السَّلَفِ  
الصَّالِحِ، ولُزُومِ جَادَّةِ السَّلَفِ فِي أَلْفَاظِهِمْ، وَفِي نَفِيهِمْ وَإِثْبَاتِهِمْ، وَهَذَا هُوَ  
مَا كَانَ عَلَيْهِ شَيْخُ الإِسْلَامِ ابنُ تَيْمِيَّةَ.

وقد وَقَعَ الاتِّفَاقُ من أئِمَّةِ المذاهبِ الأربعةِ من مُعَاصِرِيهِ بأنَّ عقيدَتَهُ  
عقيدةُ سُنِّيَّةِ سَلَفِيَّةٍ، قَالَ ابنُ رَجَبٍ فِي "ذيل طبقات الحنابلة": «ثُمَّ أُمْتُحَنَ  
سَنَةً خَمْسٍ وَسَبْعِمِائَةٍ بِالسُّؤَالِ عَن مُعْتَقِدِهِ بِأَمْرِ السُّلْطَانِ، فَجَمَعَ نَائِبَةَ  
القُضَاةِ وَالْعُلَمَاءِ بِالقَصْرِ، وَأَحْضَرَ الشَّيْخَ، وَسَأَلَهُ عَن ذَلِكَ؟ فَبَعَثَ الشَّيْخُ  
مِن أَحْضَرَ مِنْ دَارِهِ "العقيدة الواسطية" فقرأوها فِي ثَلَاثِ مَجَالِسٍ،  
وَحَاقَقُوهُ، وَبَحَثُوا مَعَهُ، وَوَقَعَ الاتِّفَاقُ بَعْدَ ذَلِكَ عَلَى أَنَّ هَذِهِ عَقِيدَةُ سُنِّيَّةِ  
سَلْفِيَّةٍ، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ ذَلِكَ طَوْعًا، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَه كَرَاهًا»<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> "ذيل طبقات الحنابلة" (٤ / ٥١١).

ومهما قالوا وقيل! فالبيئنة تدفع التهمة، ودون كل من اتهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بالمخالفة: مؤلفات الإمام أحمد في السنة، وما نقله طلابه من مسائل، وما صنّفه أئمة الحنابلة في السنة - بله كتب أئمة أهل السنة قاطبة - وينظر بعد ذلك: هل يجد ما يخالف قولهم في كلام شيخ الإسلام ابن تيمية أم لا؟

والعجب بمن يجعل العمدة في اعتقاد أصحاب الإمام أحمد قول أولئك القوم! ويهمل شيخ الإسلام ابن تيمية الذي اتفق من جاء بعده على فضله ونبله، وعلو كعبه ورؤيته، وتسابقوا إلى نقل أقواله واختياراته في الأصول والفروع، فما هذا الإهمال إلا الهوى والنفرة من عقيدة أهل السنة:

[١] فيترك الإمام أحمد ونصوصه ثم يتجه إلى كلام أبي يعلى الفراء

مهملًا ما قرره كبار أصحاب الإمام أحمد بن حنبل!

[٢] ثم يقفز إلى ابن حمدان الحنبلي المتوفى عام (٦٩٥هـ) مهملًا مؤلفات

وتقريرات ابن البنا الحنبلي وعبدالغني المقدسي وابن قدامة.

[٣] ثم يقفز إلى مؤلفات المواهبي! المتوفى عام (١٠٧١هـ) ويترك ما

قرره شيخ الإسلام ابن تيمية وتلميذه ابن القيم!

وما هذا التلاعب في مكانات العلماء وتقريراتهم إلا الهوى المحض،

والله المستعان.

أما قول الكاتب: «كتاب "السنة" للخلال هو المتن العقدي المتداول

بين فقهاء المذهب»، فكتاب الخلال على العين والرأس، ولو كان هذا

الكَاتِبُ حَنْبَلِيًّا وَيَصُدَّقُ فِي اتِّبَاعِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ لِأَخْذِ بَعْضِ مَا فِي "كِتَابِ السَّنَةِ" لِلخَّلَالِ مِنْ أَصُولِ اعْتِقَادِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ، أَوْ عَلَى أَقْلٍ تَقْدِيرٍ نَقَدَهُ وَبَيَّنَّ الصَّوَابَ مِنْهُ وَالخَطَأَ، مُقَارِنًا ذَلِكَ بِمَنْصُوصِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللهُ تَعَالَى، لَا بِمَا قَالَهُ ابْنُ حَمْدَانَ وَمَنْ شَابَهَهُ، فَالْمَرْجِعُ فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَاعْتِقَادِهِ هُوَ مَا نَصَّ عَلَيْهِ هُوَ وَمَا نَقَلَهُ عَنْهُ أَصْحَابُهُ، لَا مَا زَعَمَهُ رَجُلٌ جَاءَ بَعْدَهُ بِأَرْبَعِمِائَةِ سَنَةٍ!

وَمَعَ ذَلِكَ لَا يُوْجَدُ صَاحِبُ سَنَةٍ وَعِلْمٍ يَقُولُ بِأَنَّ "كِتَابَ السَّنَةِ" لِلخَّلَالِ هُوَ الْعُمْدَةُ، وَإِنَّمَا هُوَ كِتَابٌ كَسَائِرِ كُتُبِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهِيَ بِمُجْمَلِهَا حُجَّةٌ وَمَرْجِعٌ لِلْحَنَابِلَةِ، وَمِثْلُهُ مَرْوِيَّاتُ أَبْنَائِهِ، وَطُلَّابِهِ، كَحَرْبِ الْكِرْمَانِيِّ وَغَيْرِهِ، وَمَنْ جَاءَ بَعْدَهُمْ كَالْأَجْرِيِّ وَابْنِ بَطَّةٍ وَأَمْثَالِهِمْ، فَكُلُّ هَؤُلَاءِ بِمَجْمُوعٍ مَا نَقَلُوهُ عَنِ الْإِمَامِ هُمْ «الْعُمْدَةُ الْحَقُّ» فِي مَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَعَقِيدَتِهِ، لَا كَلَامِيَّاتِ ابْنِ حَمْدَانَ، كَيْفَ وَكِتَابُهُ مَحْشُوبٌ بِمَا لَيْسَ مِنْ دِينِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بَلْ وَيُنَاقِضُ قَوْلَهُ، كَقَوْلِهِ فِي أَوَّلِ "عَقِيدَتِهِ" (ص ٢٤): «وَأَنَّهُ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ!»، مَعَ أَنَّهُ قَالَ بَعْدَ ذَلِكَ (ص ٣٧): «وَيَجُوزُ أَنْ يُقَالَ أَنَّهُ: شَيْءٌ...» إِلَّا أَنْ قَوْلُ: «اللَّهُ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ» كَلِمَةٌ حَمَالَةٌ لِمَعْنَى بَاطِلٍ، تَتَوَلَّى إِلَى نَفْيِ وَجُودِ اللهِ تَعَالَى، لِلْكَلامِ الْمَشْهُورِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْقَدْرِ الْمَشْتَرَكِ بَيْنَ كُلِّ مَوْجُودٍ، وَلِذَلِكَ أَنْكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ هَذَا الْقَوْلَ بِنَصِّهِ وَقَالَ كَمَا فِي كِتَابِهِ "الرَّدُّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ وَالزَّنَادِقَةِ": «وَقَلْنَا: هُوَ شَيْءٌ، فَقَالُوا -أَيُّ



الجهمية-: هُوَ شَيْءٌ لَا كَالْأَشْيَاءِ، فَقَلْنَا: إِنَّ الشَّيْءَ الَّذِي لَا كَالْأَشْيَاءِ قَدْ عَرَفَ أَهْلُ الْعَقْلِ، أَنَّهُ لَا شَيْءٌ»<sup>(١)</sup>.

وقال ابن حمدان (ص ٣١): «اللَّهُ عَلَى الْعَرْشِ بِلا تَحْدِيدٍ، وَإِنَّمَا التَّحْدِيدُ لِلْعَرْشِ فَمَا دُونَهُ، وَاللَّهُ فَوْقَ ذَلِكَ لَا مَكَانَ وَلَا حَدًّا!!».

وهذا من كلام الجهمية وليس من كلام أهل السنة، فالله تعالى موجود بذاته، خالق وما سواه مخلوق، وله حدٌّ يُبَيِّنُ به سائر المخلوقات، ومن خَالَفَ في ذلك فهو جَهْمِيٌّ؛ قَالَ الدارمي في نَقْضِهِ عَلَى المريسي: «وَادَّعَى الْمُعَارِضُ أَيضاً أَنَّهُ لَيْسَ لِلَّهِ حَدٌّ وَلَا غَايَةٌ وَلَا نِهَآيَةٌ، وَهَذَا هُوَ الْأَصْلُ الَّذِي بَنَى عَلَيْهِ جَهْمُ ضَلَالَاتِهِ، وَاشْتَقَّ مِنْهَا أُغْلُوطَاتُهُ، وَهِيَ كَلِمَةٌ لَمْ يَبْلُغْنَا أَنَّهُ سَبَقَ جَهْمًا إِلَيْهَا أَحَدٌ مِنَ الْعَالَمِينَ»<sup>(٢)</sup>، ثُمَّ ذَكَرَ الْآثَارَ الدَّالَّةَ عَلَى ذَلِكَ.

وَسَبَقَ ذِكْرُ مَا رَوَى ابْنُ بَطَّةَ الحنبلي في "الإبانة" عن محمد بن إبراهيم القيسي، قال: قلت لأحمد بن حنبل: يُحْكِي عن ابن المبارك -وقيل له: كيف نَعْرِفُ رَبَّنَا؟ - قال: «فِي السَّمَاءِ السَّابِعَةِ عَلَى عَرْشِهِ بِحَدِّ»، فقال أحمد: «هَكَذَا هُوَ عِنْدَنَا»<sup>(٣)</sup>.

وَنَقَلَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ فِي "بيان تلبيس الجهمية" والذهبي في "كتاب العرش" عن حرب بن إسماعيل قال: قلت لإسحاق -يعني ابن

<sup>(١)</sup> "الرد على الجهمية والزنادقة" (ص: ٩٩).

<sup>(٢)</sup> "نقض الدارمي على بشر المريسي" (١/ ٢٢٣).

<sup>(٣)</sup> "الإبانة" (٧/ ١٥٦).

راهويه-: هو على العرشِ بحد؟ قال: «نعم بحد»<sup>(١)</sup>.

فهذا نصٌّ عن الإمام أحمد ناقضه ابن حمدان في عقيدته!

وَتَقَلَّ شَيْخُ الْإِسْلَامِ فِي "بَيَانِ التَّلْبِيسِ" عَنْ أَبِي بَكْرٍ بْنِ أَبِي دَاوُدَ قَالَ:  
سَمِعْتُ أَبِي يَقُولُ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ فَقَالَ لَهُ: اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى  
حَدٌّ؟ قَالَ: نَعَمْ، لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا هُوَ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ  
حَافِينَ مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥] يقول: «مُحَدِّقِينَ»<sup>(٢)</sup>.

فهذا الحدُّ المُثَبَّتُ المرادُ به المُبَايِنَةُ، وَأَمَّا مَا رَوَاهُ حَنْبَلٌ عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ: «نَحْنُ  
نُؤْمِنُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى الْعَرْشِ كَيْفَ شَاءَ، وَكَمَا شَاءَ بِلَا حَدٍّ وَلَا صِفَةٍ  
يُبْلَغُهَا وَاصِفٌ، أَوْ يَحْدُهُ أَحَدٌ»<sup>(٣)</sup>، وَمَا جَاءَ فِي رِسَالَةِ الْأَصْطَخْرِيِّ قَالَ  
الْإِمَامُ أَحْمَدُ: «وَاللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ عَلَى عَرْشِهِ لَيْسَ لَهُ حَدٌّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَدِّهِ»<sup>(٤)</sup>.

فالمرادُ بالحدِّ هنا: «الكيفية» ولهذا قال: «أَوْ يَحْدُهُ حَادٌّ» أَي يُكَيِّفُهُ.

فَلِلْحَدِّ مَعْنَيَانِ:

أَحَدُهُمَا: مَنْفِيٌّ عَنِ اللَّهِ وَهُوَ الْكَيْفِيَّةُ، فَلَا يُحَدُّ لَصِفَاتِهِ وَلَا تُكَيَّفُ.

وَالْآخَرُ: مُثَبَّتٌ؛ وَهُوَ الْمُبَايِنَةُ لِلْخَلْقِ.

فإثباتُ الحدِّ لله تعالى بالمعنى الحقِّ نصٌّ عليه الإمام أحمد ومع ذلك لم

(١) "بيان تلبيس الجهمية" (٤٢٨/١) "كتاب العرش" (١/٢٥٢).

(٢) "بيان تلبيس الجهمية" (٣/٧٣٣).

(٣) "شرح أصول الاعتقاد" لللالكائي (٣/٤٤٦) "بيان تلبيس الجهمية" (٤/٣).

(٤) "طبقات الحنابلة" (١/٢٩).

يذكره ابن حمدان بل ناقضه.

وفي (ص ٣٢) تكلم ابن حمدان عن نزول الله تعالى، وذكر قول من قال بأنه نُزُولٌ بلا حَرَكَةٍ ولا انْتِقَالٍ، وهذا النفي مردودٌ كالأثبات، لِعَدَمِ وُجُودِهِ عن الإمام أحمد، بل كَانَ يُنْكِرُهُ، قال عبدُ الغني المقدسي في "الاقتصاد في الاعتقاد": «ورؤينا عن عبد الله بن أحمد بن حنبل قال: كنتُ أنا وأبي عابرين في المسجد، فَسَمِعَ قاصاً يَقُصُّ بحديثِ النزول فقال: «إِذَا كَانَ لَيْلَةَ النَّصْفِ مِنْ شَعْبَانَ يَنْزِلُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا بِلا زوالٍ ولا انْتِقَالٍ ولا تَغْيِيرِ حَالٍ»، فَارْتَعَدَ أَبِي - رحمه الله - وَاضْفَرَ لُونَهُ، وَلَزِمَ يَدَيَّ، وَأَمْسَكْتُهُ حَتَّى سَكَنَ ثُمَّ قَالَ: قَفْ بنا على هذا المتخوِّض، فَلَمَّا حَادَاهُ قَالَ: يا هذا، رَسُولُ اللهِ أَغْيَرَ على رَبِّهِ عز وجل منك، قُلْ كَمَا قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنْصِرْ». وزعم ابن حمدان (ص ٤٠) أَنَّ اللهَ خَلَقَ الخَلْقَ لا لِعِلَّةٍ ولا غَرَضٍ! وهذا عينُ كلامِ الجُهْمِيَّةِ.

وكثيرٌ ما يَنْقُلُ في المسألة الواحدة أكثرَ من قولٍ بغيرِ ترجيحٍ! فأينَ العمدة في كتابه؟

والعجيبُ أَنَّ فيه مِنَ الكلامِ ما يُبْطِلُ قولَ المفوضة وأهلِ التَّجْهُمِ:

كإثباتِ الحرفِ والصوتِ كما في (ص ٢٧).

ونقل قولَ طائفةٍ من أهلِ السُّنَّةِ في المَقَامِ المَحْمُودِ بأنه إقعادُ النبي ﷺ على

العَرْشِ (ص ٥٧).

فَمِنَ الْهَوَىٰ وَالتَّنَاقُضِ عِنْدَ أَهْلِ التَّجْهِيلِ وَالتَّجْهِيمِ اعْتِبَارُ هَذَا الْكِتَابِ  
 عُمْدَةَ الْمَذْهَبِ ثُمَّ يَأْخُذُونَ مِنْهُ مَا يُوَافِقُ أَهْوَاءَهُمْ وَيَدْعُونَ مَا لَا يُوَافِقُهَا!  
 وَفِي الْجُمْلَةِ كِتَابُ ابْنِ حَمْدَانَ لَا يَصْلُحُ أَنْ يَكُونَ مِنْ مَصَادِرِ أَهْلِ السُّنَّةِ  
 فِي الْإِعْتِقَادِ لِمَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ طَرَائِقِ الْمُتَكَلِّمِينَ، وَإِنْ كَانَ يَصْلُحُ فِي مَعْرِفَةِ مَا  
 حُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْمُتَسَيِّبِينَ لِمَذْهَبِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي الْإِعْتِقَادِ، كَأَبِي الْوَفَاءِ ابْنِ  
 عَقِيلٍ وَأَبِي يَعْلَى وَابْنِ الْجَوْزِيِّ وَابْنِ حَامِدٍ فِي آخَرِينَ.

## فَصْلٌ

ثُمَّ قَالَ الْكَاتِبُ فِي السَّبَبِ الْخَامِسِ لِعَلَطِ السَّلَفِيَّةِ فِي مَعْرِفَةِ الْمُعْتَمَدِ فِي  
عَقِيدَةِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: «رُدُّ الْمَذَاهِبِ بِالْاِسْتِعْظَامِ أَوْ الْاِسْتِبْعَادِ، كَمَا يَقُولُ ابْنُ  
أَبِي الْحَدِيدِ الْمَدَائِنِيِّ فِي نَقْضِهِ لـ "مَحْصَلِ" الرَّازِيِّ، فَبَعْضُهُمْ يَنْفِي أَنْ يَكُونَ  
مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ هُوَ التَّفْوِيضُ مِنْ أَجْلِ أَنْ هَذَا شَرُّ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ، أَوْ أَنَّ  
هَذَا مُخَالَفٌ لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ!! وَالْمَذَاهِبُ لَا تُحَرَّرُ بِهَذِهِ الطَّرِيقَةِ، وَإِلَّا لَجَازَ  
لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَنْفِي أَيَّ مَقَالَةٍ يَرَاهَا بَدْعِيَّةً عَنْ أَيِّ شَخْصٍ مَنَسَبٌ لِلْقَبْلَةِ؛  
لِهَذِهِ الْعِلَّةِ، وَبِهَذَا تَبْطُلُ الْمَقَالَاتُ، وَيَزُولُ عِلْمُ الْاِعْتِقَادِ رَأْسًا!».

وَهَذَا كَلَامٌ بِلَا نِظَامٍ، فَالِاِسْتِعْظَامُ وَالِاِسْتِبْعَادُ الْمَجْرَدُ غَيْرُ مَوْجُودٍ فِي  
كَلَامِ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ وَالتَّحْقِيقِ، وَإِلَّا فَمَذْهَبُ التَّجْهِيلِ وَالتَّفْوِيضِ مِنْ  
أَقْبَحِ أَقْوَالِ أَهْلِ الْبِدْعِ، وَقَدْ سَبَقَ فِي أَوَّلِ الْكِتَابِ ذِكْرُ بَعْضِ قِبَائِحِهِ،  
وَقَلِيلٍ مِنْ فِضَائِحِهِ، وَمَا يَأْتِي مِنْ وِرَاءِ هَذَا الْقَوْلِ مِنْ تَعْرِيفِ أَكْثَرِ آيِ الْقُرْآنِ  
الْكَرِيمِ مِنْ مَعَانِيهَا، فَلَمْ يَعِدْ هَدْيً وَلَا مَبِينًا وَلَا بَيَانًا لِلنَّاسِ، فَمَا مِنْ سُورَةٍ  
مِنَ الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ إِلَّا وَغَالِبُ آيَاتِهَا لَا تَخْلُو مِنْ صِفَةٍ مِنْ صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى،  
فَكَيْفَ يَكُونُ ذَلِكَ كُلَّهُ كَلَامٌ بِلَا مَعْنَى يَحَقِّقُ الْمُرَادَ بِهِ بِمَا نَعْلَمُهُ مِنْ لُغَةِ  
الْعَرَبِ فِي الشَّاهِدِ؟ وَكَذَلِكَ سَنَةُ النَّبِيِّ ﷺ، وَكَذَلِكَ فَهَوْمُ الصَّحَابَةِ ﷺ.

وَمَوْجِبَاتُ اِسْتِبْعَادِ مَذْهَبِ الْمَفْوِضَةِ عِدَّةٌ:

[ ١ ] مِنْهَا: مَنَافَاةٌ مَعْنَى الْبَيَانِ وَالْهُدَى فِي الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

[٢] ومنها: منافاة حِكْمَةِ اللَّهِ تعالى في هداية البشر، وإقامة الحجة عليهم، فكيف تقوم عليهم الحجة، ويخاطب المكلفين بما لا يفقهوا معناه؟

[٣] ومنها: موافقة الكتابِ والسُّنةِ، فيما جاءَ بيانهُ وتحقيقُهُ من تفسيرِ الكتابِ بالكتابِ، والسُّنةِ بالسُّنةِ، والكتابِ بالسُّنةِ، والوَحيينِ بفُهومِ الصحابةِ رضي الله عنهم.

[٤] ومنها: اتِّباعُ السلفِ الصالحِ فيما قالوه في مقالاتهم في الاعتقاد، وما جاءَ عنهم من تفسيرِ معاني آياتِ الصفاتِ.

[٥] ومنها: قَطْعُ السَّبِيلِ على الزنادقةِ والباطنيةِ الذين يحرِّفون الكَلِمَ عن مَوَاضِعِهِ، وإلَّا فكما زَعَمَ المَفُوضَةُ: تفويضُ معاني أخبارِ الصفاتِ، فللملاحدةِ زَعْمُ تجرُّدِ أخبارِ الإلهياتِ والمعادِ بمثلِ ذلك، وكذلك بعضُ غلاةِ الصُّوفيةِ في القدرِ والأمرِ والشَّرْعِ فيزَعُمُونَ أَنَّ أخبارَ الأحكامِ والأمرِ والنَّهي لا مَعْنَى لها، والكلُّ بعد ذلك في أمرٍ مريبٍ، وأهلُ السُّنَّةِ على صراطٍ مستقيمٍ، فيفهمون كلامَ اللَّهِ تعالى، وكلامَ النبي صلى الله عليه وآله باللسانِ الذي به نَزَلَ، وبه جاءَ النبي صلى الله عليه وآله.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في بيانِ فسَادِ طريقةِ أهلِ التَّجْهِيلِ: «وهؤلاءِ أهلُ التَّضْلِيلِ والتَّجْهِيلِ الذين حَقِيقَةُ قولِهِم: إِنَّ الأنبياءَ جاهلون ضالُّون، لا يعرفون ما أَرَادَ اللَّهُ بما وَصَفَ به نفسَهُ من الآياتِ وأقوالِ الأنبياءِ.

ثُمَّ هُوَ لَاءِ مِنْهُمْ مِنْ يَقُولُ: الْمَرَادُ بِهَا خِلَافٌ مَدْلُوهُمَا الظَّاهِرُ وَالْمَفْهُومُ، وَلَا يَعْرِفُ أَحَدٌ مِنَ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالصَّحَابَةِ وَالْعُلَمَاءِ مَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَا، كَمَا لَا يَعْلَمُونَ وَقْتِ السَّاعَةِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: «بَلْ تُجْرِي عَلَى ظَاهِرِهَا»، وَ«تُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهَا»، وَمَعَ هَذَا فَلَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهَا إِلَّا اللَّهُ، فَيَتَنَاقِضُونَ حَيْثُ أَثْبَتُوا لَهَا تَأْوِيلًا يَخَالِفُ ظَاهِرَهَا، وَقَالُوا - مَعَ هَذَا - إِنَّهَا تُحْمَلُ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَهَذَا مَا أَنْكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ عَلَى شَيْخِهِ الْقَاضِي أَبِي يَعْلَى فِي كِتَابِ "ذَمِّ التَّأْوِيلِ".

وَهُوَ لَاءِ الْفِرْقِ مَشْتَرِكُونَ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ الرَّسُولَ لَمْ يُبَيِّنِ الْمَرَادَ بِالنُّصُوصِ الَّتِي يَجْعَلُونَهَا مُشْكَلَةً أَوْ مُتَشَابِهَةً، وَهَذَا يَجْعَلُ كُلَّ فَرِيقٍ الْمُشْكَلِ مِنْ نُصُوصِهِ غَيْرَ مَا يَجْعَلُ الْفَرِيقُ الْآخَرَ مُشْكَلًا، فَمُنْكَرُ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ الَّذِي يَقُولُ: إِنَّهَا لَا تُعْلَمُ بِالْعَقْلِ، يَقُولُ: نُصُوصُهَا مُشْكَلَةٌ مُتَشَابِهَةٌ، بِخِلَافِ الصِّفَاتِ الْمَعْلُومَةِ بِالْعَقْلِ عِنْدَهُ بِعَقْلِهِ فَإِنَّهَا - عِنْدَهُ - مُحْكَمَةٌ بَيْنَهُ، وَكَذَلِكَ يَقُولُ مَنْ يُنْكَرُ الْعُلُوَّ وَالرُّؤْيَا: نُصُوصُ هَذِهِ مُشْكَلَةٌ.

وَمُنْكَرُ الصِّفَاتِ مُطْلَقًا يَجْعَلُ مَا يُثْبِتُهَا مُشْكَلًا دُونَ مَا يُثْبِتُ أَسْمَاءَهُ الْحُسْنَى، وَمُنْكَرُ مَعَانِي الْأَسْمَاءِ يَجْعَلُ نُصُوصَهَا مُشْكَلَةً، وَمُنْكَرُ مَعَادِ الْأَبْدَانِ وَمَا وُصِفَتْ بِهِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ يَجْعَلُ ذَلِكَ مُشْكَلًا أَيْضًا، وَمُنْكَرُ الْقَدَرِ يَجْعَلُ مَا يُثْبِتُ أَنَّ اللَّهَ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَمَا يَجْعَلُ نُصُوصَ الْوَعِيدِ، بَلْ وَنُصُوصَ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ مُشْكَلَةً، فَقَدْ يَسْتَشْكِلُ كُلَّ فَرِيقٍ مَا لَا يَسْتَشْكِلُهُ غَيْرُهُ، ثُمَّ يَقُولُ فِيمَا يَسْتَشْكِلُهُ إِنَّ مَعَانِي نُصُوصِهِ لَمْ يُبَيِّنْهَا الرَّسُولُ.

ثُمَّ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: لَمْ يَعْلَمْ مَعَانِيهَا أَيْضًا، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: بَلْ عَلِمَهَا وَلَمْ يُبَيِّنْهَا، بَلْ أَحَالَ فِي بَيَانِهَا عَلَى الْأَدِلَّةِ الْعَقْلِيَّةِ، وَعَلَى مَنْ يَجْتَهِدُ فِي الْعِلْمِ بِتَأْوِيلِ تِلْكَ النُّصُوصِ، فَهُمْ مُشْتَرِكُونَ فِي أَنَّ الرَّسُولَ لَمْ يَعْلَمْ أَوْ لَمْ يَعْلَمْ، بَلْ جَهَلَ مَعْنَاهَا، أَوْ جَهَلَهَا الْأُمَّةُ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَقْصِدَ أَنْ يَعْتَقِدُوا الْجَهْلَ الْمُرَكَّبَ.

وَأَمَّا أَوْلَاكَ فَيَقُولُونَ: بَلْ قَصِدَ أَنْ يُعَلِّمَهُمُ الْجَهْلَ الْمُرَكَّبَ، وَالْإِعْتِقَادَاتِ الْفَاسِدَةَ، وَهَؤُلَاءِ مَشْهُورُونَ عِنْدَ الْأُمَّةِ بِالْإِلْحَادِ وَالزَّنْدَقَةِ، بِخِلَافِ أَوْلَاكَ فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: الرَّسُولُ لَمْ يَقْصِدْ أَنْ يَجْعَلَ أَحَدًا جَاهِلًا مُعْتَقِدًا لِلْبَاطِلِ، وَلَكِنَّ أَقْوَاهُمْ تَتَضَمَّنُ أَنَّ الرَّسُولَ لَمْ يُبَيِّنِ الْحَقَّ فِيهَا خَاطَبَ بِهِ الْأُمَّةَ مِنَ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ إِمَّا مَعَ كَوْنِهِ لَمْ يَعْلَمْهُ، أَوْ مَعَ كَوْنِهِ عَلِمَهُ وَلَمْ يُبَيِّنْهُ.

وَلِهَذَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي خُطْبَتِهِ فِيهَا صَنَّفَهُ مِنْ "الرَّدِّ عَلَى الزَّنَادِقَةِ وَالْجَهْمِيَّةِ فِيمَا شَكَتَ فِيهِ مِنْ مِثَابَةِ الْقُرْآنِ وَتَأْوِيلَتِهِ عَلَيَّ غَيْرِ تَأْوِيلِهِ"، قَالَ: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي كُلِّ زَمَانٍ فِتْرَةً مِنَ الرُّسُلِ بَقَايَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، يَدْعُونَ مِنْ ضَلَّ إِلَى الْهُدَى، وَيَصْبِرُونَ مِنْهُمْ عَلَى الْأَذَى، يُحْيُونَ بِكِتَابِ اللَّهِ الْمَوْتَى، وَيُبْصِرُونَ بِنُورِ اللَّهِ أَهْلَ الْعَمَى، فَكَمْ مِنْ قَتِيلٍ لِإِبْلِيسَ قَدْ أَحْيَوْهُ، وَكَمْ مِنْ تَائِهِ ضَالٌّ قَدْ هَدَوْهُ، فَمَا أَحْسَنَ أَثْرَهُمْ عَلَى النَّاسِ، وَأَقْبَحَ أَثْرَ النَّاسِ عَلَيْهِمْ، يَنْفُونَ عَنِ كِتَابِ اللَّهِ تَحْرِيفَ الْغَالِبِينَ، وَانْتِحَالَ الْمُبْطِلِينَ، وَتَأْوِيلَ الْجَاهِلِينَ، الَّذِينَ عَقَدُوا أَلْوِيَّةَ الْبِدْعَةِ، وَأَطْلَقُوا عَنَانَ الْفِتْنَةِ، فَهُمْ



مُحْتَلِفُونَ فِي الْكِتَابِ، مُخَالِفُونَ لِلكِتَابِ، مُتَّفِقُونَ عَلَى مُفَارَقَةِ الْكِتَابِ، يُقُولُونَ عَلَى اللَّهِ، وَفِي اللَّهِ، وَفِي كِتَابِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ، يَتَكَلَّمُونَ بِالْمُتَشَابِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَيُحَدِّثُونَ جُهَالَ النَّاسِ بِمَا يُلَبِّسُونَ عَلَيْهِمْ، فَنَعُوذُ بِاللَّهِ مِنْ فِتْنِ الْمُضِلِّينَ»، وَيُرْوَى نَحْوُ هَذِهِ الْحُطْبَةِ عَنْ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، كَمَا ذَكَرَ ذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ وَصَّاحٍ فِي كِتَابِ: "الحوادث والبدع" <sup>(١)</sup>.

وقال الإمام ابن القيم: «أَصْحَابُ التَّجْهِيلِ الَّذِينَ قَالُوا نُصُوصَ الصِّفَاتِ أَلْفَاظًا لَا تُعْقَلُ مَعَانِيهَا وَلَا نَدْرِي مَا أَرَادَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ مِنْهَا وَلَكِنْ نَقَرَأَهَا أَلْفَاظًا لَا مَعَانِي لَهَا، وَنَعْلَمُ أَنَّ لَهَا تَأْوِيلًا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ وَهِيَ عِنْدَنَا بِمَنْزِلَةِ: ﴿كَهَيْعِصَ﴾ [مريم ١] و ﴿حَمِ عَسَقَ﴾ [الشورى ٢ ، ١] و ﴿المص﴾ [الأعراف ١] <sup>(٢)</sup> فلو وَرَدَ عَلَيْنَا مِنْهَا مَا وَرَدَ لَمْ نَعْتَقِدْ فِيهِ تَمَثُّلًا وَلَا تَشْبِيهًا، وَلَمْ نَعْرِفْ مَعْنَاهَا، وَنُنَكِّرُ عَلَى مَنْ تَأَوَّلَهُ وَنَكِلُ عِلْمَهُ إِلَى اللَّهِ وَظَنَّ هَؤُلَاءِ أَنَّ هَذِهِ طَرِيقَةَ السَّلَفِ، وَأَتَمَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَعْرِفُونَ حَقَائِقَ الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، وَلَا يَفْهَمُونَ مَعْنَى قَوْلِهِ: ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص ٧٥] وَقَوْلِهِ: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ [الزمر ٦٧]، وَقَوْلِهِ: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه ٥] وَأَمْثَالِ ذَلِكَ مِنْ نُصُوصِ الصِّفَاتِ.

<sup>(١)</sup> "درء تعارض العقل والنقل" (١/ ١٥-١٩).

<sup>(٢)</sup> قال ابن قتيبة في "تأويل مشكل القرآن" (ص ٦٧): «فإننا لم نر المفسرين توفَّقوا عن شيء من القرآن فقالوا: هذا متشابه لا يعلمه إلا الله، بل أمره كله على التفسير، حتى فسروا (الحروف المقطعة) في أوائل السور، مثل: الر، وحم، وطه، وأشبه ذلك»، فالصواب أن معناها معلوم، مع تعدد كلام العلماء في معناها، وينظر "مجموع الفتاوى" (١٧/ ٤٢٠) و"البرهان في علوم القرآن" (١/ ١٧٢).

وَبَنَوْا هَذَا الْمَذْهَبَ عَلَى أَصْلَيْنِ:

أحدهما: أَنَّ هَذِهِ النُّصُوصَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ.

والثاني: أَنَّ لِلْمُتَشَابِهِ تَأْوِيلًا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

فَتَجَّ مِنْ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ: اسْتِجْهَالُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ  
وَالنَّصَارِ وَسَائِرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَقْرَأُونَ:  
﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] و ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾  
[المائدة: ٦٤] وَيَرَوْنَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»، وَلَا يَعْرِفُونَ  
مَعْنَى ذَلِكَ، وَلَا مَا أُرِيدَ بِهِ، وَلَا زِمَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الرَّسُولَ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِذَلِكَ وَلَا  
يَعْلَمُ مَعْنَاهُ، ثُمَّ تَنَاقَضُوا أَقْبَحَ تَنَاقُضٍ! فَقَالُوا: «تُجْرَى عَلَى ظَوَاهِرِهَا؛  
وَتَأْوِيلُهَا مِمَّا يُخَالِفُ الظَّوَاهِرَ بَاطِلٌ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَهَا تَأْوِيلٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ»،  
فَكَيْفَ يُثَبِّتُونَ لَهَا تَأْوِيلًا، وَيَقُولُونَ تُجْرَى عَلَى ظَوَاهِرِهَا؟ وَيَقُولُونَ:  
«الظَّاهِرُ مِنْهَا غَيْرُ مَرَادٍ وَالرَّبُّ مُنْفَرِدٌ بِعِلْمِ تَأْوِيلِهَا»، وَهَلْ فِي التَّنَاقُضِ أَقْبَحُ  
مِنْ هَذَا، وَهَؤُلَاءِ غَلَطُوا فِي:

[١] الْمُتَشَابِهِ.

[٢] وَفِي جَعْلِ هَذِهِ النُّصُوصِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ.

[٣] وَفِي كَوْنِ الْمُتَشَابِهِ لَا يَعْلَمُ مَعْنَاهُ إِلَّا اللَّهُ.

فَأَخْطَأُوا فِي الْمَقَدِّمَاتِ الثَّلَاثِ وَاضْطَرُّهُمْ إِلَى هَذَا التَّخَلُّصِ مِنْ تَأْوِيلَاتِ  
الْمُبْطِلِينَ وَتَحْرِيفَاتِ الْمُعْطَلِينَ، وَسَدُّوا عَلَى نَفْسِهِمُ الْبَابَ، وَقَالُوا: لَا

تَرَضَى بِالْحَطَأِ، وَلَا وُصُولَ لَنَا إِلَى الصَّوَابِ، فَهَؤُلَاءِ تَرَكَوْا التَّدْبِيرَ الْمَأْمُورَ بِهِ،  
والتَّذَكُّرَ والعَقْلَ لمعاني النُّصُوصِ الذي هُوَ أَسَاسُ الإِيْمَانِ وَعَمُودُ اليَقِينِ،  
وَأَعْرَضُوا عَنْهُ بِقُلُوبِهِمْ، وَتَعَبَّدُوا بِالْأَلْفَافِ الْمَجْرَدَةِ الَّتِي أُنزِلَتْ فِي ذَلِكَ،  
وَضَنُّوا أَنَّهَا أُنزِلَتْ لِلتَّلَاوَةِ وَالتَّعَبُّدِ بِهَا دُونَ تَعَقُّلِ مَعَانِيهَا وَتَدْبِيرِهَا وَالتَّفَكُّرِ  
فِيهَا، فَأُولَئِكَ جَعَلُوهَا عُرْضَةً لِلتَّأْوِيلِ وَالتَّحْرِيفِ كَمَا جَعَلَهَا أَصْحَابُ  
التَّخْيِيلِ أَمْثَالًا لَا حَقِيقَةَ لَهَا ... فَقَاتَلَ اللهُ: أَصْحَابَ التَّحْرِيفِ وَالتَّأْوِيلِ،  
وَأَصْحَابَ التَّخْيِيلِ، وَأَصْحَابَ التَّجْهِيلِ، وَأَصْحَابَ التَّشْبِيهِ وَالتَّمْثِيلِ؛  
مَاذَا حَرَّفُوهُ مِنَ الْحَقَائِقِ الإِيْمَانِيَّةِ، وَالمَعَارِفِ الإِلَهِيَّةِ؟ وَمَاذَا تَعَوَّضُوا بِهِ مِنْ  
زُبَالَةِ الأَذْهَانِ، وَنُخَالَةِ الأَفْكَارِ؟ فَمَا أَشْبَهُهُمْ بِمَنْ كَانَ غِذَاؤُهُمُ الْمُنُّ<sup>١</sup>  
وَالسَّلْوَى بِلَا تَعَبٍ وَلَا كُفَّةٍ، فَأَثَرُوا عَلَيْهِ الفُومَ وَالعَدَسَ وَالبَصَلَ، وَقَدْ  
جَرَتْ عَادَةُ اللهُ سَبْحَانَهُ أَنْ يُذَلَّ مِنْ آثَرِ الأَذْنَى عَلَى الأَعْلَى وَيَجْعَلُهُ عِبْرَةً  
لِلْعُقَلَاءِ»<sup>(١)</sup>.

فليس الاستبشاع والاستشناع والاستبعاد لقول المفوضة من تهاويل  
الأقاويل، بل الذي هو من تهاويل الأقاويل: استعظام واستبعاد قول أهل  
السنة بما توهموه بادئ الرأي من التمثيل والتجسيم، ففرروا بدينهم إلى  
التجهيل والتعطيل، ولو سلكوا جادة أهل التنزيل، وقابلوا نصوص  
الوحيين بأكف التسليم، والقلب السليم، وعلموا أن الله ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ

<sup>(١)</sup> "الصواعق المرسله" (٢/ ٤٢٢-٤٢٤، ٤٣٣).

شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ» [الشورى: ١١] وَحَمَلُوا الصِّفَاتِ عَلَى مَعْنَى مَا خَاطَبَنَا اللَّهُ بِهِ مِنْ غَيْرِ تَكْيِيفٍ وَلَا تَمَثِيلٍ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِهِ، لَنَجْوَا، كَمَا قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ: «نَقُولُ كَمَا قَالَ، وَنَصِفُهُ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ، لَا نَتَعَدَّى ذَلِكَ، وَلَا يَبْلُغُهُ وَصْفُ الْوَاصِفِينَ، نُؤْمِنُ بِالْقُرْآنِ كُلِّهِ مُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ، وَلَا نُزِيلُ عَنْهُ صِفَةً مِنْ صِفَاتِهِ لِشِنَاعَةِ شُنَّعَتْ، وَلَا نَتَعَدَّى الْقُرْآنَ وَالْحَدِيثَ، وَلَا نَعْلَمُ كَيْفَ كُنْهُ ذَلِكَ إِلَّا بِتَصَدِيقِ الرَّسُولِ ﷺ، وَتَثْبِيتِ الْقُرْآنِ».

وَقَالَ أَبُو نَصْرِ السَّجْزِي فِي "رِسَالَتِهِ إِلَى أَهْلِ زَيْدٍ": «الْفَصْلُ الثَّامِنُ: فِي بَيَانِ أَنَّ الَّذِي يَزْعُمُونَ بِشَاعَتِهِ مِنْ قَوْلِنَا فِي الصِّفَاتِ لَيْسَ عَلَى مَا زَعَمُوهُ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَا زِمَ لَهُمْ فِي إِثْبَاتِ الذَّاتِ مِثْلُ مَا يُلْزِمُونَ أَصْحَابَنَا فِي الصِّفَاتِ. وَقَدْ زَعَمُوا أَنَّ أَصْحَابَ الْحَدِيثِ يَعْتَقِدُونَ مَا فِي الْأَحَادِيثِ مِنْ ذِكْرِ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَيُثْبِتُونَ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ الْكَفَّ، وَالْأَصَابِعَ، وَالضَّحِكَ، وَالنُّزُولَ، وَأَنَّهُ فِي السَّمَاءِ فَوْقَ الْعَرْشِ وَهَذِهِ مِنْ صِفَاتِ الْأَجْسَامِ حَتَّى قَالَ بَعْضُ سُقَّاطِهِمْ: «مَا بَيْنَ شُيُوخِ الْحَنَابِلَةِ، وَبَيْنَ الْيَهُودِ إِلَّا خِصْلَةٌ وَاحِدَةٌ»، وَلَعَمْرِي إِنَّ بَيْنَ الطَّائِفَتَيْنِ خِصْلَةٌ وَاحِدَةٌ، لَكِنَّهَا بِخِلَافِ مَا تَصَوَّرَهُ السَّاقِطُ.

وَتِلْكَ الْخِصْلَةُ أَنَّ الْحَنَابِلَةَ عَلَى الْإِسْلَامِ وَالسُّنَّةِ، وَالْيَهُودَ عَلَى الْكُفْرِ وَالضَّلَالَةِ...»<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> "رسالة السجزي إلى أهل زيد" (ص ٢٨١).

وتأمل كيف لم يُفرّق بين منهاج السلف في الصفات والإثبات، فالقول في العلوّ والنزول كالقول في الكفّ والأصابع والضحك، وهذا ينقض ما سيأتي من قول الكاتب عن الحنابلة: «فهم يُفرّقون بين المحكم من الصفات؛ كالعلوّ والكلام، وبين المتشابه؛ كاليد والوجه!!».

## فصل

ثُمَّ قَالَ الْكَاتِبُ فِي دَعْوَاهُ بِأَنَّ السَّلَفِينَ لَمْ يَفْهَمُوا عَقِيدَةَ السَّلَفِ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ: «عَدَمُ فَهْمِ مُصْطَلِحَاتِ الْحَنَابِلَةِ عِنْدَمَا يَتَحَدَّثُونَ عَنْ الصِّفَاتِ الْخَبَرِيَّةِ؛ كَقَوْلِهِمْ بِأَنَّهَا: «تُحْمَلُ عَلَى الظَّاهِرِ»، وَأَنَّهَا «صِفَاتٌ حَقِيقَةٌ»، فَيَأْخُذُونَ هَذَا الْقَدَرَ مِنْ كَلَامِهِمْ وَيَتْرَكُونَ الْبَاقِي الَّذِي يُوَضِّحُ مُرَادَهُمْ مِنْ هَذِهِ الْمُصْطَلِحَاتِ».

فَيُقَالُ:

هَذِهِ تَهْمَةٌ جُزَافِيَّةٌ مِنَ الْكَاتِبِ، وَيُسْتَطَاعُ قَلْبُ الْحَالِ عَلَيْهِ، وَيُقَالُ: بِأَنَّ الْمَفْهُومَةَ لَا يَفْهَمُونَ مُرَادَ السَّلَفِ الصَّالِحِ وَالْأَثَمَةِ، وَيَأْخُذُونَ قَوْلَ بَعْضِهِمْ: «لَا تُفَسَّرُ» وَقَوْلِهِمْ: «بِلا حَدٍّ» وَيُجْمَلُونَ الْمُرَادَ عَلَى تَفْوِيضِ الْمَعْنَى، وَيَتْرَكُونَ مَا جَاءَ عَنِ السَّلَفِ مِنَ الْأَلْفَاظِ الصَّرِيحَةِ الْوَاضِحَةِ فِي إِثْبَاتِ الْمَعَانِي! وَتَفْسِيرِ الصِّفَاتِ كَمَا سَيَأْتِي بَيَانُ بَعْضِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَقَوْلُ أَهْلِ السُّنَّةِ: «تُحْمَلُ عَلَى الظَّاهِرِ» الْمُرَادُ إِثْبَاتُ الظَّاهِرِ الْمُرَادُ الْمَفْهُومُ فِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَالْكَلَامُ يُفَسَّرُ بِهَا هُوَ أَوْضَحُ مِنْهُ لَا بِمَا هُوَ أَخْفَى مِنْهُ دِلَالَةً، وَهَذَا اللَّفْظُ صَرِيحٌ مُقَابِلٌ غَيْرِهِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُمْ: «صِفَاتٌ حَقِيقَةٌ»، فَكُلُّ ذَلِكَ مِنَ الْأَلْفَاظِ الْمَفْسَّرَةِ لِغَيْرِهَا.

وَقَبْلَ تَحْقِيقِ الْمُرَادِ لِيُعْلَمَ أَنَّ لِلظَّاهِرِ مَعْنَيْنِ اثْنَيْنِ: أَحَدُهُمَا بَاطِلٌ مَنْفِيٌّ، وَالْآخَرُ حَقٌّ مُرَادٌ.

أما الباطل المنفي: فهو اعتقاد التشبيه، وأن الظاهر هو ما نراه من صفات المخلوقين وكيفيتها، وجلَّ اللهُ تعالى أن يكون ممثلاً لشيءٍ من خلقه، فد: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]، ومن توهم أن هذا هو الظاهر من كلام الله تعالى، وكلام رسوله ﷺ، فقد أعظم على الله ورسوله ﷺ الفرية، وظن بالله وبكتاب الله، ورسوله ﷺ ظنَّ السوء، فكيف يُحاطبنا الله تعالى بكلام ظاهره الكفر، أو يؤهم الكفر؟ وأي هدى ونور وبيان في كلام يكون ظاهره الكفر؟

فمن اعتقد أن ظاهر نصوص الوحيين: التجسيم والتمثيل فهو من أضل خلق الله تعالى، وقد نطق بذلك كثير من أهل الضلال والتجهيم من المتقدمين والمتأخرين، كقول فخر الجهمية الرازي في "المطالب العالية" عن أخبار الصفات بضلاله وحيرته: «إنَّ الأخبار المذكورة في باب التشبيه بلغت مبلغاً كبيراً في العدد، وبلغت مبلغاً كبيراً في تقوية التشبيه، وإثبات أن إله العالم يجري مجرى إنسان كبير الجثة عظيم الأعضاء، وخرجت على أن تكون قابلة التأويل!»<sup>(١)</sup>.

ويقول الصاوي في حاشيته على "الجلالين"، في تفسير سورة الكهف: «الأخذ بظاهر الكتاب والسنة من أصول الكفر»<sup>(٢)</sup>.

(١) "المطالب العالية" (٢١٣/٩).

(٢) "حاشية الصاوي على الجلالين" (١٣-١٢/٣).

ومثله قول عlish المالكي: «إِنَّ كَثِيرًا مِنَ الْقُرْآنِ وَالْأَحَادِيثِ مَا ظَاهَرُهُ صَرِيحُ الْكُفْرِ! وَلَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ»<sup>(١)</sup>.

ومثله قول عالم الأزهر! يوسف الدَّجَوِي: «يَتَمَسَّكُ كَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ بِظَوَاهِرِ الْآيَاتِ وَهُوَ غَلَطٌ فَاحِشٌ يُوَدِّي إِلَى الْكُفْرِ...»<sup>(٢)</sup>.

ومثل هؤلاء ما نقله شيخ الإسلام ابن تيمية في "مجموع فتاويه" عن أحد أئمة المتصوفة الزنادقة حيث قال: «حَدَّثَنِي الشَّيْخُ الْعَالِمُ الْعَارِفُ كَمَالُ الدِّينِ الْمَرَاغِي شَيْخُ زَمَانِهِ أَنَّهُ لَمَّا قَدِمَ وَبَلَغَهُ كَلَامَ هَوْلَاءِ فِي التَّوْحِيدِ، قَالَ: قَرَأْتُ عَلَى الْعَفِيفِ التِّلْمَسَانِيِّ مِنْ كَلَامِهِمْ شَيْئًا، فَرَأَيْتُهُ مُخَالَفًا لِلْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، فَلَمَّا ذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ، قَالَ: «الْقُرْآنُ لَيْسَ فِيهِ تَوْحِيدٌ بَلِ الْقُرْآنُ كُلُّهُ شَرِكٌ وَمَنْ اتَّبَعَ الْقُرْآنَ لَمْ يَصِلْ إِلَى التَّوْحِيدِ...»<sup>(٣)</sup>، فكلُّ هذا يبيِّنُ فسادَ قولِ هؤلاءِ القومِ، وَأَنَّ أَوَّلَ ضَلَالِهِمْ فِي فَهْمِ أَخْبَارِ الصِّفَاتِ تَوْهَمُ التَّشْبِيهِ، وَأَنَّ الظَّاهِرَ الْمَرَادُ مِنَ كَلَامِ اللَّهِ وَكَلَامِ رَسُولِهِ ﷺ، وَهَذَا فِي غَايَةِ الضَّلَالِ.

أَمَّا الْحَقُّ الْمُبْتَدُ مِنْ إِثْبَاتِ الظَّاهِرِ وَالْحَقِيقَةِ فِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى؛ فَهُوَ مَا نَعْلَمُهُ مِنْ مَعَانِي لُغَةِ الْعَرَبِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ التَّوَافُقِ فِي الْمَعْنَى: «التَّشْبِيهِ وَالتَّمثِيلِ» بَيْنَ الْمَخْلُوقَاتِ أَنْفُسِهِمْ فَكَيْفَ بَيْنَ الْخَالِقِ وَالْمَخْلُوقِ؟ فَالْتَّمَلَةُ قَالَتْ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ لَا يَحْطِمَنَّكُمْ سُلَيْمَانُ وَجُنُودُهُ وَهُمْ

<sup>(١)</sup> بواسطة: "تنزيه السنة والقرآن" (ص ٣٤) للشيخ أحمد بن حجر آل بو طامي .

<sup>(٢)</sup> "مجموع فتاويه ومؤلفاته" (١/٣٨٧).

<sup>(٣)</sup> "مجموع الفتاوى" (٢/٢٤٤).



لَا يَشْعُرُونَ ﴿ [النمل: ١٨]، والهُدْهُدُ قَالَ: ﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ وَجِئْتُكَ  
مِنْ سَبَاٍ بِنَبِيٍّ يَقِينٍ ﴿ [النمل: ٢٢]، وَالسَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ قَالَتَا: ﴿أَتَيْنَا  
طَائِعِينَ ﴿ [فصلت: ١١]، وَجَهَنَّمَ أَعَاذَنَا اللَّهُ مِنْهَا سَتَقُولُ: ﴿هَلْ مِنْ  
مَزِيدٍ ﴿ [ق: ٣٠]، فَكُلُّ هَذَا «الْقَوْلُ حَقِيقَةٌ» مِنَ الْجَمِيعِ وَلَيْسَ فِي ذَلِكَ مِنَ  
الْمَجَازِ شَيْءٌ، وَ«ظَاهِرُهُ» حَقٌّ مُرَادٌ بِأَنَّ تِلْكَ الْمَخْلُوقَاتِ عَلَى تَنَوُّعِهَا قَالَتْ مَا  
حَكَى اللَّهُ عَنْهَا، وَمَنْ قَالَ بِأَنَّ النَّمْلَةَ لَمْ تَقُلْ: ﴿ادْخُلُوا مَسَاكِنَكُمْ ﴿ وَأَنَّ  
الهُدْهُدَ لَمْ يَقُلْ لِنَبِيِّ اللَّهِ سَلِيمَانَ عَلَيْهِ السَّلَامُ -الَّذِي عَلَّمَهُ اللَّهُ مَنْطِقَ الطَّيْرِ-:  
﴿أَحَطْتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِ ﴿ وَأَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِينَ مَا قَالَتَا: ﴿أَتَيْنَا  
طَائِعِينَ ﴿ وَأَنَّ النَّارَ لَنْ تَقُولَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: ﴿هَلْ مِنْ مَزِيدٍ ﴿ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ  
تَعَالَى لِمَا فِي قَوْلِهِ مِنَ التَّكْذِيبِ الصَّرِيحِ لِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى، فَنُؤْمِنُ بِأَنَّ تِلْكَ  
الْمَخْلُوقَاتِ قَالَتْ مَا حَكَى اللَّهُ عَنْهَا، وَنُؤْمِنُ أَنَّ الْقَوْلَ نُطِقُ، وَأَنَّ النُّطْقَ لَا  
يَكُونُ إِلَّا بِحَرْفٍ وَصَوْتٍ، وَمَعَ ذَلِكَ لَا مُمَاثَلَةَ فِي الْعَقْلِ وَلَا فِي النُّقْلِ بَيْنَ  
نُطْقِ النَّمْلِ وَالنَّمْلِ، وَلَا نُطْقِ الْهُدْهُدِ وَالنَّمْلِ، وَلَا كَيْفَ نَطَقَتِ السَّمَوَاتُ  
وَالْأَرْضِينَ، وَلَا كَيْفَ تَنْطِقُ النَّارُ؟ فَكُلُّ ذَلِكَ النُّطْقُ عَلَى ظَاهِرِهِ الْمُرَادِ،  
وَمَعْنَاهُ الْمَعْلُومُ بِمَا يَعْلَمُهُ الْعَرَبِيُّ الْمُتَجَرِّدُ عَنِ الْغَيِّ وَالْهَوَى بِخُرُوجِ الصَّوْتِ  
وَالْحَرْفِ، وَلَكِنَّ الْكَيْفِيَّاتِ مُخْتَلَفَاتٌ بَيْنَ مَخْلُوقٍ وَآخَرَ، وَلَا يَلْزَمُ أَحَدَهَا مَا  
يَلْزَمُ الْآخَرَ، وَكُلُّهُنَّ مَخْلُوقَاتٌ مُتَّفِقَاتٌ عَلَى أَنَّهِنَّ مِنْ خَلْقِ اللَّهِ، فَكَيْفَ  
بِالْخَالِقِ عَزَّ وَجَلَّ؟

فاللهُ تعالى أعلى وأجلُّ، وقد حَاطَبْنَا بلسانِ عربيٍّ مُبينٍ أَنَّهُ يَتَكَلَّمُ، وَيَقُولُ، وَيُنَادِي، وَيُنَاجِي، وَيَأْتِي، وَيَغْضَبُ، وَيَرْضَى، وَيَضْحَكُ، وَيَتَّقِمُ، وَاسْتَوَى، وَخَلَقَ بِيَدَيْهِ، وَيَطْوِي بِهَا، وَيَقْبِضُ، وَيُبْصِرُ، وَيُرَى، وَيَسْمَعُ، وغيرُ ذلك من صفاتِ الله عزَّ وجلَّ، فكلُّ ذلك «معناه» ظاهرٌ مُرادٌ على ما يفهمه العَرَبِيُّ من كلامِ العَرَبِ، ولكنْ لن يَحْطُرَ ببالِ العَرَبِيِّ ولا العَاقِلِ من سائرِ أَهْلِ اللُّغَاتِ أَنَّ: إِطْلَاقَ المَعْنَى يُفِيدُ مُمَاثِلَةَ الكَيْفِيَّةِ فِي شَاهِدٍ مُعَيَّنٍ، مع وُجُودِ شَاهِدِ المَخْلُوقِ للمَخْلُوقِ، فكيفَ بالخَالِقِ عزَّ وجلَّ ولا مثيلَ ولا شَاهِدَ فِي الخَارِجِ يُمَاتِلُهُ؟!

فهذا يدلُّ على أَنَّ جَمِيعَ الطَّوائِفِ التي عَطَلَتْ وَأَوَّلَتْ وفَوَّضَتْ تَضَلِيلًا وَتَجْهِيلًا -كُلُّهُم- مُمْتَلَّةٌ فِي الاِبْتِدَاءِ، مُعَطَّلَةٌ فِي الاِنْتِهَاءِ، فَتَوَهَّمُوا التَّمثِيلَ فِي ظَوَاهِرِ النُّصُوصِ، ولم يفهموا منها إلا ما الكيفيات التي يرونها في الشاهد، ثم جَنَحُوا إِلَى التَّعْطِيلِ، كالمُسْتَجِيرِ عن الرَّمْضَاءِ بالنَّارِ، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله.

ولما سُئِلَ الإمامُ مالِكُ رحمه اللهُ تعالى عن قولِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] وقالَ السائلُ: كَيْفَ اسْتَوَى؟ غَضِبَ الإمامُ مالِكُ لسؤالِهِ عن الكَيْفِيَّةِ، ولو سَأَلَهُ عن المَعْنَى لَمَّا غَضِبَ وَلَتَحَتَّمَ عَلَيْهِ الجوابُ بما يَعْلَمُ من كِتَابِ اللهِ وَسُنَّةِ رَسولِ اللهِ ﷺ، ولكنْ لَمَّا سَأَلَهُ عن الكَيْفِيَّةِ، غَضِبَ عَلَيْهِ، وَأَجَابَ بقوله: «الاستواءُ غيرُ مجهولٍ، والكَيْفُ غيرُ

معقول، والإيمان به واجب، والسؤال عنه بدعة»، وتأمل كيف قال: «الاستواء غير مجهول» أي أنه معلوم عند السامع بما هو معلوم في لغة العرب، ولذلك قال القرطبي في "تفسيره" كما تقدم نقله: «قال مالك: الاستواء معلوم - أي في اللغة - وكيف مجهول، والسؤال عن هذا بدعة»<sup>(١)</sup>.

فعلى ذلك فقول علماء أهل السنة من الحنابلة وغيرهم: «تحمّل على الظاهر» و«صفات حقيقة» مرادهم ما يعلمه العربي من المعنى لا الكيفية، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في تقرير معنى ما سبق في "الرسالة التدمرية": «القاعدة الثالثة - إذا قال القائل: ظاهر النصوص مراد، أو ظاهرها ليس بمراد، فإنه يقال: لفظ «الظاهر» فيه إجمال واشتراك، فإن كان القائل يعتقد أن ظاهرها التمثيل بصفات المخلوقين، أو ما هو من خصائصهم، فلا ريب أن هذا غير مراد.

ولكن السلف والأئمة لم يكونوا يسمون هذا ظاهراً، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرةً وباطلاً، والله - سبحانه وتعالى - أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفرٌ وضلالٌ، والذين يجعلون ظاهرها ذلك يغلطون من وجهين:

تارةً يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجاً إلى تأويل

(١) "تفسير القرطبي" (٧ / ٢١٩).

يخالف الظاهر، ولا يكون كذلك، وتارة يُردون المعنى الحق الذي هو ظاهر اللفظ، لا اعتقادهم أنه باطل».

ثم قال: «وإن كان القائل يعتقد أن ظاهر النصوص المتنازع في معناها من جنس ظاهر النصوص المتفق على معناها، والظاهر هو المراد في الجميع، فإن الله تعالى لما أخبر أنه بكل شيء عليم، وأنه على كل شيء قدير، واتفق أهل السنة وأئمة المسلمين على أن هذا على ظاهره، وأن ظاهر ذلك مراد - كان من المعلوم أنهم لم يريدوا بهذا الظاهر أن يكون علمه كعلمنا، وقدرته كقدرتنا، وكذلك لما اتفقوا على أنه حي حقيقة، عالم حقيقة، قادر حقيقة، لم يكن مرادهم أنه مثل المخلوق الذي هو حي عليم قدير».

فكذلك إذا قالوا في قوله: ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ [المائدة: ٥٤] ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩] وقوله: ﴿ثُمَّ اسْتَوَى عَلَى الْعَرْشِ﴾ [الأعراف: ٥٤]: إنه على ظاهره، لم يقتض ذلك أن يكون ظاهره استواء كاستواء المخلوق، ولا حباً كحبه، ولا رضا كرضاه.

فإن كان المستمع يظن أن ظاهر الصفات تماثل صفات المخلوقين، لزمه أن لا يكون شيء من ظاهر ذلك مراداً، وإن كان يعتقد أن ظاهرها هو ما يليق بالخالق ويختص به، لم يكن له نفي هذا الظاهر، ونفي أن يكون مراداً إلا بدليل يدل على النفي. وليس في العقل ولا في السمع ما ينفي هذا إلا من جنس ما ينفي به سائر الصفات، فيكون الكلام في الجميع واحداً.

وبيانُ هذا؛ أنَّ صفاتِنَا منها ما هي أعيانٌ وأجسامٌ، وهي أبعاضٌ لنا، كالوجهِ واليدِ؛ ومنها ما هي معانٍ وأعراض، وهي قائمةٌ بنا، كالسمعِ والبصرِ والكلامِ والعلمِ والقدرةِ.

ثُمَّ إِنَّ مِنَ الْمَعْلُومِ أَنَّ الرَّبَّ لَمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ حَيٌّ عَلِيمٌ قَدِيرٌ، لَمْ يَقُلْ الْمُسْلِمُونَ: إِنَّ ظَاهِرَ هَذَا غَيْرٌ مُرَادٍ، لِأَنَّ مَفْهُومَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ مِثْلَ مَفْهُومِهِ فِي حَقَّتِنَا؛ فَكَذَلِكَ لَمَّا وَصَفَ نَفْسَهُ بِأَنَّهُ خَلَقَ آدَمَ بِيَدَيْهِ، لَمْ يُوجِبْ ذَلِكَ أَنَّ يَكُونُ ظَاهِرُهُ غَيْرَ مُرَادٍ، لِأَنَّ مَفْهُومَ ذَلِكَ فِي حَقِّهِ كَمَفْهُومِهِ فِي حَقَّتِنَا، بَلْ صِفَةُ الْمَوْصُوفِ تُنَاسِبُهُ، فَإِذَا كَانَتْ نَفْسُهُ الْمَقْدَسَةُ لَيْسَتْ مِثْلَ ذَوَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، فَصِفَاتُهُ كذَاتِهِ لَيْسَتْ مِثْلَ صِفَاتِ الْمَخْلُوقِينَ، وَنِسْبَةُ صِفَةِ الْمَخْلُوقِ إِلَيْهِ، كَنِسْبَةِ صِفَةِ الْخَالِقِ إِلَيْهِ، وَلَيْسَ الْمُنْسُوبُ كَالْمُنْسُوبِ، وَلَا الْمُنْسُوبُ إِلَيْهِ كَالْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ، كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «تَرُونَ رَبَّكُمْ كَمَا تَرُونَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ»، فَشَبَّهَ الرَّؤْيَةَ بِالرُّؤْيَةِ، لَا الْمُرْتَبِيَّ بِالْمُرْتَبِيِّ»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي "الرَّسَالَةِ الْمَدِينِيَّةِ": «بَعْضُ النَّاسِ يَقُولُ: مَذْهَبُ السَّلَفِ: أَنَّ الظَّاهِرَ غَيْرَ مُرَادٍ، وَيَقُولُ: أَجْمَعْنَا عَلَى أَنَّ الظَّاهِرَ غَيْرَ مُرَادٍ، وَهَذِهِ الْعِبَارَةُ خَطَأٌ، إِمَّا لَفْظًا وَمَعْنَى، أَوْ لَفْظًا لَا مَعْنَى؛ لِأَنَّ الظَّاهِرَ قَدْ صَارَ مُشْتَرَكًا بَيْنَ شَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يُقَالَ: إِنَّ الْيَدَ جَارِحَةً مِثْلَ جَوَارِحِ الْعِبَادِ، وَظَاهِرُ الْغَضَبِ

(١) "التدمرية" (ص ٦٩-٧٨).

غليان القلب لطلب الانتقام، وظاهر كونه في السماء أن يكون مثل الماء في الظرف، فلا شك أن من قال: إن هذه المعاني وشبهها من صفات المخلوقين ونُعوت المحدثين غير مرادٍ من الآيات والأحاديث، فقد صدق وأحسن؛ إذ لا يختلف أهل السنة أن الله تعالى ليس كمثل شيء، لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، بل أكثر أهل السنة من أصحابنا وغيرهم يكفرون المشبهة والمجسمة.

لكن هذا القائل أخطأ، حيث ظن أن هذا المعنى هو الظاهر من هذه الآيات والأحاديث، وحيث حكى عن السلف ما لم يقوله، فإن ظاهر الكلام هو ما يسبق إلى العقل السليم منه لمن يفهم بتلك اللغة.

ثم قد يكون ظهوره بمجرد الوضع وقد يكون بسياق الكلام، وليست هذه المعاني المحدثة المستحيلة على الله تعالى هي السابقة إلى عقل المؤمنين، بل اليد عندهم كالعلم والقدرة والذات، فكما كان علمنا وقدرتنا وحياتنا وكلامنا ونحوها من الصفات أعراضاً تدل على حدوثنا يمتنع أن يوصف الله سبحانه بمثلها، فكذلك أيدينا ووجوهنا ونحوها أجساماً كذلك محدثة، يمتنع أن يوصف الله تعالى بمثلها.

ثم لم يقل أحدٌ من أهل السنة: إذا قلنا: إن الله علمًا وقدرًا وسمعًا وبصرًا، أن ظاهره غير مرادٍ، ثم يفسر بصفاتها.

فكذلك لا يجوز أن يقال: إن ظاهر اليد والوجه غير مرادٍ، إذ لا فرق بين

ما هُوَ من صِفَاتِنَا جِسْمٌ أَوْ عَرَضٌ لِلْجِسْمِ.

ومن قَالَ: إِنَّ ظَاهِرَ شَيْءٍ مِنْ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ غَيْرُ مُرَادٍ فَقَدْ أَخْطَأَ؛ لِأَنَّهُ مَا مِنْ اسْمٍ يُسَمَّى اللَّهُ تَعَالَى بِهِ إِلَّا وَالظَّاهِرُ الَّذِي يَسْتَحِقُّهُ الْمَخْلُوقُ غَيْرُ مُرَادٍ بِهِ، فَكَانَ قَوْلُ هَذَا الْقَائِلِ يَقْتَضِي أَنْ يَكُونَ جَمِيعُ أَسْمَائِهِ وَصِفَاتِهِ قَدْ أُرِيدَ بِهَا مَا يَخَالِفُ ظَاهِرَهَا، وَلَا يَخْفَى مَا فِي هَذَا الْكَلَامِ مِنَ الْفَسَادِ.

وَالْمَعْنَى الثَّانِي: أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ إِنَّمَا هِيَ صِفَاتُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى كَمَا يَلِيقُ بِجَلَالِهِ، نَسَبْتُهَا إِلَى ذَاتِهِ الْمَقْدَسَةِ كِنْسَبَةِ صِفَاتِ كُلِّ شَيْءٍ إِلَى ذَاتِهِ، فَيُعْلَمُ أَنَّ الْعِلْمَ صِفَةً ذَاتِيَّةً لِلْمَوْصُوفِ وَلَهَا خَصَائِصٌ، وَكَذَلِكَ الْوَجْهَ، وَلَا يُقَالُ: إِنَّهُ مُسْتَعْنٍ عَنِ هَذِهِ الصِّفَاتِ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَاجِبَةٌ لِدَاتِهِ، وَالْإِلَهُ الْمَعْبُودُ سُبْحَانَهُ هُوَ الْمُسْتَحَقُّ لِجَمِيعِ هَذِهِ الصِّفَاتِ<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ أَيْضاً رَحِمَهُ اللَّهُ: «وَأَعْلَمُ أَنَّ مِنَ الْمَتَأَخِرِينَ مَنْ يَقُولُ: مَذْهَبُ السَّلَفِ إِقْرَارُهَا عَلَى مَا جَاءَتْ بِهِ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ، وَهَذَا اللَّفْظُ "مَجْمَلٌ" فَإِنَّ قَوْلَهُ: ظَاهِرُهَا غَيْرُ مُرَادٍ يَحْتَمِلُ:

[١] أَنَّهُ أَرَادَ بِالظَّاهِرِ نُعُوتُ الْمَخْلُوقِينَ وَصِفَاتُ الْمُحَدَّثِينَ؛ مِثْلَ أَنْ يُرَادَ بِكَوْنِ «اللَّهِ قَبْلَ وَجْهِ الْمَصْلِيِّ» أَنَّهُ مُسْتَقَرٌّ فِي الْحَائِطِ الَّذِي يُصَلِّي إِلَيْهِ، وَإِنَّ «اللَّهَ مَعَنَا» ظَاهِرُهُ أَنَّهُ إِلَى جَانِبِنَا وَنَحْوُ ذَلِكَ فَلَا شَكَّ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ.

وَمَنْ قَالَ: إِنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ أَنَّ هَذَا غَيْرُ مُرَادٍ فَقَدْ أَصَابَ فِي الْمَعْنَى لَكِنْ

(١) "الرسالة المدنية" (ص ٤-٥).

أَخْطَأَ بِإِطْلَاقِ الْقَوْلِ بَأَنَّ هَذَا ظَاهِرُ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ فَإِنَّ هَذَا الْمَحَالَ لَيْسَ هُوَ الظَّاهِرُ عَلَى مَا قَدْ بَيَّنَّاهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ، اللَّهُمَّ إِلَّا أَنْ يَكُونَ هَذَا الْمَعْنَى الْمَمْتَنَعِ صَارَ يَظْهَرُ لِبَعْضِ النَّاسِ فَيَكُونُ الْقَائِلُ لِدَلِّكَ مُصِيباً بِهَذَا الْإِعْتِبَارِ مَعْذُوراً فِي هَذَا الْإِطْلَاقِ، فَإِنَّ الظُّهُورَ وَالْبُطُونَ قَدْ يَخْتَلِفُ بِإِخْتِلَافِ أَحْوَالِ النَّاسِ وَهُوَ مِنَ الْأُمُورِ النَّسْبِيَّةِ، وَكَانَ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا أَنْ يَبَيِّنَ لِمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ هَذَا هُوَ الظَّاهِرُ أَنَّ هَذَا لَيْسَ هُوَ الظَّاهِرُ حَتَّى يَكُونَ قَدْ أَعْطَى كَلَامَ اللَّهِ وَكَلَامَ رَسُولِهِ حَقَّهُ لَفْظاً وَمَعْنَى.

[٢] وَإِنْ كَانَ النَّاقِلُ عَنِ السَّلَفِ أَرَادَ بِقَوْلِهِ: الظَّاهِرُ غَيْرُ مَرَادٍ عِنْدَهُمْ، أَنَّ المعاني الَّتِي تَظْهَرُ مِنْ هَذِهِ الْآيَاتِ وَالْأَحَادِيثِ مِمَّا يَلِيقُ بِجَلَالِ اللَّهِ وَعَظَمِيَّتِهِ وَلَا يَخْتَصُّ بِصِفَةِ الْمَخْلُوقِينَ بَلْ هِيَ وَاجِبَةٌ لِلَّهِ أَوْ جَائِزَةٌ عَلَيْهِ جَوَازاً ذَهَبِيّاً أَوْ جَوَازاً خَارِجِيّاً غَيْرَ مَرَادٍ، فَهَذَا قَدْ أَخْطَأَ فِيهَا نَقْلُهُ عَنِ السَّلَفِ أَوْ تَعَمَّدَ الكَذِبَ؛ فَهَذَا يُمْكِنُ أَحَدُ قَطْ أَنْ يَنْقُلَ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ مَا يَدُلُّ - لَا نَصّاً وَلَا ظَاهِراً - أَنَّهُمْ كَانُوا يَعْتَقِدُونَ أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ فَوْقَ الْعَرْشِ وَلَا أَنَّ اللَّهَ لَيْسَ لَهُ سَمْعٌ وَلَا بَصَرٌ وَلَا يَدٌ حَقِيقَةٌ»<sup>(١)</sup>.

وَكَلَامُهُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي ذَلِكَ كَثِيرٌ.

وَيَقُولُ الْحَافِظُ الذَّهَبِيُّ: «صَارَ الظَّاهِرُ الْيَوْمَ ظَاهِرِينَ: أَحَدُهُمَا حَقٌّ،

وَالثَّانِي بَاطِلٌ.

(١) "مجموع الفتاوى" (٥/ ١٠٨-١٠٩).



فالحقُّ أن يقول: إِنَّهُ سَمِيعٌ بَصِيرٌ، مُرِيدٌ مُتَكَلِّمٌ، حَيٌّ عَلِيمٌ، كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ، خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ، وَكَلَّمَ مُوسَى تَكْلِيمًا، وَاتَّخَذَ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا، وَأَمْثَالُ ذَلِكَ، فَنُمِرُهُ عَلَى مَا جَاءَ، وَنَفْهَمُ مِنْهُ دِلَالَةَ الْخِطَابِ كَمَا يَلِيقُ بِهِ تَعَالَى، وَلَا نَقُولُ: لَهُ تَأْوِيلٌ يَخَالِفُ ذَلِكَ.

وَالظَّاهِرُ الْآخِرُ وَهُوَ الْبَاطِلُ، وَالضَّلَالُ: أَنْ تَعْتَقِدَ قِيَاسَ الْغَائِبِ عَلَى الشَّاهِدِ، وَتُمَثِّلَ الْبَارِيَّ بِخَلْقِهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنْ ذَلِكَ، بَلْ صِفَاتُهُ كذاته، فَلَا عَدْلَ لَهُ، وَلَا ضِدَّ لَهُ، وَلَا نَظِيرَ لَهُ، وَلَا مِثْلَ لَهُ، وَلَا شَبِيهَ لَهُ، وَلَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ، لَا فِي ذَاتِهِ، وَلَا فِي صِفَاتِهِ، وَهَذَا أَمْرٌ يَسْتَوِي فِيهِ الْفَقِيهُ وَالْعَامِيُّ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ -<sup>(١)</sup>.

وَفِي كَلَامِ أَمِّ وَأَجْمَلَ لَهُ يَقُولُ رَحِمَهُ اللَّهُ فِي كِتَابِ "الْعُلُو": «الْمُتَأَخَّرُونَ مِنْ أَهْلِ النَّظَرِ قَالُوا مَقَالَةً مُوَلَّدَةً مَا عَلِمْتُ أَحَدًا سَبَقَهُمْ بِهَا، قَالُوا: «هَذِهِ الصِّفَاتُ تُمَرُّ كَمَا جَاءَتْ وَلَا تُأَوَّلُ مَعَ اعْتِقَادِ أَنَّ ظَاهِرَهَا غَيْرُ مُرَادٍ»، فَتَفَرَّعَ مِنْ هَذَا أَنَّ الظَّاهِرَ يَعْنِي بِهِ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ لَا تَأْوِيلَ لَهَا غَيْرَ دِلَالَةِ الْخِطَابِ كَمَا قَالَ السَّلَفُ: «الِاسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ»، وَكَمَا قَالَ سُفْيَانٌ وَغَيْرُهُ: «قَرَأْتُهَا تَفْسِيرَهَا»، يَعْنِي أَنَّهَا بَيْنَهُ وَاضِحَةٌ فِي اللَّغَةِ لَا يُبْتَغَى بِهَا مِصَاقُ التَّأْوِيلِ وَالتَّحْرِيفِ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ السَّلَفِ مَعَ اتِّفَاقِهِمْ أَيْضًا أَنَّهَا لَا تُشْبِهُ صِفَاتِ الْبَشَرِ بِوَجْهِهِ، إِذِ الْبَارِي لَا مِثْلَ لَهُ لَا

<sup>(١)</sup> "سير أعلام النبلاء" (١٩ / ٤٤٩).

في ذاته، ولا في صفاته.

الثاني: أَنَّ ظَاهِرَهَا هُوَ الَّذِي يَتَشَكَّلُ فِي الْخِيَالِ مِنَ الصِّفَةِ كَمَا يَتَشَكَّلُ فِي الذَّهْنِ مِنْ وَصْفِ الْبَشَرِ فَهَذَا غَيْرُ مُرَادٍ.  
فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى فَرْدٌ صَمَدٌ، لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ، وَإِنْ تَعَدَّدَتْ صِفَاتُهُ، فَإِنَّهَا حَقٌّ، وَلَكِنْ مَا لَهَا مِثْلٌ وَلَا نَظِيرٌ، فَمَنْ ذَا الَّذِي عَايَنَهُ وَنَعَتَهُ لَنَا، وَمَنْ ذَا الَّذِي يَسْتَطِيعُ أَنْ يَنْعَتَ لَنَا كَيْفَ يُسْمَعُ كَلَامُهُ، وَاللَّهُ إِنَّا لَعَاجِزُونَ كَالْوَنِ حَاطِرُونَ بِأَهْتُونَ فِي:

حَدِّ الرُّوحِ الَّتِي فِيْنَا، وَكَيْفَ تَعْرُجُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِذَا تَوَفَّاهَا بَارِئُهَا؟ وَكَيْفَ يُرْسَلُهَا؟ وَكَيْفَ تَسْتَقِيلُ بَعْدَ الْمَوْتِ؟  
وَكَيفَ حَيَاةُ الشَّهِيدِ الْمَرْزُوقِ عِنْدَ رَبِّهِ بَعْدَ قَتْلِهِ؟ وَكَيْفَ حَيَاةُ النَّبِيِّينَ الْآنَ؟

وَكَيفَ شَاهَدَ النَّبِيُّ ﷺ أَخَاهُ مُوسَى يُصَلِّي فِي قَبْرِهِ قَائِماً، ثُمَّ رَأَاهُ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ وَحَاوَرَهُ وَأَشَارَ عَلَيْهِ بِمِرَاجِعَةِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَطَلَبَ التَّخْفِيفَ مِنْهُ عَلَى أُمَّتِهِ؟

وَكَيفَ نَاطَرَ مُوسَى أَبَاهُ آدَمَ وَحَجَّهُ آدَمُ بِالْقَدْرِ السَّابِقِ، وَبَانَ اللَّوْمَ بَعْدَ التَّوْبَةِ وَقَبُولِهَا لَا فَائِدَةَ فِيهِ؟

وَكَذَلِكَ نَعَجَزُ عَنْ وَصْفِ هَيَاتِنَا فِي الْجَنَّةِ، وَوَصْفِ الْخُورِ الْعَيْنِ.

فكيف بنا إذا انتقلنا إلى الملائكة وذواتهم وكيفيتها، وأنَّ بعضهم يُمكنه  
 أَنْ يَلْتَقِمَ الدُّنْيَا فِي لُقْمَةٍ، مَعَ رَوْقَتِهِمْ وَحُسْنِهِمْ وَصَفَاءِ جَوْهَرِهِمِ النَّورَانِي؟!  
 فَاللَّهُ أَعْلَى وَأَعْظَمُ وَلَهُ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَالْكَمَالُ الْمَطْلُوقُ وَلَا مِثْلَ لَهُ أَصْلًا  
 ﴿أَمَّا بِاللَّهِ وَأَشْهَدُ بِأَنَا مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٥٢]»<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> "العلو" (ص ٢٥١).

## فصل

وَمِنْ فَاسِدٍ تَجَبُّطَاتِ الْمُتَأَخِّرِينَ أَنَّهُمْ لَمَّا وَقَفُوا عَلَى قَوْلٍ مِنْ قَالٍ مِنَ السَّلَفِ: «تُجْرَى عَلَى ظَاهِرِهَا» قَالُوا: وَالرَّبُّ مُنْفَرِدٌ بِعِلْمِ تَأْوِيلِهَا!  
 وهذا من أَسْخَفِ الْقَوْلِ، لِمَا فِيهِ مِنَ التَّنَاقُضِ، كَمَا سَبَقَ مِنْ نَقْلِ قَوْلِ  
 الإِمَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ فِي "الصَّوَاعِقِ الْمُرْسَلَةِ" عَنْ أَصْلِ فَسَادِ مُعْتَقَدِ أَهْلِ  
 التَّجْهِيلِ: «بَنَوْا هَذَا الْمَذْهَبَ عَلَى أَصْلَيْنِ:  
 أَحَدُهُمَا: أَنَّ هَذِهِ النُّصُوصَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ.  
 وَالثَّانِي: أَنَّ لِلْمُتَشَابِهِ تَأْوِيلًا لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ.

فَتَجَّجَ مِنْ هَذَيْنِ الْأَصْلَيْنِ اسْتِجْهَالُ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ  
 وَالْأَنْصَارِ وَسَائِرِ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ لَهُمْ بِإِحْسَانٍ وَأَنَّهُمْ كَانُوا يَقْرَأُونَ:  
 ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه ٥] و ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾  
 [المائدة ٦٤] وَيُرْوُونَ: «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا»، وَلَا يَعْرِفُونَ  
 مَعْنَى ذَلِكَ وَلَا مَا أُرِيدَ بِهِ وَلَا زِمَ قَوْلُهُمْ إِنَّ الرِّسُولَ كَانَ يَتَكَلَّمُ بِذَلِكَ وَلَا  
 يَعْلَمُ مَعْنَاهُ ثُمَّ تَنَاقَضُوا أَقْبَحَ تَنَاقُضٍ فَقَالُوا تُجْرَى عَلَى ظَوَاهِرِهَا وَتَأْوِيلُهَا مِمَّا  
 يَخَالِفُ الظَّوَاهِرَ بَاطِلٌ وَمَعَ ذَلِكَ فَلَهَا تَأْوِيلٌ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ فَكَيْفَ يُشْبِتُونَ  
 لَهَا تَأْوِيلًا وَيَقُولُونَ: «تُجْرَى عَلَى ظَوَاهِرِهَا» وَيَقُولُونَ: «الظَّاهِرُ مِنْهَا غَيْرُ  
 مُرَادٍ؟» وَالرَّبُّ مُنْفَرِدٌ بِعِلْمِ تَأْوِيلِهَا وَهَلْ فِي التَّنَاقُضِ أَقْبَحُ مِنْ هَذَا»<sup>(١)</sup>.

(١) "الصواعق المرسله" (٢/ ٤٢٣-٤٢٤).

وَصَدَقَ رَحْمَةُ اللَّهِ، فَكَيْفَ يَقُولُونَ بِأَنَّهَا تُجْرَى عَلَى الظَّاهِرِ الْمُرَادِ، ثُمَّ  
يَزْعُمُونَ أَنَّ الْمُرَادَ مَا لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ؟

وَهُنَا هَلَاكُ الْمُرَاوِغِينَ الْمُخَادِعِينَ مِمَّنْ يَزْعُمُ اتِّبَاعَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَهْلِ السُّنَّةِ،  
فَإِنْ قَالُوا: «ظَاهِرُهَا غَيْرُ مُرَادٍ» فَقَدْ اتَّهَمُوا الْقُرْآنَ وَالسُّنَّةَ بِسُوءِ الظَّاهِرِ!  
وَإِنْ قَالُوا: «بَلِ الظَّاهِرُ مُرَادٍ! وَلَكِنْ تَأْوِيلُهُ لَا يَعْلَمُهُ إِلَّا اللَّهُ» قِيلَ هَذَا مِنْ  
أَقْبَحِ التَّنَاقُضِ، وَحَاجَةٌ قَائِلُ هَذَا الْكَلَامِ إِلَى تَعْلُمِ تَرْكِيبِ الْكَلَامِ وَدِلَالَاتِهِ  
أَكْبَرُ مِنْ تَصَدُّرِهِ لِلْكَلامِ فِي أَبْوَابِ الْاِعْتِقَادِ وَأُصُولِ الْإِسْلَامِ.

فَتَمْوِيهِ الْكَاتِبِ بِأَنَّ أَصْحَابَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ لَهُمْ فَهْمٌ لِمَعْنَى الظَّاهِرِ وَالْحَقِيقَةِ  
لَا يَفْهَمُهُ السَّلَفِيُّونَ كُلُّ هَذَا تَمْوِيهِ مَكْشُوفٌ مُرَدُّدٌ، كَيْفَ وَكَلَامٌ أَكْبَرُ  
أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ عَلَى مَا يَفْهَمُهُ أَهْلُ السُّنَّةِ؟ كَمَا قَالَ أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ  
الزَّاعُونِيِّ الْحَنْبَلِيُّ (ت: ٥٢٧هـ) فِي كِتَابِهِ "الْإِيضَاحُ فِي أُصُولِ الدِّينِ" فِي رَدِّهِ  
عَلَى مَنْ اسْتَبْشَعَ حَمَلِ أَخْبَارِ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا: «الظَّاهِرُ مَا كَانَ مُتَلَقَّى  
مِنَ اللَّفْظِ عَلَى طَرِيقِ الْمُقْتَضَى، وَذَلِكَ مِمَّا يَتَنَاوَلُهُ أَهْلُ الْخُطَابِ بَيْنَهُمْ، حَتَّى  
يَنْصَرِفَ مُطْلَقُهُ عِنْدَ الْخُطَابِ إِلَى ذَلِكَ عِنْدَ مَنْ لَهُ أَدْنَى ذَوْقٍ وَمَعْرِفَةٍ  
بِالْخُطَابِ الْعَرَبِيِّ وَاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ، وَهَذَا كَمَا نَقُولُ فِي أَلْفَاظِ الْجُمُوعِ وَأَمْثَالِهَا:  
إِنَّ ظَاهِرَ اللَّفْظِ يَقْتَضِي الْعُمُومَ وَالْاِسْتِعْرَاقَ، وَكَمَا نَقُولُ فِي الْأَمْرِ: إِنَّ ظَاهِرَ  
الْاِسْتِدْعَاءِ مِنَ الْأَعْلَى لِلأَدْنَى يَقْتَضِي الْوَجُوبَ، إِلَى أَمْثَالِ ذَلِكَ مِمَّا يُرْجَعُ  
فِيهِ إِلَى الظَّاهِرِ فِي الْمُتَعَارَفِ، فَإِذَا ثَبَتَ هَذَا فَلَا شَكَّ وَلَا مَرِيَّةَ عَلَى مَا بَيْنَنَا أَنْ  
الظَّاهِرَ فِي إِثْبَاتِ صِفَةٍ هِيَ إِذَا أُضِيفَتْ إِلَى مَكَانٍ أُرِيدَ بِهَا الْحَقِيقَةُ، أَوْ أُرِيدَ

بها المجاز، فإنه لا يَنْصَرِفُ إلى وَهَمِ السَّامِعِ أَنَّ المرادَ بها جميعَ الذَّاتِ التي هي مقولةٌ عَلَيْهَا، وهذا مما لا نِزَاعَ فيه، والمقصودُ بهذا إبطالُ التَّوِيلِ الذي يَدَّعِيهِ الحَضَمُ ..» إلى أن قال: «ولو جَاَزَ لِقَائِلٍ أَنْ يقولَ ذلكَ في الوجهِ والسَّمعِ والبصرِ وأمثالِ ذلكَ من صِفَاتِ الذَّاتِ، فينتَقِلُ بذلكَ عن ظَاهِرِ الصِّفَةِ فيها إلى ما سِوَاهَا لمثلِ هذه الأحوالِ الثَّابِتَةِ في المُشَاهَدَاتِ لَكَانَ في الحَيَاةِ والعِلْمِ والقُدْرَةِ أيضاً كذلكَ، فَإِنَّ العِلْمَ في الشَّاهِدِ عَرَضٌ قَائِمٌ بقلْبٍ يُثْبِتُ بطريقِ ضرورةٍ أو اكْتِسَابٍ، وذلكَ غيرُ لازمٍ مثلهُ في حَقِّ الباري، لَأَنَّهُ مُخَالَفٌ للشَّاهِدِ في الذَّاتِيَّةِ، وغيرُ مُشَارِكٍ لها في إثْبَاتِ مَاهِيَّةِ، ولا مُشَارِكٌ لها في كَمِّيَّةِ ولا كَيْفِيَّةِ، وهذا كلامٌ واضحٌ جَلِيٌّ»، وَقَالَ بعد ذلكَ في كلامِهِ عن صِفَةِ اليَدِ: «القرآنُ نَزَلَ بِلِغَةِ العَرَبِ، واليَدُ المطلقَةُ في لِغَةِ العَرَبِ وفي مَعَارِفِهِم وَعَادَاتِهِم المرادُ بها إثْبَاتُ صِفَةِ ذَاتِيَّةٍ للمَوْصُوفِ، لها خصائصٌ فيما يُقْصَدُ بها، وهي حَقِيقَةٌ في ذلكَ كما ثَبَتَ في مَعَارِفِهِم الصِّفَةُ التي هي القُدْرَةُ، والصِّفَةُ التي هي العِلْمُ، وكذلكَ سائرُ الصِّفَاتِ من الوَجْهِ والسَّمعِ والبَصَرِ والحَيَاةِ وغيرِ ذلكَ، وهذا هو الأَصْلُ في هذه الصِّفَةِ، وَأَنَّهُمْ لا يَنْتَقِلُونَ عن هَذِهِ الحَقِيقَةِ إلى غيرِهَا مما يُقَالُ على سَبِيلِ المَجَازِ إلا بِقَرِينَةٍ تَدُلُّ على ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> "الإيضاح في أصول الدين" (٢/ ٢٨١-٢٨٢، ٢٨٤).

ويقول الإمام ابن قدامة في كتابه "ذم التأويل": «وهذه المعاني هي الظاهر من هذه الألفاظِ بدليل أنه المتبادر إلى الأفهام منها. وظاهر اللفظ هو ما يسبق إلى الفهم منه حقيقةً كان أو مجازاً ولذلك كان ظاهر الأسماء العرفية المجاز دون الحقيقة كاسم الراوية والظعينة وغيرهما من الأسماء العرفية فإن ظاهر هذا المجاز دون الحقيقة وصرّفها إلى الحقيقة يكون تأويلاً يحتاج إلى دليل وكذلك الألفاظ التي لها عرف شرعيّ وحقيقة لغوية كالوضوء والطهارة والصلاة والصوم والزكاة والحجّ إنّما ظاهرها العرف الشرعيّ دون الحقيقة اللغوية»<sup>(١)</sup>.

ويقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «وأما حلفه: أن الرحمن على العرش استوى على ما يُفِيدُهُ الظاهرُ ويفهمُهُ الناسُ مِنْ ظاهرِهِ: فلفظةُ «الظاهر» قد صارت مُشترَكةً؛ فإن الظاهرَ في الفطرِ السليمةِ واللسانِ العربيِ والدينِ القيمِ ولسانِ السلفِ غيرِ الظاهرِ في عرفِ كثيرٍ من المتأخرين.

[١] فإن أراد الحالف بالظاهر شيئاً من المعاني التي هي من خصائص المحدثين أو ما يقتضي نوع نقصٍ: بأن يتوهم أن الاستواء مثل استواء الأجسام على الأجسام، أو كاستواء الأرواح إن كانت لا تدخل عنده في اسم الأجسام: فقد حنث في ذلك وكذب؛ وما أعلم أحداً يقول ذلك؛ إلا

<sup>(١)</sup> "ذم التأويل" (ص ٤٥).

ما يُروى عن مثل داود الجواربي البصري، ومقاتل بن سليمان الخراساني، وهشام بن الحكم الرافضي؛ ونحوهم؛ إن صحَّ النُّقل عنهم، فإنه يجب القطع بأن الله ليس كمثلِه شيء؛ لا في نفسه ولا في صفاته ولا في أفعاله وإن مباينته للمخلوقين وتنزهه عن مشاركتهم أكبر وأعظم مما يعرفه العارفون من خليفته ويصفه الواصفون، وإن كلَّ صفة تستلزم حدوثاً أو نقصاً غير الحدوث فيجب نفيها عنه، ومن حكى عن أحد من أهل السنة أنه قاس صفاته بصفات خلقه: فهو إما كاذب؛ أو مخطئ.

[٢] وإن أراد الخالف بالظاهر ما هو الظاهر في فطر المسلمين قبل ظهور الأهواء وتشتت الآراء؛ وهو الظاهر الذي يليق بجلاله سبحانه وتعالى، كما أن هذا هو الظاهر في سائر ما يطلق عليه سبحانه من أسمائه وصفاته كالحياة؛ والعلم؛ والقدرة؛ والسمع والبصر؛ والكلام؛ والإرادة والمحبة والغضب؛ والرضا كقوله: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] و: «يُنزِلُ رَبُّنَا إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كُلَّ لَيْلَةٍ» إلى غير ذلك فإن ظاهر هذه الألفاظ إذا أُطلقت علينا أن تكون أعراضاً أو أجساماً؛ لأن ذاتنا كذلك؛ وليس ظاهرها إذا أُطلقت على الله سبحانه وتعالى إلا ما يليق بجلاله ويتناسب نفسه الكريمية؛ فكما أن لفظ «ذات» و «وجود» و «حقيقة»: تُطلق على الله وعلى عباده وهو على ظاهره في الإطلاقين؛ مع القطع بأنه ليس ظاهره في حق الله مساوياً لظاهره في حقنا، ولا مشاركاً له: فيما يوجب



نقصاً أو حُدوثاً سواء جُعِلَتْ هذه الألفاظُ مُتواطئةً أو مُشتركة؛ أو مشككةً كذلك قوله: ﴿أَنْزَلَهُ بِعِلْمِهِ﴾ [النساء: ١٦٦] و: ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨] ﴿لَمَّا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ﴾ [ص: ٧٥] ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، البابُ في الجميع واحدٌ.

وكانَ قَدَمَاءُ "الجهمية" يُنكرونَ جَمِيعَ الصِّفَاتِ لِهِيَ فِيْنَا أَعْرَاضٌ كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، أَوْ أَجْسَامٌ: كَالْيَدِ وَالْوَجْهِ، وَحُدُوثاًوَهُمْ أَقْرَبُوا بِكَثِيرٍ مِنَ الصِّفَاتِ الَّتِي هِيَ فِيْنَا أَعْرَاضٌ: كَالْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ، وَأَنْكَرُوا بَعْضَهَا وَالصِّفَاتِ الَّتِي هِيَ فِيْنَا أَجْسَامٌ، وَفِيهِمْ مَنْ أَقْرَبَ بَعْضَ الصِّفَاتِ الَّتِي هِيَ فِيْنَا أَجْسَامٌ كَالْيَدِ.

وَأَمَّا "السَّلَفِيَّةُ" فَعَلَى مَا حَكَاهُ الْحَطَّابِيُّ وَأَبُو بَكْرٍ الْخَطِيبُ وَغَيْرُهُمَا قَالُوا: مَذْهَبُ السَّلَفِ إِجْرَاءُ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ وَأَيَاتِ الصِّفَاتِ عَلَى ظَاهِرِهَا، مَعَ نَفْيِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا؛ فَلَا نَقُولُ: إِنَّ مَعْنَى الْيَدِ الْقُدْرَةُ وَلَا إِنَّ مَعْنَى السَّمْعِ الْعِلْمَ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكَلَامَ فِي الصِّفَاتِ فَرَعٌ عَلَى الْكَلَامِ فِي الذَّاتِ يُخْتَدَى فِيهِ حَدْوُهُ وَيَتَّبَعُ فِيهِ مِثْلُهُ، فَإِذَا كَانَ إِثْبَاتُ الذَّاتِ إِثْبَاتٌ وَجُودٌ لَا إِثْبَاتَ كَيْفِيَّةٍ فَكَذَلِكَ إِثْبَاتُ الصِّفَاتِ إِثْبَاتٌ وَجُودٌ لَا إِثْبَاتَ كَيْفِيَّةٍ، فَقَدْ أَخْبَرَكَ الْحَطَّابِيُّ وَالْحَطِيبُ - وَهُمَا إِمَامَانِ مِنْ أَصْحَابِ الشَّافِعِيِّ مُتَّفَقٌ عَلَى عِلْمِهَا بِالنَّقْلِ وَعِلْمُ الْحَطَّابِيِّ بِالْمَعَانِي - أَنَّ مَذْهَبَ السَّلَفِ إِجْرَاؤُهَا عَلَى ظَاهِرِهَا مَعَ نَفْيِ الْكَيْفِيَّةِ وَالتَّشْبِيهِ عَنْهَا، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي قَدْ بَالَغْتُ فِي الْبَحْثِ عَنْ مَذَاهِبِ السَّلَفِ فَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ خَالَفَ ذَلِكَ، وَمَنْ قَالَ مِنْ

المتأخرين: «إن مذهب السلف أن الظاهر غير مراد»، فيجب لمن أحسن به الظن أن يعرف أن معنى قوله: «الظاهر» الذي يليق بالمخلوق لا بالخالق، ولا شك أن هذا غير مراد، ومن قال: «إنه مراد» فهو بعد قيام الحجة عليه كافر.

فهنا "بحثان": لفظي ومعنوي:

أما المعنوي: فالأقسام ثلاثة في قوله: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾

[طه: ٥]، ونحوه، أن يقال:

[١] استواء كاستواء مخلوق، أو يُفسر باستواء مُستلزم حُدوثاً أو نقصاً، فهذا الذي يُحكى عن الضلال المشبهة والمجسمة وهو باطل قطعاً بالقرآن وبالعقل.

[٢] وإما أن يقال: ما ثم استواء حقيقي أصلاً ولا على العرش إله ولا فوق السموات رب، فهذا مذهب الضالة الجهمية المعطلة وهو باطل قطعاً بما علم بالاضطرار من دين الإسلام لمن أمعن النظر في العلوم النبوية وبما فطر الله عليه خليقته من الإقرار بأنه فوق خلقه كإقرارهم بأنه ربهم.

قال ابن قتيبة: «ما زالت الأمم عربها وعجمها في جاهليتها وإسلامها معترفة بأن الله في السماء أي على السماء».

[٣] أو يقال: بل استوى سبحانه على العرش على الوجه الذي يليق بجلاله، ويناسب كبريائه، وأنه فوق سمواته على عرشه بائن من خلقه،

مع أنه سبحانه هو حاملٌ للعرشِ ولحملة العرشِ، وإنَّ الاستواءَ معلومٌ والكيفَ مجهولٌ والإيمانَ به واجبٌ والسؤالُ عنه بدعةٌ، كما قالتُ أمُّ سلمة وربيعةُ بن أبي عبد الرحمن ومالكُ بن أنس، فهذا مذهبُ المسلمين، وهو الظاهرُ من لفظِ استوى عندَ عامةِ المسلمينَ الباقيينَ على الفِطْرِ السَّليمةِ التي لم تنحرفْ إلى تعطيلٍ ولا إلى تمثيلٍ، هذا هو الذي أرادَهُ يزيدُ بن هارون الواسطي - المتفقُ على إمامتهِ وجلالتهِ وفضلهِ وهو من أتباعِ التابعين - حيثُ قال: «مَنْ زعمَ أنَّ ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]، خلافَ ما يقرُّ في نفوسِ العامةِ فهو جهمي»، فإنَّ الذي أقرَّهُ اللهُ في فِطْرِ عبادِهِ وجَبَلَهُمْ عليه أنَّ رَبَّهُمْ فوقَ سمواتِهِ كما أنشدَ عبدُ اللهِ بن رواحةٍ للنبي ﷺ فأقرَّهُ النبي ﷺ:

شهدتُ بأنَّ وعدَ اللهُ حقٌّ      وأنَّ النارَ مثوى الكافرينا  
وأنَّ العرشَ فوقَ الماءِ طافٍ      وفوقَ العرشِ ربُّ العالمينا

وقال عبدُ اللهِ بن المبارك - الذي أجمعت فرقةُ الأئمةِ على إمامتهِ وجلالتهِ حتى قيل: إنه أميرُ المؤمنين في كلِّ شيءٍ»، وقيل: «ما أخرجت خراسان مثلُ ابن المبارك»، وقد أخذَ عن عامةِ علماءِ وقتِهِ: مثلُ الثوري ومالك وأبي حنيفة والأوزاعي وطبقتهم - قيل له: بماذا نعرفُ ربَّنَا؟ قال: «بأنَّهُ فوقَ سمواتِهِ على عرشِهِ بائنٌ من خلقِهِ».

وقال محمدُ بن إسحاق بن خزيمة - الملقَّبُ إمامُ الأئمةِ وهو ممن يعرج أصحابُ الشافعي بما ينصره من مذهبه ويكادُ يُقال: «ليسَ فيهم أعلمُ

بذلك منه» - «من لم يقل: إِنَّ اللَّهَ فَوْقَ سَمَوَاتِهِ عَلَى عَرْشِهِ بَابَيْنِ مِنْ خَلْقِهِ: وَجَبَ أَنْ يُسْتَتَابَ فَإِنَّ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ وَالْقِيَّ عَلَى مَرْبَلَةٍ؛ لئلا يُتَأَدَّى بِتَنِّ رِيحِهِ أَهْلُ الْمَلَّةِ وَلَا أَهْلُ الذِّمَّةِ وَكَانَ مَالُهُ فَيْئًا».

وقال مالكُ بن أنس الإمامُ فيما رواه عنه عبدُ الله بن نافع وهو مشهورٌ عنه: «إِنَّ اللَّهَ فِي السَّمَاءِ؛ وَعِلْمُهُ فِي كُلِّ مَكَانٍ لَا يَخْلُو مِنْ عِلْمِهِ مَكَانٌ».

وقال الإمامُ أحمدُ بن حنبلٍ: مثل ما قال مالكُ وما قاله ابنُ المبارك. والآثارُ عن النبي ﷺ وأصحابِهِ وسائرِ علماءِ الأُمَّةِ بذلك مُتواتِرَةٌ عند من تَبَعَهَا، وقد جَمَعَ العلماءُ فيها مصنفاً صغارا وكبارا؛ ومن تَبَعَ الآثارَ عِلْمَ أَيْضاً قَطْعاً أَنَّهُ لَا يُمَكِّنُ أَنْ يُنْقَلَ عَنْ أَحَدٍ مِنْهُمْ حَرْفٌ وَاحِدٌ يُنَاقِضُ ذَلِكَ؛ بَلْ كُلُّهُمْ مُجْمَعُونَ عَلَى كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ؛ وَعَقِيدَةٍ وَاحِدَةٍ؛ يُصَدِّقُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً؛ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ أَعْلَمَ مِنْ بَعْضٍ؛ كَمَا أَنَّهُمْ مُتَّفِقُونَ عَلَى الْإِقْرَارِ بِنُبُوَّةِ مُحَمَّدٍ ﷺ وَإِنْ كَانَ فِيهِمْ مَنْ هُوَ أَعْلَمُ بِخِصَائِصِ النُّبُوَّةِ وَمَزَايَاهَا وَحُقُوقِهَا وَمُوجِبَاتِهَا وَحَقِيقَتِهَا وَصِفَاتِهَا.

ثُمَّ لَيْسَ أَحَدٌ مِنْهُمْ قَالَ يَوْمًا مِنَ الدَّهْرِ: «ظَاهِرٌ هَذَا غَيْرُ مَرَادٍ»؛ وَلَا قَالَ: «هَذِهِ الْآيَةُ أَوْ هَذَا الْحَدِيثُ مَصْرُوفٌ عَنْ ظَاهِرِهِ»؛ مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ قَالُوا مِثْلَ ذَلِكَ فِي آيَاتِ الْأَحْكَامِ الْمَصْرُوفَةِ عَنْ عُمُومِهَا وَظَاهِرِهَا؛ وَتَكَلَّمُوا فِيهَا يَسْتَشْكِلُ مِمَّا قَدْ يُتَوَهَّمُ أَنَّهُ تَنَاقُضٌ، وَهَذَا مَشْهُورٌ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ، وَهَذِهِ الصِّفَاتُ أُطْلِقُوهَا بِسَلَامَةٍ وَطَهَارَةٍ وَصِفَاءٍ لَمْ يَشُوبُوهُ بِكَدْرٍ وَلَا غِشٍّ، وَلَوْ لَمْ يَكُنْ

هذا هو الظاهر عند المسلمين لكان رسول الله ﷺ ثم سلف الأمة قالوا للأمة: «الظاهر الذي تفهمونه غير مراد»، وكان أحد من المسلمين استشكل هذه الآية وغيرها.

فإن كان بعض المتأخرين قد زاع قلبه حتى صار يظهر له من الآية معنى فاسد مما يقتضي حذوثاً أو نقصاً: فلا شك أن الظاهر لهذا الزائغ غير مراد، وإذا رأينا رجلاً يفهم من الآية هذا الظاهر الفاسد قررنا عنده "أولا": أن هذا المعنى ليس مفهوماً من ظاهر الآية، ثم قررنا عنده "ثانياً" أنه في نفسه معنى فاسد، حتى لو فرض أنه ظاهر الآية - وإن كان هذا فرض ما لا حقيقة له - لوجب صرف الآية عن ظاهرها كسائر الظواهر التي عارضها ما أوجب أن المراد بها غير الظاهر إلى آخر كلامه رحمه الله تعالى<sup>(١)</sup>.

والكاتب تحذلق بفساد فهم السلفين لمعنى الظاهر والحقيقة في أهل العلم، ولم يأت بحجته في بيان "مصطلح!" الحنابلة في معنى «الظاهر» و«الحقيقة» المرادة وغير المرادة في أخبار الصفات، ومعناه في دلالات الألفاظ مقرر في كتب الحنابلة في أصول الفقه، ويجمع كلامهم جميعاً في تعريف الظاهر على أن للخطاب: «معنى ظاهراً يسبق إلى الفهم» بغض النظر عن تجويزه لمعنى آخر، وهو ما يسمى بـ: التأويل، بقريضة معتبرة، فأهل التأويل مع فساد قولهم أصح أصلاً من المفوضة أهل التجهيل!

(١) "مجموع الفتاوى" (٣٣ / ١٧٥ - ١٨١).

وذلك لأنهم جعلوا للخبر معنى قام الدليل لديهم - وإن كان فاسداً - على صرفه إلى المعنى البعيد، وترك المعنى الظاهر، أما أهل التجهيل والتفويض فممتناقضون، فكيف يقول العالم في نصوص الصفات: «نجرها على ظاهرها» ثم يزعم الزاعم أن مراده: لا معنى لها! فأبي ظهر يبقى بعد ذلك؟

أو يقال: بأن مراده بالظاهر المعنى المؤول! فيضرب بمصطلح أهل اللغة والأصول عرض الحائط! ويسمى المعنى البعيد أو المحتمل ظاهراً وهو: المؤول أو المجمل أو خلاف الظاهر!

ومثل القول في «الظاهر» القول في «الحقيقة» فكل من نطق بأن الخبر يُجرى على حقيقته، فقد أثبت له «معنى» سواء كان المعنى لغوياً أو عرفياً أو شريعياً، ولا يستقيم الفهم ولا نظام الكلام بالقول بأن هذا النص يُجرى على حقيقته ثم يقال: بلا معنى! فإن هذا عين التناقض.

وأخبار الصفات تُجرى على حقيقتها اللغوية والشريعة بل وعرفية أيضاً! لأن حقيقتها:

[١] لغوية بنص قول الله تعالى: ﴿وَهَذَا لِسَانٌ عَرَبِيٌّ مُبِينٌ﴾ [النحل:

[٢] وشرعيةً بالقاعدة الربانية الكلية في التنزيه: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] و ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [النحل: ٦٠].

[٣] وعرفيةً بما علم بالاضطرار عند أبسط العامة أن الخالق غير المخلوق بما هو مغروس في الفطر السليمة، ولهذا قال غير واحد من السلف بأن الصفات تثبت على ما يقر في قلوب العامة كما تقدم في كلام يزيد بن هارون، وكذلك جاء عن القعبي، وهو ما سماه الجويني وغيره: «دين العجائز» لما فيه من مقابلة النص بالقبول والتسليم مع التنزيه والتوحيد لله تعالى.

فالحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية تجتمع في نصوص الصفات عند من عافاه الله من رواسب التجهيم والاعتزال، وتوهم التشبيه والتجسيم. وعامة من جاء في كلامه إجراء الأخبار على ظاهرها من أهل العلم كالحطابي والخطيب البغدادي فإن كلامه في إثبات تلك الحقائق مع التنزيه، فهذا أبو بكر أحمد بن عمرو بن أبي عاصم الشيباني يقول: «جميع ما في كتابنا كتاب السنة الكبير الذي فيه الأبواب من الأخبار التي ذكرنا أنها توجب العلم فنحن نؤمن بها لصحتها، وعدالة ناقلها، ويجب التسليم لها على ظاهرها، وترك تكلف الكلام في كيفيةها»<sup>(١)</sup>.

(١) "العلو" (ص ١٩٧).

ويقول أبو سُلَيْمَانَ الحَطَّابِيُّ البُسْتِيُّ صاحبُ "معالم السنن" في "كتاب الغنية عن الكلام وأهله" له قال: «فأما ما سألت عنه من الكلام في الصفات، وما جاء منها في الكتاب والسنن الصحيحة، فإنَّ مذهب السلف: إثباتها، وإجراؤها على ظاهرها، ونفي الكيفية، والتشبيه عنها»<sup>(١)</sup>.

وهذا أبو يعلى محمد بن الحسين بن الفراء البغدادي الحنبلي والذي يرى الكتاب أنه العمدة في المذهب عقيدة وفروعاً، يقول في "كتاب إبطال التأويلات": «لا يجوز ردُّ هذه الأخبار ولا التشاغل بتأويلها، والواجب حملها على ظاهرها، وأنها صفات لله عزَّ وجلَّ، لا تُشَبَّه بسائر صفات الموصوفين بها من الخلق».

وقال: «ويدلُّ على إبطال التأويل أن الصحابة ومن بعدهم حملوها على ظاهرها، ولم يتعرَّضوا لتأويلها، ولا صرفها عن ظاهرها، فلو كان التأويل سائغاً لكانوا إليه أسبق لما فيه من إزالة التشبيه»<sup>(٢)</sup>.

فأيُّ ظاهرٍ في كلام لا معنى له كما يقوله أهل التجهيل؟ ولم يعب أبو يعلى على أهل التأويل صرف الأخبار عن ظاهرها، إلا ولها عنده ظاهرٌ مُرادٌ على الوجه اللائق بالله سبحانه.

ولما نقل أبو يعلى إنكار أبي إسحاق إبراهيم بن أحمد ابن شافلا البزار (ت: ٣٦٩هـ) لما رواه حنبل بن إسحاق عن الإمام أحمد في تفسير قوله

(١) السابق (ص ٢٣٦).

(٢) "كتاب إبطال التأويل" (ص ٤٣، ٧١).



تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ [الفجر: ٢٢] بقدرته، قَالَ أَبُو يَعْلَى: «وَأَرَادَ أَبُو إِسْحَاقَ بِذَلِكَ أَنَّ مَذْهَبَهُ حَمَلَ الْآيَةَ عَلَى ظَاهِرِهَا فِي مَجِيءِ الذَّاتِ هَذَا ظَاهِرٌ كَلَامِهِ وَاللَّهُ أَعْلَمُ»<sup>(١)</sup>.

وبالمُنَاسَبَةِ نَقَلَ ابْنُ أَبِي يَعْلَى فِي "طَبَقَاتِ الْحَنَابِلَةِ" مُنَازَرَةً نَافِعَةً قَاطِعَةً لِأَبِي إِسْحَاقَ ابْنِ شَاقِلَا مَعَ أَبِي سُلَيْمَانَ الدَّمَشْقِيِّ، حَقَّهَا أَنْ تُنَشَرَ وَيُعْتَنَى بِهَا لِمَا فِيهَا مِنَ الْفَوَائِدِ الْعَقْدِيَّةِ وَالْحَدِيثِيَّةِ، وَكَانَ مِمَّا قَالَ ابْنُ شَاقِلَا: «ثُمَّ قُلْتُ لَهُ: هَذِهِ الْأَحَادِيثُ تَلَقَّاهَا الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ يَمْنَعَهَا وَلَا يَتَأَوَّلَهَا وَلَا يُسْقِطَهَا، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ لَوْ كَانَ لَهَا مَعْنَى عِنْدَهُ غَيْرُ ظَاهِرِهَا لَبَيَّنَّهٗ، وَلَكَانَ الصَّحَابَةُ حِينَ سَمِعُوا ذَلِكَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ سَأَلُوهُ عَنْ مَعْنَى غَيْرِ ظَاهِرِهَا فَلَمَّا سَكَتُوا وَجَبَ عَلَيْنَا أَنْ نَسْكُتَ حَيْثُ سَكَتُوا وَنَقْبُلُ طَوْعًا مَا قَبِلُوا»<sup>(٢)</sup>.

وَقَالَ الْإِمَامُ الْحَافِظُ أَبُو الْقَاسِمِ إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضْلِ التَّيْمِيِّ الطَّلْحِيُّ الْأَصْبَهَانِيُّ مُصَنِّفُ "الترغيب والترهيب" وَقَدْ سُئِلَ عَنْ صِفَاتِ الرَّبِّ، فَقَالَ: «مَذْهَبُ مَالِكٍ وَالثَّوْرِيِّ وَالْأَوْزَاعِيِّ وَالشَّافِعِيِّ وَحَمَادِ بْنِ سَلْمَةَ وَحَمَادِ بْنِ زَيْدٍ وَأَحْمَدَ وَيَحْيَى بْنَ سَعِيدِ الْقَطَّانِ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ مَهْدِيٍّ وَإِسْحَاقَ بْنَ رَاهَوِيَةَ: أَنَّ صِفَاتِ اللَّهِ الَّتِي وَصَفَ بِهَا نَفْسَهُ وَوَصَفَهُ بِهَا رَسُولُهُ مِنَ السَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْوَجْهِ وَالْيَدَيْنِ وَسَائِرِ أَوْصَافِهِ إِنَّمَا هِيَ عَلَى

(١) "إبطال التأويل" (ص ١٣٢).

(٢) "طبقات الحنابلة" (٢/ ١٢٨-١٣٨).

ظَاهِرَهَا الْمَعْرُوفِ الْمَشْهُورِ، مِنْ غَيْرِ كَيْفٍ يُتَوَهَّمُ فِيهَا، وَلَا تَشْبِيهِ، وَلَا تَأْوِيلٍ، قَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: «كُلُّ شَيْءٍ وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقِرَاءَتُهُ تَفْسِيرُهُ» ثُمَّ قَالَ: «أَيُّ هُوَ هُوَ عَلَى ظَاهِرِهِ لَا يَجُوزُ صَرْفُهُ إِلَى الْمَجَازِ بِنَوْعٍ مِنَ التَّأْوِيلِ»<sup>(١)</sup>.  
فَمَا هُوَ «الظَّاهِرُ» «المَعْرُوفُ» «المَشْهُورُ» غَيْرِ السَّابِقِ إِلَى الْأَفْهَامِ مِنَ الْمَعَانِي؟

وَكَلَامُهُمْ كَذَلِكَ فِي إِبْطَاتِ «الْحَقِيقَةِ» الْمُنَافِيَةِ لِلْمَجَازِ كَثِيرٌ جَدًّا.

<sup>(١)</sup> "العلو للعلي الغفار" (ص ٢٦٣).

## فصل

ثم قَالَ الْكَاتِبُ فِي دَعْوَاهُ، بَأَنَّ السَّلَفِيَّيْنَ لَمْ يَفْهَمُوا كَلَامَ الْإِمَامِ أَحْمَدَ وَأَصْحَابِهِ: «خلط كلام الحنابلة في الصفات بعضه ببعض، واستنتاج أن التفويض ليس مذهباً لهم من أجل ما يقررونه من إثبات المعنى في بعض الصفات؛ كصفة الكلام! وهذا راجع لما تقرر عند هؤلاء الفضلاء من أن القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر، كما درسوه في "التدمرية" والحق أن الأمر ليس كذلك عند المذاهب الأخرى، فهذه القاعدة غير مسلمة عندهم، ومنهم الحنابلة، فهم يفرقون بين المحكم من الصفات؛ كالعلو والكلام، وبين المتشابه؛ كاليد والوجه، وعليه فليس من أثبت المعنى في القسم الأول هو مثبت للمعنى في القسم الثاني، فهذا خبط شنيع في تحرير مذهب القوم!».

فيقال:

بَلِ الْخَبْطُ الشَّنِيعُ، وَفَرَطُ التَّضْيِيعِ إِنَّمَا هُوَ فِي سُوءِ فَهْمِ كَلَامِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَالْإِيمَانِ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَالْكَفْرِ بِبَعْضِ، وَالتَّفْرِيقِ بَيْنَ التَّنْفِيقَاتِ، وَعَدَمِ الصِّدْقِ فِي حِكَايَةِ الْأَقْوَالِ وَنَسْبَتِهَا إِلَى أَصْحَابِهَا.

فَمَا قَرَّرَهُ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي "الرِّسَالَةِ التَّدْمِرِيَّةِ" مِنْ أَنَّ الْقَوْلَ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الْبَعْضِ الْآخَرَ، هُوَ مَا عَلَيْهِ إِجْمَاعُ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَاتَّفَقَتْ عَلَيْهِ نُصُوصُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى، وَذَلِكَ لِأَنَّ مَا وَرَدَ عَنْهُمْ فِي الْكَلَامِ فِي الصِّفَاتِ إِنَّمَا وَرَدَ عَلَى وَجْهِ

الْعُمُومِ، مِنْ غَيْرِ تَقْسِيمٍ لِلصِّفَاتِ إِلَى مُحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ كَمَا زَعَمَ هَذَا الْكَاتِبُ  
وَمِنْ سَلَفِهِ مِنْ أَهْلِ الضَّلَالِ، وَمَنْ تَأَمَّلَ كَلَامَ أَهْلِ السُّنَّةِ قَاطِبَةً يَجِدُهُمْ لَمْ  
يُفَرِّقُوا بَيْنَ الْعِلْمِ وَالْقُدْرَةِ وَالْعُلُوِّ وَالْوَجْهِ وَالْيَدِ، فَكُلُّ الصِّفَاتِ عِنْدَهُمْ  
تَقَابُلٌ بِأَصْلِ وَاحِدٍ، لَا فَرْقَ بَيْنَ صِفَةٍ وَأُخْرَى.

قَالَ الْخَلَّالُ: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ الْمُرُوزِيُّ، رَحِمَهُ اللَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ  
الْأَحَادِيثِ الَّتِي تَرُدُّهَا الْجَهْمِيَّةُ فِي الصِّفَاتِ وَالرُّؤْيَا وَالْإِسْرَاءِ وَقِصَّةِ  
الْعَرْشِ، فَصَحَّحَهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ، وَقَالَ: «قَدْ تَلَقَّيْتَهَا الْعُلَمَاءُ بِالْقَبُولِ، نُسَلِّمُ  
الْأَخْبَارَ كَمَا جَاءَتْ».

قَالَ: فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّ رَجُلًا اعْتَرَضَ فِي بَعْضِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ كَمَا جَاءَتْ  
فَقَالَ: يُجْنَفِي، وَقَالَ: «مَا اعْتَرَضُهُ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، يُسَلِّمُ الْأَخْبَارَ كَمَا  
جَاءَتْ؟»<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ الْمُرُوزِيُّ، قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ أَحَادِيثِ الصِّفَاتِ، قَالَ:  
«نُيْمَرُهَا كَمَا جَاءَتْ» رَوَاهُ ابْنُ بَطَّةٍ<sup>(٢)</sup>.

فَتَأَمَّلْ كَيْفَ أَنْكَرَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَلَى مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ أَخْبَارِ الصِّفَاتِ، وَبَيَّنَّ أَنَّ  
الْقَوْلَ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الْبَعْضِ الْآخَرَ لَا يُجْنَفِي مِنْهَا شَيْءٌ.

وَقَالَ الْخَلَّالُ: سُئِلَ -أَيُّ الْإِمَامِ أَحْمَدَ- قَبْلَ مَوْتِهِ بِيَوْمٍ عَنِ أَحَادِيثِ  
الصِّفَاتِ فَقَالَ: «نُيْمَرُهَا كَمَا جَاءَتْ وَيُؤْمَنُ بِهَا وَلَا يُرَدُّ مِنْهَا شَيْءٌ إِذَا كَانَتْ

(١) "السنة" (١/ ٢٤٦).

(٢) "الإبانة" (٧/ ٣٢٧).

بَأْسَانِيَدٍ صَحَاحٍ وَلَا يُوصَفُ اللَّهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ بِلا حَدٍّ وَلَا غَايَةٍ  
 ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] وَمَنْ تَكَلَّمَ فِي  
 مَعْنَاهُمَا ابْتَدَعَ<sup>(١)</sup>.

وهذا كلامٌ عامٌّ في كلِّ الصِّفَاتِ من غيرِ تَقْسِيمِهَا إلى مُحْكَمٍ ومُتَشَابِهٍ،  
 فدلَّ على أنَّ القولَ في بعضِ الصِّفَاتِ كالقولِ في البعضِ الآخرِ.  
 وَرَوَى الخَلَّالُ عن الوليدِ بنِ مُسلمٍ، قَالَ: سَأَلْتُ سُفْيَانَ، والأوزاعيَّ  
 ومالكَ بنِ أنسٍ والليثَ بنِ سعدٍ عن هذه الأحاديثِ؟ فقالوا: «نُومِرُهَا كَمَا  
 جَاءَتْ»<sup>(٢)</sup>.

ومرادُهُ أَحَادِيثُ الصِّفَاتِ عُمُومًا، فَكَانَتِ القَاعِدَةُ واحدةً؛ في كُلِّ  
 الصِّفَاتِ فالقولُ في صِفَةٍ كالقولِ في كُلِّ الصِّفَاتِ.  
 وَكَذَلِكَ قَالَ جَمَاعَةٌ من السَّلَفِ، وَلَمْ يُقَسِّمُوا الكَلَامَ في الصِّفَاتِ إلى  
 قِسْمَيْنِ: «مُحْكَمٍ ومُتَشَابِهٍ!».  
 قَالَ أَبُو هَلَالٍ: سَأَلَ رَجُلٌ الحَسَنَ عن شَيْءٍ من صِفَةِ الرَّبِّ عَزَّ وَجَلَّ،  
 فَقَالَ: «أَمْرُوهَا بِلا مِثَالٍ».  
 وَقَالَ وَكَيْعٌ: «أَدْرَكْتُ إِسْمَاعِيلَ بنَ أَبِي خَالِدٍ وَسُفْيَانَ وَمِسْعَرًا، يُحَدِّثُونَ  
 بِهذهِ الأحاديثِ، وَلَا يُفَسِّرُونَ شَيْئًا» أَي لا يُؤوَلُونَ شَيْئًا مِنْهَا.

<sup>(١)</sup> "عقيدة الخلال" (ص ١٢٧).

<sup>(٢)</sup> "السنة" (١/ ٢٥٩).

وَقَالَ الْأَوْزَاعِيُّ: سُئِلَ مَكْحُولٌ وَالزُّهْرِيُّ عَنْ تَفْسِيرِ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ،  
فَقَالَا: «أَمْرُوهَا عَلَى مَا جَاءَتْ».

وَقَالَ الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ: سَأَلْتُ الْأَوْزَاعِيَّ وَمَالِكًا وَسُفْيَانَ وَلَيْثًا عَنْ هَذِهِ  
الْأَحَادِيثِ الَّتِي فِيهَا الصِّفَةُ وَالْقُرْآنُ، فَقَالُوا: «أَمْرُوهَا بِمَا كَيْفَ».  
وَقَالَ ابْنُ عُيَيْنَةَ: «مَا وَصَفَ اللَّهُ بِهِ نَفْسَهُ فَقِرَاءَتُهُ تَفْسِيرُهُ، لَيْسَ لِأَحَدٍ أَنْ  
يُفَسِّرَهُ إِلَّا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ»<sup>(١)</sup>.

وَرَوَى الذَّهَبِيُّ فِي "الْعُلُو" عَنْ أَحْمَدَ بْنِ نَصْرٍ؛ قَالَ سَأَلْتُ سُفْيَانَ بْنَ  
عُيَيْنَةَ وَأَنَا فِي مَنْزِلِهِ بَعْدَ الْعَتَمَةِ، فَجَعَلْتُ أُلْحِقُ عَلَيْهِ فِي الْمَسْأَلَةِ، فَقَالَ: «دَعْنِي  
أَتَنَفَّسَ»، فَقُلْتُ كَيْفَ حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «أَنَّ اللَّهَ يُحْمِلُ السَّمَاوَاتِ  
عَلَى أَصْبَعٍ وَالْأَرْضِينَ عَلَى أَصْبَعٍ»، وَحَدِيثُ: «إِنَّ قُلُوبَ الْعِبَادِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ  
مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ»، وَحَدِيثُ: «أَنَّ اللَّهَ يَعْجَبُ»، أَوْ: «يَضْحَكُ» مِمَّنْ يَذْكُرُهُ  
فِي الْأَسْوَاقِ، فَقَالَ سُفْيَانُ: «هِيَ كَمَا جَاءَتْ نُقِرُّ بِهَا وَنُحَدِّثُ بِهَا بِمَا  
كَيْفَ»<sup>(٢)</sup>.

فَتَأَمَّلْ كَيْفَ جَعَلَ الْقَاعِدَةَ عَامَّةً فِي كُلِّ الصِّفَاتِ.

وَرَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ فِي "السُّنَّةِ" أَحْمَدَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ، سَمِعْتُ وَكَيْعًا  
يَقُولُ: «نُسِّلِمُ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ كَمَا جَاءَتْ وَلَا نَقُولُ كَيْفَ كَذَا وَلَا لِمَ كَذَا»،  
يَعْنِي مِثْلَ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ: «إِنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُحْمِلُ السَّمَاوَاتِ عَلَى

<sup>(١)</sup> وما قبله من "تفسير ابن رجب" (٢ / ٥٧٩).

<sup>(٢)</sup> "العلو" (ص ١٥٦).

أَصْبِعَ، وَالْجِبَالَ عَلَى أَصْبِعٍ»، وحديثُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «قَلْبُ ابْنِ آدَمَ بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصْبَاعِ الرَّحْمَنِ» ونحوها من الأحاديث<sup>(١)</sup>.

وَقَالَ حَنْبَلٌ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ -الإمامَ أحمدَ- يَقُولُ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «يَضَعُ قَدَمُهُ» نُوْمِنُ بِهِ، وَلَا تَرُدُّ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ مَا قَالَ، بَلْ نُوْمِنُ بِاللَّهِ، وَبِمَا جَاءَ بِهِ الرَّسُولُ ﷺ، قَالَ اللَّهُ: ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧]<sup>(٢)</sup>.

فَجَعَلَ الإِمَامُ أَحْمَدُ القَاعِدَةَ كَلِيَّةً فِي كُلِّ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَلَمْ يُقَسِّمْ مَا وَرَدَ مِنْ أَخْبَارِ الصِّفَاتِ إِلَى مُحْكَمٍ وَمُتَشَابِهٍ.

وَقَالَ حَنْبَلٌ أَيْضاً: قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ فِي الرُّؤْيِيَةِ، قَالَ: «أَحَادِيثُ صِحَاحُ، نُوْمِنُ بِهَا وَنُقِرُّ، وَكُلُّ مَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِأَسَانِيدٍ جَيِّدَةٍ نُوْمِنُ بِهِ وَنُقِرُّ»<sup>(٣)</sup>.

وَرَوَى الآجُرِّيُّ فِي "الشَّرِيعَةِ" عَنِ المَّرْوَذِيِّ: أَرْسَلَ أَبُو بَكْرٍ وَعُثْمَانُ ابْنَا أَبِي شَيْبَةَ إِلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ يَسْتَأْذِنَانِهِ فِي أَنْ يُحَدِّثَا بِهِ هَذِهِ الأَحَادِيثَ الَّتِي تَرُدُّهَا الجَهْمِيَّةُ، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «حَدِّثُوا بِهَا فَقَدْ تَلَقَّاهَا العُلَمَاءُ بالقَبُولِ»، وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ: «تُسَلِّمُ الأَخْبَارُ كَمَا جَاءَتْ»<sup>(٤)</sup>.

فَكُلُّ أَخْبَارِ الصِّفَاتِ عِنْدَ الإِمَامِ أَحْمَدَ مَسْلُكُهُ فِيهَا وَاحِدٌ، وَهُوَ الإِيَانُ

(١) "السنة" (١/ ٢٦٧).

(٢) "طبقات الحنابلة" (١/ ٣٨٦).

(٣) "شرح أصول الاعتقاد" (٣/ ٥٦٢).

(٤) "الشريعة" (٣/ ١١٥٥).

والإقرارُ بها، فبأيِّ دليلٍ فرَّقوا مذهبَ الإمامِ أحمدَ فيما زعموه إلى مُحْكَمِ  
الصِّفَاتِ ومُتَشَابِهَهَا؟

وذكرَ السَّجْزِيُّ في "رسالته إلى أهل زبيد" ما فسَّره -أي أوَّلُه الكَلَّابِيَّة  
ومن قال بقولهم- من الصِّفَاتِ وذكَّرِ القَبْضَةَ والإصْبَحَ والصَّحِكَ  
والغَضَبِ والرِّضَى، ثُمَّ قَالَ: «وقد نطق القرآنُ بأكثره، وعند أهل الأثر أنها  
صِفَاتُ ذَاتِهِ لا يُفسَّرُ منها إلا ما فسَّره النَّبِيُّ ﷺ أو الصَّحَابِيُّ، بل نُمرُّ هذه  
الأحاديثَ على ما جاءتْ بعدَ قبولها والإيمانِ بها والاعتقادِ بِمَا فيها بلا  
كَيْفِيَّةٍ»<sup>(١)</sup>، فنقَى الكَيْفِيَّةَ ولمْ ينفِ المعنى، ومعنى قوله: «لا يُفسَّر» مرادُه  
التفسيرُ المنفِيُّ عند أهلِ السُّنَّةِ وهو: التَّأْوِيلُ بمصطلحِ المتأخِّرينَ، ولذا قال  
بعد ذلك: «ولأبي بكرِ ابنِ فوركِ الأصبهانيُّ كتابانِ في تفسيرِ ما وردَ في  
القرآنِ من الصِّفَاتِ، ومعنى ما جاءَ في الحديثِ الصحيحِ منها ما يُخالفُ ..  
أهل السنة»<sup>(٢)</sup>.

وابن فورك من أهلِ التَّأْوِيلِ مَن سَلَكَ مَسَلَكَ الأشْعَرِيِّ في الصِّفَاتِ.  
فهذا وما شابهه من كلامِ الأئمَّةِ الأعلامِ جاءَ على عُمومِهِ من أخبارِ  
الصِّفَاتِ لمْ يُفرِّقوا فيه بينَ صِنْفَةٍ وأُخْرَى، وجعلوا القولَ في البابِ واحدَ،  
ولم يجعل أحدٌ من الصَّحَابَةِ ولا التَّابِعِينَ ولا الأئمَّةِ المرُضِيِّينَ آياتِ  
الصِّفَاتِ من قبيلِ المُتَشَابِهِ، كما قال ابنُ القيم: «ولم يُعرفَ عن أحدٍ من

<sup>(١)</sup> "رسالة السجزي إلى أهل زبيد" (ص ٢٦٧).

<sup>(٢)</sup> السابق (ص ٢٦٩).



الصَّحَابَةَ قَطُّ أَنَّ الْمُتَشَابِهَاتِ آيَاتِ الصِّفَاتِ، بَلِ الْمُنْقُولِ عَنْهُمْ يَدُلُّ عَلَى خِلَافِ ذَلِكَ، فَكَيْفَ تَكُونُ آيَاتُ الصِّفَاتِ مُتَشَابِهَةً عِنْدَهُمْ، وَهُمْ لَا يَتَنَازَعُونَ فِي شَيْءٍ مِنْهَا، وَآيَاتُ الْأَحْكَامِ هِيَ الْمُحْكَمَةُ وَقَدْ وَقَعَ بَيْنَهُمُ النَّزَاعُ فِي بَعْضِهَا وَإِنَّمَا هَذَا قَوْلُ بَعْضِ الْمُتَأَخِّرِينَ<sup>(١)</sup>.

وَلَيْسَ فِي آيَاتِ الصِّفَاتِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ إِلَّا مِنْ جِهَةِ الْكَيْفِيَّاتِ، وَمِنْهُ قَوْلُ الْإِمَامِ مَالِكٍ عَنِ الْاسْتِوَاءِ لَمَّا سُئِلَ عَنِ كَيْفِيَّتِهِ، قَالَ: «وَالكَيْفُ غَيْرُ مَعْقُولٍ» أَي لَا تَبْلُغُهُ عَقُولُنَا، وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمَاجْشُونِ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُمْ مِنَ السَّلَفِ بَأَنَّا لَا نَعْلَمُ كَيْفِيَّةَ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ بِهِ عَنْ نَفْسِهِ وَإِنْ كُنَّا نَعْلَمُ تَفْسِيرَهُ وَمَعْنَاهُ.

فَالكَيْفُ يُسَكَّتُ عَنْهُ، لِأَنَّهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي يُوَكَّلُ عِلْمُهُ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى عَمَلًا بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخْرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران: ٧].

وَذَلِكَ لِأَنَّ التَّكْيِيفَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِرُؤْيَةِ الشَّيْءِ أَوْ رُؤْيَةِ مَثِيلِهِ، وَاللَّهُ تَعَالَى لَا يَرَاهُ أَحَدٌ فِي الدُّنْيَا، وَجَلَّ أَنْ يَكُونَ لَهُ مَثِيلٌ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

<sup>(١)</sup> "الصواعق المرسله" (١/ ٢١٣).

فالمُحَكَّم يُقَابَلُ بِالْقَبُولِ وَالْإِمْتِثَالِ وَالْعَمَلِ، كَمَا جَاءَ فِي غَيْرِ أَثَرٍ وَخَيْرِ بَدَلٍ: «الْعَمَلُ بِمُحَكَّمِهِ»، وَأَمَّا الْمُتَشَابِهُ فَيُقَابَلُ بِقَبُولِ نَصِّهِ وَالْإِيمَانِ بِهِ، وَأَمَّا الْعَمَلُ فَيُوقَفُ عَلَى بَيَانِ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ.

وَلَمَّا كَانَ الْإِيمَانُ قَوْلٌ وَعَمَلٌ، كَانَ كُلُّ مُحَكَّمٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى يُقَابَلُ بِالْقَوْلِ وَالْعَمَلِ، وَمَا كَانَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ فَيُقَابَلُ بِالْإِقْرَارِ بِهِ فِي:

[١] الْأَخْبَارِ كَكَيْفِيَّةِ الصِّفَاتِ وَسَائِرِ الْغَيْبِيَّاتِ.

[٢] وَكَذَلِكَ فِي الْأَحْكَامِ، حَتَّى يَرِدَ الدَّلِيلُ الْمُبِينُ لَهُ أَوْ النَّاسِخُ فَيَعُودُ مُحَكَّمًا يُوجِبُ الْعَمَلَ لَزَوَالِ الْأَشْتِبَاهِ، وَلِذَلِكَ تَدَوَّرَ كَثِيرٌ مِنْ تَفَاسِيرِ السَّلَفِ فِيهَا ذَكَرَهُ أَبُو جَعْفَرِ ابْنِ جَرِيرِ الطَّبْرِيِّ وَغَيْرُهُ عَلَى تَفْسِيرِ الْمُتَشَابِهِ بِمَا لَا يُعْمَلُ بِهِ، كَمَا رَوَى عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ وَالرَّبِيعِ وَالضَّحَّاكِ وَغَيْرِهِمْ مِنْ تَفْسِيرِ الْمُتَشَابِهِ مِنَ الْقُرْآنِ بَدَلٍ: «مَسْئُوعُهُ، وَمُقَدَّمُهُ، وَمُؤَخَّرُهُ، وَأَمْثَالِهِ، وَأَقْسَامِهِ، وَمَا يُؤْمَنُ بِهِ، وَلَا يُعْمَلُ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

وَلِذَلِكَ عَدَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ الْكَثِيرَ مِنْ نُصُوصِ الْوَعِيدِ مِنَ الْمُتَشَابِهِ، أَيْ الَّذِي يُؤْمَنُ بِهِ وَيُقَرَّرُ، وَإِنْ كَانَ لَا يُطْلَقُ الْعَمَلُ بظَاهِرِهِ.

وَمِنْ حَمَلِ مَعْنَى الْمُتَشَابِهِ عَلَى مَا احْتَمَلَ أَكْثَرُ مِنْ مَعْنَى، لَمْ يَنْفِ الْمَعْنَى، وَإِنَّمَا أَثَبَّتْ أَكْثَرُ مِنْ مَعْنَى، وَلَا يَزُولُ الْأَشْتِبَاهُ إِلَّا بِقَرِينَةٍ شَرْعِيَّةٍ أُخْرَى يُحْمَلُ بِهَا الْمُتَشَابِهُ عَلَيْهَا، وَتُحَقِّقُ الْمَعْنَى الْمَرَادَ دُونَ غَيْرِهِ.

(١) "تفسير الطبري" (٥ / ١٩٣).

ولم يرد عن أحد من السلف من فسّر المُتَشَابِهَ بـ: «خفي المعنى»، فَمَا تَشَابَهَ مِنْ كَلَامِ اللَّهِ لَا يَزُولُ عَنْهُ الْإِحْكَامُ وَالْبَيَانُ وَالْكَمَالُ فِي الْمَعْنَى وَاللَّفْظِ وَالْبَيَانِ وَالْبَلَاغَةِ وَالْتَّرْكِيبِ، فَكَمَالُ الْبَيَانِ لَا يُفَارِقُهُ وَلَوْ تَرَدَّدَ الْمَعْنَى، كَمَا سَيَأْتِي نَقْلُهُ عَنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ رَحِمَهُ اللَّهُ.

"ولم يقل في المُتَشَابِهِ لَا يَعْلَمُ تَفْسِيرَهُ وَمَعْنَاهُ إِلَّا اللَّهُ وَإِنَّمَا قَالَ: ﴿وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٧] وهذا هو فصل الخطاب بين المتنازعين في هذا الموضع فإن الله أخبر أنه لا يعلم تأويله إلا هو. والوقف هنا على ما دل عليه أدلة كثيرة وعليه أصحاب رسول الله ﷺ وجمهور التابعين وجماهير الأمة. ولكن لم ينف علمهم بمعناه وتفسيره بل قال: ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ إِلَيْكَ مُبَارَكٌ لِيَدَّبَّرُوا آيَاتِهِ﴾ [ص: ٢٩]، وهذا يعنى الآيات المحكمات، والآيات المتشابهات وما لا يعقل له معنى لا يتدبر، وقال: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ﴾ [النساء: ٨٢] ولم يستثن شيئاً منه نهى عن تدبره، والله ورسوله إنما ذم من اتبع المُتَشَابِهَ: ابتغاء الفتنة وابتغاء تأويله، فأما من تدبر المحكم والمتشابه كما أمره الله وطلب فهمه ومعرفة معناه فلم يذمه الله بل أمر بذلك ومدح عليه".

ولذلك سمى الإمام أحمد ما استدلت به الزنادقة من آيات القرآن الكريم بالمُتَشَابِهِ، ثم ذكر ما استدلكوا به، ثم أجاب عنه، فصار واضح المعنى، وزال عنه الاشتباه.

فدل على أنه ليس في المُتَشَابِهِ ما لا معنى له، ولكن هو على ضربين:

أَوْهَمًا: متردّد المعنى؛ كما قال ابن هانئ في "مسائله": قلت لأبي عبد الله: كَيْفَ لِلرَّجُلِ أَنْ يَعْرِفَ الْمُتَشَابِهَ مِنَ الْمُحْكَمِ؟ قَالَ: «الْمُتَشَابِهُ: الَّذِي يَكُونُ فِي مَوْضِعٍ كَذَا، وَفِي مَوْضِعٍ كَذَا، مُخْتَلِفٍ، وَالْمُحْكَمُ: الَّذِي لَيْسَ فِيهِ اخْتِلَافٌ»<sup>(١)</sup>.

وَيَدْخُلُ تَحْتَ هَذَا: «الْمَنْسُوخُ» فَإِنَّ الْمَعْنَى مُتْرَدِّدٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَاسِخِهِ، فَيُسْتَبَاهُ عَلَى مَنْ لَا يَعْلَمُ بِالنَّسْخِ، وَيُرْوَى الْأَشْتِبَاهُ عَمَّنْ عَلِمَ بِهِ. وَيَدْخُلُ تَحْتَهُ مَا يُشْكِلُ مِنْ آيِ الْقُرْآنِ وَحَدِيثِ النَّبِيِّ ﷺ، فَهُوَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ، وَالنَّاسُ فِي مُقَابَلَتِهِ عَلَى فِرْيَقَيْنِ:

فِرْيَقٌ: يَنْبُتُ عَلَى الْمُحْكَمِ، الْوَاضِحِ الْمَعْنَى، وَبِهِ يَقُولُ وَيَعْمَلُ، وَيَلْتَمِسُ الْجَوَابَ عَمَّا اشْتَبَهَ وَأَشْكَلَ بِالْجَمْعِ أَوْ التَّرْجِيحِ، لِكَيْ لَا يَضْرِبُ الْوَحْيَ بَعْضَهُ بِبَعْضٍ، وَعَلَى هَذَا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ فِي وَقَائِعِ عِدَّةٍ أزالَ فِيهَا الْإِشْكَالَ وَالْأَشْتِبَاهَ عَنِ الصَّحَابَةِ ﷺ، وَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ وَأُئِمَّةُ الدِّينِ فِي حَلِّ الْمَشْكِالِ الْمُشْتَبِهَةِ مِنَ الْقُرْآنِ وَالسُّنَّةِ.

فَإِنْ تَعَدَّرَ عَلَيْهِمُ الْجَمْعُ وَرَفَعُ الْإِشْكَالِ وَالْأَشْتِبَاهِ: تَوَقَّفُوا فِيهِ؛ وَسَكَتُوا عَنْهُ، وَاقْتَصَرُوا عَلَى الْإِيمَانِ بِهِ، وَتَرَكَوا الْخَوْضَ فِيهِ كَمَا يَتْرُكُونَ الْمُشْتَبِهَاتِ الَّتِي جَاءَ ذِكْرُهَا فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «الْحَلَالُ بَيْنَ وَالْحَرَامِ بَيْنَ»، وَبَيْنَهُمَا أُمُورٌ مُشْتَبِهَاتٌ»، وَكَمَا نَقَلَ ابْنُ أَبِي يَعْلَى "طبقات الحنابلة" عن أحمد

(١) "مسائل ابن هانئ" (٩٩١٧).

ابن أبي عبدة، قَالَ: كُنْتُ عِنْدَ أَبِي زُرْعَةَ فَسَأَلْتُهُ عَنِ مَسَائِلَ، وَكَانَ فِيهَا سَأَلْتُهُ عَنِ الْمُتَشَابِهِ، فَقَالَ لِي: مَا يَقُولُ فِيهَا صَاحِبُكَ - يَعْنِي: أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ -؟ قُلْتُ: يَذْهَبُ إِلَى حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ: «الْإِثْمُ حَوَازُ الْقُلُوبِ»، فَقَالَ: سُبْحَانَ اللَّهِ مَا أَشْبَهُهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ إِلَّا بِالْبَازِيِّ يَنْقُضُ عَلَى الصَّيْدِ مِنْ فَوْقِهِ<sup>(١)</sup>.

وَمَعْنَى: «حَوَازُ الْقُلُوبِ» أَي مَا يَحْزُرُ فِي الْقَلْبِ وَيُسْتَبَهُ عَلَيْهِ، فَالسَّلَامَةُ فِي تَرْكِهِ، وَتَرْكُ الْحَوْضِ فِيهِ، وَهَذَا اشْتِبَاهٌ نِسْبِيٌّ - بِالنِّسْبَةِ لِمَنْ تَوَقَّفَ فِيهِ - وَقَدْ يَتَبَيَّنُ مَعْنَاهُ لغيره، فَلَا يَكُونُ خَفِيَّ الْمَعْنَى مِنْ كُلِّ وَجْهِ كَمَا تَزْعُمُهُ الْمَفْوضَةُ فِي أَخْبَارِ الصِّفَاتِ.

وَتَسْمِيَةُ هَذَا النَّوعِ مُتَشَابِهًا لَمْ يُبْطَلْ ثُبُوتَ مَعْنَاهُ، وَلِذَلِكَ لَمَّا صَنَّفَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى الرَّدَّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ ذَكَرَ الْعَدِيدَ مِمَّا اسْتَدَلَّ بِهِ الْجَهْمِيَّةُ مِنْ "مُتَشَابِهِ الْقُرْآنِ" نَصَّ عَلَيْهِ وَسَمَّاهُ مُتَشَابِهًا، ثُمَّ بَيَّنَّ مَعْنَاهُ، فَدَلَّ عَلَى أَنَّ وَصْفَ الْكَلَامِ بِالْمُتَشَابِهِ لَا يَمْنَعُ الْعِلْمَ بِمَعْنَاهُ.

وَفَرِيقٌ: يَطْلُبُ الْمُشْتَبِهَ الْمُسْكَلَ، وَيَتْرُكُ الْمُحْكَمَ الْبَيِّنَ: ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ، وَهَذَا حَالُ الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ مِنْ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْأَهْوَاءِ، فَيَتْرُكُونَ النَّصَّ الْوَاضِحَ الْبَيِّنَ فِي الصِّفَاتِ وَالْأَحْكَامِ وَغَيْرِهَا، وَيَخْتَجُّونَ بِمَا تَشَابَهَ مِنْهُ.

(١) "طبقات الحنابلة" (١/ ٢٩٤).

والضرب الثاني: حقيقة الشيء وماله وكيفيته؛ فيما لا تبلغه الفكر، ولم يصل إليه النظر، وهو معنى "التأويل" في فهم السلف، فإن كان الكلام خبراً فتأويله وقوع المخبر به، وإن كان الكلام طلباً بأمرٍ أو نهي فتأويله بفعل المطلوب، "كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جِئْتَهُمْ بِكِتَابٍ فَصَّلْنَاهُ عَلَىٰ عِلْمٍ هُدًى وَرَحْمَةً لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ \* هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ يَقُولُ الَّذِينَ نَسُوهُ مِنْ قَبْلُ قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٥٢، ٥٣] فقد أخبر أنه فصل الكتاب، وتفصيله: بيانه وتمييزه، بحيث لا يشبهه ثم قال: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ﴾ أي ينتظرون ﴿إِلَّا تَأْوِيلَهُ يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلَهُ﴾ إلى آخر الآية، وإنما ذلك مجيء ما أخبر القرآن بوقوعه من القيامة وأشراطها: كالدابة ويأجوج ومأجوج وطلوع الشمس من مغربها، ومجيء ربك والمملك صفاً صفاً، وما في الآخرة من الصُحف والموازين والجنة والنار وأنواع النعيم والعذاب وغير ذلك، فحينئذ يقولون: ﴿قَدْ جَاءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِالْحَقِّ فَهَلْ لَنَا مِنْ شُفَعَاءَ فَيَشْفَعُوا لَنَا أَوْ نُرَدُّ فَنَعْمَلْ غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ﴾ [الأعراف: ٥٣]، وهذا القدر الذي أخبر به القرآن من هذه الأمور لا يعلم وقته وقدره وصفته إلا الله؛ فإن الله يقول: ﴿فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ [السجدة: ١٧] ويقول: «أَعَدَدْتُ لِعِبَادِي الصَّالِحِينَ مَا لَا عَيْنٌ رَأَتْ وَلَا أُذُنٌ سَمِعَتْ وَلَا خَطَرَ عَلَىٰ قَلْبِ بَشَرٍ»، وقال ابن عباس: «ليس في الدنيا مما في الجنة إلا الأسماء»؛ فإن الله قد أخبر أن في

الْجَنَّةِ خَمْرًا وَلَبَنًا وَمَاءً وَحَرِيرًا وَذَهَبًا وَفِضَّةً وَغَيْرَ ذَلِكَ وَنَحْنُ نَعْلَمُ قَطْعًا أَنَّ  
تِلْكَ الْحَقِيقَةَ لَيْسَتْ مِمَّاثِلَةً لِهَذِهِ بَلْ بَيْنَهُمَا تَبَايُنٌ عَظِيمٌ".

فَكُلُّ مَا أَخْبَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ مِمَّا هُوَ مِنْ قَبِيلِ الْمُتَشَابِهِ الَّذِي لَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا  
اللَّهُ، كَكَيْفِيَّةِ الصِّفَاتِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْمَغْيِبَاتِ مِنْ أُمُورِ الرُّوحِ وَالْقَبْرِ وَالْجَنَّةِ  
وَالنَّارِ، فَنُؤْمِنُ بِذَلِكَ كُلِّهِ، وَنَتَدَبَّرُ مَا جَاءَ فِي ذَلِكَ مِنْ آيَاتٍ وَأَحَادِيثَ،  
وَتَلِينُ بِهَا قُلُوبُ الْمُؤْمِنِينَ، وَتُوعَظُ، وَتَزِيدُهُمْ خَشْيَةً: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا مَا أُنزِلَ  
إِلَى الرَّسُولِ تَرَى أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَفُوا مِنَ الْحَقِّ يَقُولُونَ رَبَّنَا  
أَمَّا فَاكْتُبْنَا مَعَ الشَّاهِدِينَ﴾ [المائدة: ٨٣]، وَتَقِفُ عُقُولُهُمْ عَنْ تَوْهَمِ  
الْكَيْفِيَّاتِ مَهْمَا خَطَرَ فِي أَدْهَانِهِمْ فَالْوَاقِعُ بِخِلَافِهِ.

فَلَا تَلَازَمَ بَيْنَ الْعِلْمِ بِالْمَعْنَى وَحَقِيقَةِ الْكَيْفِيَّةِ، فَقَدْ يُعْلَمُ مَعْنَى مَا لَا يُعْلَمُ  
كَكَيْفِيَّتِهِ وَتَأْوِيلُهُ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿بَلْ كَذَّبُوا بِمَا لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ  
تَأْوِيلُهُ﴾ [يونس: ٣٩]، قَالَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةَ: «كَذَّبُوا بِالْقُرْآنِ الَّذِي  
لَمْ يُحِيطُوا بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ تَأْوِيلُهُ، فَفَرَّقَ بَيْنَ الْإِحَاطَةِ بِعِلْمِهِ وَبَيْنَ إِتْيَانِ  
تَأْوِيلِهِ، فَتَبَيَّنَ أَنَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يُحِيطَ أَهْلُ الْعِلْمِ وَالْإِيمَانِ بِعِلْمِهِ وَلَمَّا يَأْتِهِمْ  
تَأْوِيلُهُ، وَأَنَّ الْإِحَاطَةَ بِعِلْمِ الْقُرْآنِ لَيْسَتْ إِتْيَانُ تَأْوِيلِهِ، فَإِنَّ:

[١] الْإِحَاطَةُ بِعِلْمِهِ: مَعْرِفَةُ مَعَانِي الْكَلَامِ عَلَى التَّمَامِ.

[٢] وَإِتْيَانُ التَّأْوِيلِ نَفْسُ وَقُوعِ الْمُخْبَرِ بِهِ.

وَفَرَّقَ بَيْنَ مَعْرِفَةِ الْخَبَرِ وَبَيْنَ الْمُخْبَرِ بِهِ، فَمَعْرِفَةُ الْخَبَرِ هِيَ مَعْرِفَةُ تَفْسِيرِ

الْقُرْآنِ، وَمَعْرِفَةُ الْمُخْبَرِ بِهِ هِيَ مَعْرِفَةُ تَأْوِيلِهِ.

وَنُكِّتَهُ ذَلِكَ: أَنَّ الْخَبَرَ لِمَعْنَاهُ صُورَةٌ عِلْمِيَّةٌ وَجُودُهَا فِي نَفْسِ الْعَالِمِ - كَذَهْنِ الْإِنْسَانِ مِثْلًا - وَلِذَلِكَ الْمَعْنَى حَقِيقَةٌ ثَابِتَةٌ فِي الْخَارِجِ عَنِ الْعِلْمِ، وَاللَّفْظُ إِنَّمَا يَدُلُّ ابْتِدَاءً عَلَى الْمَعْنَى الذُّهْنِيَّةِ، ثُمَّ تَتَوَسَّطُ ذَلِكَ أَوْ تَدُلُّ عَلَى الْحَقِيقَةِ الْخَارِجَةِ، فَالتَّأْوِيلُ هُوَ الْحَقِيقَةُ الْخَارِجَةُ، وَأَمَّا مَعْرِفَةُ تَفْسِيرِهِ وَمَعْنَاهُ فَهُوَ مَعْرِفَةُ الصُّورَةِ الْعِلْمِيَّةِ، وَهَذَا هُوَ الَّذِي بَيَّنَّاهُ فِيمَا تَقَدَّمَ أَنَّ اللَّهَ إِنَّمَا أَنْزَلَ الْقُرْآنَ لِيُعَلِّمَ وَيُفَقِّهَ وَيَتَدَبَّرَ وَيَتَفَكَّرَ فِيهِ مُحْكَمِهِ وَمُتَشَابِهِهِ وَإِنْ لَمْ يُعَلِّمَ تَأْوِيلَهُ»<sup>(١)</sup>.

وهذا الأخير هو التفسيرُ وبيانُ المعنى، وهو الذي دَعَا بِهِ النَّبِيُّ ﷺ لابنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا فِي قَوْلِهِ: «اللَّهُمَّ فَقِّهِ فِي الدِّينِ وَعَلِّمَهُ التَّأْوِيلَ». فِيمَا سَبَقَ يَتَبَيَّنُّ أَنَّ أَخْبَارَ الصِّفَاتِ مَعْلُومَةٌ الْمَعْنَى؛ فَلَا تَكُونُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ، وَأَمَّا الْكَيْفِيَّةُ فَهِيَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ، وَلَا يُخْصُ هَذَا الصِّفَاتِ دُونَ غَيْرِهَا، بَلْ هُوَ عَامٌّ فِي كُلِّ الْأَخْبَارِ بِالْغَيْبِيَّاتِ كَمَا تَبَيَّنَّ. وَبَقِيَ ضَرْبٌ مِنْ مَسَائِلِ الصِّفَاتِ؛ هِيَ مِنَ الْمُتَشَابِهِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ السُّنَّةِ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ: «إِجْرَاءُ لَوَازِمِ الصِّفَاتِ»؛ وَهِيَ مَا يُعْبَرُ عَنْهَا الْعُلَمَاءُ بِ: «صِفَاتِ الْفِعْلِ اللَّازِمِ»، كَمَسْأَلَةِ خُلُوعِ الْعَرْشِ وَنَحْوِهِ، فَلِأَهْلِ السُّنَّةِ ثَلَاثَةٌ مَذَاهِبَ فِي ذَلِكَ:

أَيَلْزَمُ مِنْ مَعْرِفَةِ مَعْنَى النُّزُولِ وَالْمَجِيءِ وَنَحْوِ ذَلِكَ أَنْ يُخْلَوْ مِنَ اللَّهِ مَكَانَهُ

(١) "مجموع الفتاوى" (١٣ / ٢٨٣).



الأول؟ أم يُفَوِّضُ الأمرُ لله ويُعَدُّ هذا من المتشابهِ؟ أم يُقال: لا يَحُلُّو؟  
 فهذه ثلاثة مذاهبَ وكلُّها لأهل السنة، ولكلِّ قولٍ مِنْهَا أصحاب:  
 [١] فَقَالَ بَعْدَ لُزُومِ الْخُلُوعِ وَنَحْوِهِ؛ جَمْهُورُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَمِنْهُمْ: حَمَّادُ بْنُ  
 زَيْدٍ وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهَوِيَةَ وَعِثْمَانُ بْنُ سَعِيدِ الدَّارِمِيِّ  
 وَغَيْرُهُمْ، فَاللَّازِمُ إِنَّمَا يَلْزَمُ الْمَخْلُوقَ، وَاللَّهُ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ  
 الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١].

[٢] وَنَصَرَ أَبُو الْقَاسِمِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنُ مَنْدَةَ: ثُبُوتَ الْخُلُوعِ وَالْإِنْتِقَالَ،  
 لِأَنَّ إِثْبَاتَ مَعْنَى التَّنَزُّولِ وَالْمَجِيءِ لَا يَتَحَقَّقُ إِلَّا بِإِثْبَاتِ هَذَا اللَّازِمِ، وَرَدَّ  
 عَلَى مَنْ أَنْكَرَ ذَلِكَ، وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ حَامِدٍ وَطَائِفَةٍ.

[٣] وَذَهَبَ التَّمِيمِيُّ - مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ - وَابْنُ بَطَّةٍ  
 وَعَبْدُ الْغَنِيِّ الْمَقْدِسِيُّ وَجَمَاعَةٌ إِلَى السُّكُوتِ، وَهُوَ ظَاهِرُ مَذْهَبِ ابْنِ قَدَامَةَ  
 أَيْضًا.

فَعَلَى هَذَا الْقَوْلِ تُلْحَقُ لَوَازِمُ الصِّفَاتِ بِالْكَفَيِّيَّاتِ فِي الْحُكْمِ، وَتَكُونُ  
 مِنَ الْمُتَشَابِهِ، وَفِي كِتَابِي "الْخَطَأُ الْعَرِيضُ" فِي الدِّفَاعِ عَنِ ابْنِ قَدَامَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ  
 مَزِيدُ تَفْصِيلٍ.

فَإِنْ قِيلَ: فَمَا تَوَجَّيْتُهِ مَا رَوَى عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَغَيْرُهُ عَنِ مَعْمَرٍ عَنِ ابْنِ  
 طَاوُوسٍ عَنِ أَبِيهِ، قَالَ: سَمِعْتُ رَجُلًا يُحَدِّثُ ابْنَ عَبَّاسٍ بِحَدِيثِ أَبِي  
 هُرَيْرَةَ: «تَحَاجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ» وَفِيهِ: «فَلَا تَمْتَلِي حَتَّى يَضَعَ رِجْلَهُ» - أَوْ

قَالَ: «قَدَمَهُ فِيهَا»، قَالَ: فَقَامَ رَجُلٌ فَانْتَفَضَ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «مَا فَرَّقُ هُوَ لَاءٍ؟ يَجِدُونَ رِقَّةً عِنْدَ مُحْكَمِهِ، وَيَهْلِكُونَ عِنْدَ مُتَشَابِهِهِ»<sup>(١)</sup>.

فجوابه: أن مراد ابن عباس رضي الله عنهما ما سبق من كون المتشابه في الصفات إنما هو في توهم الكيفية، ولذلك فرق الرجل من سماع ذلك، وعاب عليه ابن عباس ذلك لما توهم التشبيه، وكان الواجب مقابله بالتسليم والتنزيه، وبهذا يجاب عن كل كلام لأحد الأئمة الأعلام جاء فيه ذكر المتشابه في باب الصفات، ويؤيد ذلك ما يوجد في كلامهم من بيان المعنى في صفات أخرى، وإثبات ما لا يثبت المؤولة والمفوضة.

فالتفريق بين أخبار الصفات تحكّم لا دليل عليه، وما يرد من لوازم وأوهام في إثبات الوجه واليد منقوض أصله بأن عين هذه اللوازم والأوهام لازمة لمن أثبت العلو والكلام.

ومن زعم بأن هذه الصفات فينا أعراض بعكس تلك فهي من الأبعاض.

قيل له -بعد بيان فساد توهم التمثيل ابتداءً-: ما يلزم من نفرتكم فيما هو فينا من الأبعاض هو موجود ولازم فيما هو فينا من الأعراض، وكل ما توهموا فيه التشبيه والمتشابه في بعض الصفات؛ بمثله وأكثر سيحجج من ينفي سائر الصفات! بل والأسماء، بل والذات، وكذلك أخبار المعاد، فإلى

(١) "مصنف عبدالرزاق" (٣/ ٢٣١).

أَيِّ عَقْلٍ نَرُدُّ شَرَعَ اللَّهِ؟

فَقَوْلُ الْكَاتِبِ: «فَهُمْ يَفْرُقُونَ بَيْنَ الْمُحْكَمِ مِنَ الصِّفَاتِ؛ كَالْعَلْوِ وَالْكَلامِ، وَبَيْنَ الْمُتَشَابِهِ؛ كَالِيدِ وَالْوَجْهِ، وَعَلَيْهِ فَلَيْسَ مَنْ أَثَبَتَ الْمَعْنَى فِي الْقِسْمِ الْأَوَّلِ هُوَ مُثَبِّتٌ لِلْمَعْنَى فِي الْقِسْمِ الثَّانِي، فَهَذَا خَبَطُ شَنِيعٍ فِي تَحْرِيرِ مَذْهَبِ الْقَوْمِ!» هُوَ الْحَبْطُ الشَّيْعِيُّ فِي تَحْرِيرِ الْمَذْهَبِ، وَمَعْرِفَةُ قَوْلِ أَهْلِ السُّنَّةِ قَاطِبَةً فِي بَابِ الصِّفَاتِ كَمَا تَقَدَّمَ نَقْلَ بَعْضِ كَلَامِهِمْ، فَمَنْ نَظَرَ فِيهَا أُثِرَ عَنْهُمْ يَجِدُ بِأَتَمِّهِمْ لَمْ يَفْرُقُوا بَيْنَ صِفَةٍ وَصِفَةٍ، وَهَذَا فِي كَلَامِهِمْ كَثِيرٌ:

[١] هَذَا الْإِمَامُ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَاجِشُونَ (ت ١٦٤ هـ) يَذْكُرُ فِيهَا أَمْلَاهُ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ صَالِحٍ فِي الرَّدِّ عَلَى الْجَهْمِيَّةِ جُمَلًا مِنَ الصِّفَاتِ فَيَقُولُ: «وَقَالَ الْمُسْلِمُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ: هَلْ نَرَى رَبَّنَا؟ وَذَلِكَ قَبْلَ أَنْ يَنْزَلَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ \* إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة: ٢٢، ٢٣] فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَلْ تَضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الشَّمْسِ دُونَهَا سَحَابٌ؟» قَالُوا: لَا، قَالَ: «فَهَلْ تَضَارُونَ فِي رُؤْيَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ لَيْسَ دُونَهُ سَحَابٌ؟» فَقَالُوا: لَا، قَالَ: «فَإِنَّكُمْ تَرَوْنَ رَبَّكُمْ يَوْمَئِذٍ كَذَلِكَ» وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا تَمْتَلِئُ النَّارُ حَتَّىٰ يَضَعَ الرَّحْمَنُ قَدَمَهُ فِيهَا فَتَقُولُ: قَطُّ قَطُّ، فَيَنْزَوِي بَعْضُهَا إِلَىٰ بَعْضٍ»، وَقَالَ لثَابِتِ بْنِ قَيْسٍ: «لَقَدْ ضَحِكَ اللَّهُ مِمَّا فَعَلْتَ بِضَيْفِكَ الْبَارِحَةَ» وَقَالَ فِيهَا بَلِغْنَا: «إِنَّ اللَّهَ لِيَضْحَكُ مِنْ أَرْلِكُمْ، وَقَنُوطِكُمْ، وَسُرْعَةِ إِجَابَتِكُمْ»، وَقَالَ لَهُ رَجُلٌ مِنَ الْعَرَبِ: إِنْ رَبَّنَا لِيَضْحَكُ؟ قَالَ «نَعَمْ» قَالَ: لَا يَعْدُمُنَا مِنْ رَبِّ يَضْحَكُ خَيْرًا.

في أشباه لهذا مما لم نُحصِه، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور: ٤٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَتُضَنَعَنَّ عَلَى عَيْنِي﴾ [طه: ٣٩]، وقال: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيَّْ﴾ [ص: ٧٥]، وقال: ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ [الزمر: ٦٧] فوالله ما دَلَّهم على عظيم من وَصَفَ نَفْسَهُ، وما تُحِيطُ قَبْضَتُهُ إِلَّا صَغُرَ نَظِيرُهَا مِنْهُمْ عِنْدَهُمْ أَنَّ ذَلِكَ الَّذِي أَلْقَى فِي رُوعِهِمْ، وَخَلَقَ عَلَى مَعْرِفَةِ قُلُوبِهِمْ، فَمَا وَصَفَ اللَّهُ مِنْ نَفْسِهِ فَسَمَّاهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ سَمِيئًا كَمَا سَمَّاهُ، وَلَمْ تَتَكَلَّفْ مِنْهُ صِفَةً مَا سِوَاهُ لَا هَذَا وَلَا هَذَا، لَا نَجِدُ مَا وَصَفَ، وَلَا تَتَكَلَّفُ مَعْرِفَةَ مَا لَمْ يَصِفْ»<sup>(١)</sup>.

فَالْقَوْلُ وَاحِدٌ عِنْدَهُ فِي الرُّؤْيَا وَالْقَدَمِ وَالصَّحِيحِ وَالسَّمْعِ وَالْبَصْرِ وَالْعَيْنِ وَالْيَدَيْنِ وَالْقَبْضَةِ، وَلَمْ يَقُلِ السَّمْعُ وَالْبَصْرُ مُحْكَمًا، وَغَيْرُهُ مُتَشَابِهًا.

[٢] وَالْإِمَامُ مَالِكٌ قَالَ فِي صِفَةِ الْإِسْتِوَاءِ - وَهِيَ مِنَ الصِّفَاتِ الْفِعْلِيَّةِ الْخَبَرِيَّةِ الَّتِي يَجْعَلُهَا الْجَهْمِيَّةُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ -: «وَالْإِسْتِوَاءُ مَعْلُومٌ» وَلَمْ تَكُنْ عِنْدَهُ مِنَ الْمُتَشَابِهِ.

[٣] وَالْإِمَامُ الشَّافِعِيُّ (ت ٢٠٤) يَقُولُ فِي عَقِيدَتِهِ الَّتِي نَقَلَهَا عَنْ ابْنِ أَبِي حَاتِمٍ فِي مَنَاقِبِ الشَّافِعِيِّ: «لِلَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى أَسْمَاءٌ وَصِفَاتٌ جَاءَ بِهَا كِتَابُهُ

(١) "الإبانة" لابن بطّة (٧/ ٦٦).

وأخبر بها نبيه ﷺ أمته لا يسمع أحدا من خلق الله قامت عليه الحجة أن القرآن نزل به وصح عنه بقول النبي ﷺ فيما روى عنه العدل فإن خالف ذلك بعد ثبوت الحجة عليه فهو بالله كافر، فأما قبل ثبوت الحجة عليه من جهة الخبر فمعدورٌ بالجهل، لأن علم ذلك لا يدرك بالعقل، ولا بالرؤية والفكر ونحو ذلك، أخبار الله سبحانه وتعالى، أتانا أنه سميع، وأن له يدين بقوله: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة: ٦٤] وأن له يميناً بقوله: ﴿وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر: ٦٧] وأن له وجهاً بقوله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ﴾ [القصص: ٨٨] وقوله: ﴿وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ﴾ [الرحمن: ٢٧]، وأن له قدماً بقول النبي ﷺ: «حتى يضع الرب فيها قدمه»، يعني جهنم وأنه يضحك من عبده المؤمن بقول النبي ﷺ للذي قتل في سبيل الله: «إِنَّهُ لَقِيَ اللَّهَ وَهُوَ يَضْحَكُ إِلَيْهِ»، وأنه: «يَهْبِطُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا» بخبر رسول الله ﷺ بذلك وأنه ليس بأعور بقول النبي ﷺ: «إِنَّهُ أَعُورٌ وَإِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعُورٍ»، و: «أَنَّ الْمُؤْمِنِينَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِأَبْصَارِهِمْ كَمَا يَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ»، و: «أَنَّ لَهُ إِصْبَعًا بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ: «مَا مِنْ قَلْبٍ إِلَّا وَهُوَ بَيْنَ إِصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ عَزَّ وَجَلَّ»، فإن هذه المعاني التي وصف الله بها نفسه ووصفه بها رسوله ﷺ مما لا يدرك حقيقته بالفكر والرؤية فلا يكفر بالجهل بها أحدٌ إلا بعد انتهاء الخبر إليه بها فإن كان الواردُ بذلك خبراً يقوم في الفهم مقام المشاهدة في السماع وجبت الدينونة على سامعه بحقيقته والشهادة عليه كما

عَايِنَ وَسَمِعَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَكِنْ يُثْبِتُ هَذِهِ الصِّفَاتِ وَيَنْفِي التَّشْبِيهِ كَمَا  
نَفِيَ ذَلِكَ عَنْ نَفْسِهِ تَعَالَى ذِكْرُهُ فَقَالَ: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ  
الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١]»<sup>(١)</sup>.

فَأَثْبَتَ الشَّافِعِيُّ فِي كَلَامِهِ عَنِ الصِّفَاتِ الثَّابِتَةِ لِلَّهِ تَعَالَى كَالْيَدِ وَالْقَدَمِ  
وَالضَّحِكِ وَالْوَجْهِ وَالْهَبُوطِ اللَّيْلِ وَالْعَيْنِ وَالرُّؤْيَةَ وَالْأَصْبِعَ، جَعَلَهَا كُلَّهَا  
مِنَ الْمَعَانِي الَّتِي يَجِبُ الدَّيْنُونَةُ بِهَا، وَلَمْ يُفَرِّقْ بَيْنَ الصِّفَاتِ بِشَيْءٍ.

[٤] وَهَذَا سَحْنُونُ الْمَالِكِيِّ: عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ سَعِيدِ الْقَيْرَوَانِيِّ (ت ٢٤٠ هـ)  
ذَكَرَ فِي مُوَاسَاتِيهِ لِابْنِ الْقَصَّارِ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ بِأَنَّهُ يَعْتَقِدُ مَا يَعْتَقِدُهُ أَهْلُ  
السُّنَّةِ، فَذَكَرَ مِنْ قَوْلِهِمْ: «الْقُرْآنُ كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ، وَأَنَّ اللَّهَ يُرَى يَوْمَ  
الْقِيَامَةِ، وَأَنَّهُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى»<sup>(٢)</sup>.

فَقَرَنَ بَيْنَ صِفَةِ الْكَلَامِ وَالرُّؤْيَةِ وَالِاسْتِوَاءِ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا، وَالرُّؤْيَةُ  
وَالِاسْتِوَاءُ عِنْدَ الْمُتَطَهِّرِينَ مِنْ صِفَاتِ الْأَفْعَالِ الْخَبَرِيَّةِ الَّتِي تُفَوِّضُ أَوْ  
تُؤَوَّلُ!!

[٥] وَهَذَا صَاحِبُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ: أَبُو بَكْرٍ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ الْحِجَّاجِ  
الْمُرُودِيِّ (ت ٢٧٥ هـ) لَمَّا أَمَرَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بِأَنْ يَكْتُبَ إِلَى رَجُلٍ بِشَيْءٍ مِنْ  
الْمُعْتَقَدِ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ مَا كَتَبَ، وَعَرَضَ ذَلِكَ عَلَى الْإِمَامِ أَحْمَدَ، فَأَقْرَهُ  
وَصَحَّحَهُ وَزَادَ فِيهَا وَنَقَصَ، وَكَانَ مِمَّا جَاءَ فِي هَذِهِ الرَّسَالَةِ: «وَبِمَا بَيَّنَّ فِي

<sup>(١)</sup> "طبقات الحنابلة" (١/ ٢٨٣).

<sup>(٢)</sup> "سير أعلام النبلاء" (١٢/ ٦٧).

كتابه أنه متكلم عالم سميع بصير، كل هذه صفاته، وقد بين ذلك أيضاً على لسان نبيه ﷺ؛ إذ أخبر أن المؤمنين ينظرون إلى ربهم في القيامة ويكلمونه ويسألهم، ويضحك إليهم، وأتمهم يعاينون ذلك منه، وينظرون إليه ويسمعون منه، ولقد أكد ذلك فقال: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان ولا حاجب»، رواه أبو أسامة قال: ثنا الأعمش قال: ثنا خيثمة، عن عدي بن حاتم قال: «ليس بينهم وبينه ترجمان».

وحدثناه الحكم بن موسى، قال: ثنا عيسى بن يونس، قال: ثنا الأعمش عن خيثمة عن عدي بن حاتم، قال: قال رسول الله ﷺ: «ما منكم من أحد إلا سيكلمه ربه ليس بينه وبينه ترجمان»، وحدثونا عن عبد الواحد أيضاً، عن الأعمش.

قال رسول الله ﷺ: «يدنو المؤمن من الله عز وجل يوم القيامة فيضع عليه كنفه فيقول: هل تعرف ذنب كذا وكذا؟ فيقول: رب، أعرف. فيقول: هل تعرف؟ فيقول: رب، أعرف. فيقول: أنا سترتها عليك في الدنيا...» إلى آخر كلامه وهو بكماله عند الخلال في "السنة" (١).

فتأمل كيف أن قوله واحد في إثبات العلم والسمع والبصر والكلام وكذلك الرؤية والضحك والدنو، ولو أتمها عرضت على أحد من هؤلاء المخادعين لقالوا: منها محكم ومنها متشابهة تبعاً لأهوائهم!

(١) "السنة" (٢/ ٢٥٥ - ٢٧٠).

[٦] ويقول حَرْبُ بنِ إِسْمَاعِيلِ الكَرْمَانِي (ت ٢٨٠هـ) صاحبُ الإمامِ أَحْمَدَ، فيما كتبه في مذهبِ أهلِ السَّنةِ: «وَاللَّهِ عَرْشُ، وَلِلْعَرْشِ حَمَلَةٌ يُحْمَلُونَ، وَلَهُ حَدٌّ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِحَدِّهِ، وَاللَّهُ عَلَى عَرْشِهِ -عَزَّ ذِكْرُهُ وَتَعَالَى جَدُّهُ، وَلَا إِلَهَ غَيْرُهُ-، وَاللَّهُ سَبْحَانَهُ سَمِيعٌ لَا يَشْكُ، بَصِيرٌ لَا يَرْتَابُ، عَلِيمٌ لَا يَجْهَلُ، جَوَادٌّ لَا يَخُلُّ، حَلِيمٌ لَا يَعْجَلُ، حَفِيزٌ لَا يَنْسَى، رَقِيبٌ لَا يَغْفُلُ، يَتَكَلَّمُ وَيَتَحَرَّكُ وَيَسْمَعُ وَيُبْصِرُ وَيَنْظُرُ، وَيَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَيَعْرُجُ، وَيُحِبُّ وَيَكْرَهُ، وَيُغْضِضُ وَيَرْضَى، وَيَسَخَطُ وَيَغْضَبُ، وَيَرْحَمُ وَيَعْفُو وَيَغْفِرُ، وَيُعْطِي وَيَمْنَعُ، وَيَنْزِلُ كُلَّ لَيْلَةٍ إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا كَيْفَ شَاءَ، وَكَمَا شَاءَ ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ إِلَى أَنْ قَالَ: وَلَمْ يَزَلِ اللَّهُ مُتَكَلِّمًا عَالِمًا، فَتَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ" وَهَذَا فِي "مَسَائِلِهِ"<sup>(١)</sup>.

وَلَمْ يَخْتَلِفُ الْقَوْلُ لَدَيْهِ فِي السَّمْعِ وَالْعِلْمِ وَالْبَصْرِ وَالْكَلَامِ عَنْ قَوْلِهِ فِي الْقَبْضِ وَالْبَسْطِ وَالْحُبِّ وَالْكَرْهِ وَالغَضَبِ وَالسَّخَطِ وَالنُّزُولِ وَغَيْرِهِ، فَالْقَوْلُ وَاحِدٌ فِي كُلِّ الصِّفَاتِ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ صِفَةٍ وَأُخْرَى.

[٧] وَهَذَا الْإِمَامُ ابْنُ سُرَيْجٍ: أَحْمَدُ بْنُ عَمْرِ بْنِ سُرَيْجِ الْقَاضِي وَهُوَ مِنْ خِيَارِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الشَّافِعِيِّ (ت: ٣٠٦هـ) يَقُولُ فِي جَوَابِهِ الْمَوْضُوحِ لِمَذْهَبِ السَّلَفِ فِي الصِّفَاتِ: «حَرَامٌ عَلَى الْعُقُولِ أَنْ تُمَثِّلَ اللَّهَ، وَعَلَى الْأَوْهَامِ أَنْ تُحَدِّدَهُ، وَعَلَى الْأَلْبَابِ أَنْ تُصِفَ، إِلَّا مَا وَصَفَ بِهِ نَفْسُهُ فِي كِتَابِهِ، أَوْ عَلَى

(١) "مسائل حرب الكرماني" (ص ٣٥٥-٣٦٦).



لسانِ رَسُولِهِ؛ وَصَحَّ عِنْدَ جَمِيعِ أَهْلِ الدِّيَانَةِ وَالسُّنَّةِ إِلَى زَمَانِنَا أَنَّ جَمِيعَ الْآيِ  
وَالْأَخْبَارِ الصَّادِقَةِ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَجِبُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْإِيْمَانُ بِكُلِّ وَاحِدٍ  
مِنْهُ كَمَا وَرَدَ، وَأَنَّ السُّؤَالَ عَنْ مَعَانِيهَا<sup>(١)</sup> بَدْعَةٌ، وَالْجَوَابُ كُفْرٌ وَزَنْدَقَةٌ، مِثْلُ  
قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِّنَ الْغَمَامِ﴾  
[البقرة: ٢١٠] وَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥]  
﴿وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا﴾ [الفجر: ٢٢] وَنظَائِرُهَا مِمَّا نَطَقَ بِهِ  
الْقُرْآنُ: كَالْفَوْقِيَّةِ، وَالنَّفْسِ، وَالْيَدَيْنِ، وَالسَّمْعِ، وَالْبَصْرِ، وَالْكَلامِ، وَالْعَيْنِ،  
وَالنَّظْرِ، وَالْإِرَادَةِ، وَالرِّضَا، وَالغَضَبِ، وَالْمَحَبَّةِ، وَالْكَرَاهَةِ، وَالْعِنَايَةَ،  
وَالقُرْبِ، وَالْبُعْدِ، وَالسَّخَطِ ... وَقَبْضِهِ وَبَسْطِهِ، وَعَلْمِهِ، وَوَحْدَانِيَّتِهِ،  
وَقُدْرَتِهِ، وَمَشِيئَتِهِ، وَصَمْدَانِيَّتِهِ، وَقَرْدَانِيَّتِهِ، وَأَوْلِيَّتِهِ، وَآخِرِيَّتِهِ، وَظَاهِرِيَّتِهِ،  
وَبَاطِنِيَّتِهِ، وَحَيَاتِهِ، وَبَقَائِهِ، وَأَزْلِيَّتِهِ، وَنُورِهِ، وَتَجَلِّيِهِ، وَالوَجْهِ، وَخَلْقِ آدَمَ  
بِيَدِهِ، وَنَحْوِ قَوْلِهِ: ﴿أَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦ - ١٧] ... إِلَى آخِرِ  
كَلَامِهِ رَحْمَةُ اللَّهِ<sup>(٢)</sup>.

فَتَأَمَّلْ كَيْفَ جَعَلَ الْقَوْلَ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الْبَعْضِ الْآخِرِ،  
وَلَمْ يَفْرُقْ بَيْنَ صِفَةٍ وَأُخْرَى كَمَا فِي تَقْسِيمَاتِهِمُ الْحَادِثَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَالْحَبْرِيَّةِ،  
وَالْمُحْكَمَةِ وَالْمُتَشَابِهَةِ!

<sup>(١)</sup> مراده السؤال عن معنى الصفة تكييفاً، وهذا يوافق قول الإمام مالك: «والسؤال عنه -أي الكيف- بدعة»، ولذلك كان الجواب عنه كفراً وزندقة، أما الجواب عن معنى الصفة فليس من ذلك.

<sup>(٢)</sup> "اجتماع الجيوش الإسلامية" (١/ ٢٥٣) "العلو للعلي الغفار" للذهبي (ص ٢٠٨) باختصار.

[٨] وفي قصيدة الإمام أبي بكر عبد الله بن سُلَيْمَانَ بن الْأَشْعَثِ السجستاني الحنبلي (ت: ٣١٦هـ) ذَكَرَ صِفَةَ الْكَلَامِ وَالرُّؤْيَا وَالنُّزُولِ وَالْيَدِ! ولم يفرِّق وهو من كِبَارِ أُمَّةِ الْحَنَابِلَةِ، وَنَسَبَ اعْتِقَادَهُ إِلَى أَبِيهِ وَالْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَمِمَّا أَنْشَدَ:

وَقُلْ: غَيْرَ مَخْلُوقِ كَلَامٍ مَلِيكِنَا      بِذَلِكَ دَانَ الْأَتْقِيَاءُ وَأَفْصَحُوا  
وَقُلْ: يَتَجَلَّى اللَّهُ لِلخَلْقِ جَهْرَةً      كَمَا الْبَدْرُ لَا يَخْفَى وَرَبُّكَ أَوْضَحُ  
وَقَدْ يَنْكُرُ الْجَهْمِيُّ أَيْضاً يَمِينَهُ      وَكَلْتَا يَدَيْهِ بِالْفَوَاضِلِ تَنْفَحُ  
وَقُلْ يَنْزِلُ الْجِبَارُ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ      بِمَا كَيْفَ، جَلَّ الْوَاحِدُ الْمَتَمَدِّحُ  
وَقَالَ آخَرَ قَصِيدَتِهِ: «هَذَا قَوْلِي، وَقَوْلُ أَبِي، وَقَوْلُ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ، وَقَوْلُ  
مَنْ أَدْرَكْنَا مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَقَوْلُ مَنْ لَمْ نُدْرِكْ مِنْ بَلَّغْنَا قَوْلَهُ...».

[٩] وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ الزُّبَيْرُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ سُلَيْمَانَ الزُّبَيْرِيُّ الشَّافِعِيُّ (ت: ٣١٨هـ) فِي كِتَابِهِ فِي "السُّنَّةِ" ذَكَرَ فِصُولاً فِي الصِّفَاتِ، فَذَكَرَ  
الْإِسْتَوَاءَ، وَوَضَعَ الْقَدَمَ عَلَى جَهَنَّمَ، وَصِفَةَ الْعَرْشِ، وَالْوَجْهَ، وَحَدِيثَ  
الصُّورَةِ، وَإِتْيَانَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَالْيَدَ، وَالرِّضَا وَالْغَضَبَ، وَالْأَصَابِعَ،  
وَالضَّحْكَ، وَالتَّجَلِّيَ، وَالرُّؤْيَا، وَالْكَلامَ بِدُونِ تُرْجُمَانٍ، وَالسَّاقَ، وَجَعَلَ  
ذَلِكَ كُلَّهُ مِمَّا يُثْبِتُهُ أَهْلُ السُّنَّةِ، وَلَمْ يَفَرِّقْ بَيْنَ صِفَةٍ وَأُخْرَى، وَقَالَ فِي آخِرِهِ:  
«وَهَذَا الدِّينُ وَالْإِسْلَامُ؛ فَمَنْ رَدَّ شَيْئاً مِمَّا ذَكَرْنَا وَلَمْ يُؤْمِنْ بِهِ فَهُوَ كَافِرٌ بِاللَّهِ

تَعَالَى، خَارِجٌ مِنَ الْإِسْلَامِ، يُسْتَتَابُ فَإِنْ تَابَ وَإِلَّا ضُرِبَتْ عُنُقُهُ، وَقُسِمَ مَالُهُ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ»<sup>(١)</sup>.

[١٠] ويقول الإمام أبو بكر محمد بن الحسين الأجرّي الحنبلي (ت: ٣٦٠) في كتاب "الشريعة": «اعْلَمُوا وَقَفْنَا اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ لِلرَّشَادِ مِنَ الْقَوْلِ وَالْعَمَلِ أَنَّ أَهْلَ الْحَقِّ يَصِفُونَ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ بِمَا وَصَفَ بِهِ نَفْسَهُ عَزَّ وَجَلَّ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ رَسُولُهُ ﷺ، وَبِمَا وَصَفَهُ بِهِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، وَهَذَا مَذْهَبُ الْعُلَمَاءِ مَنْ اتَّبَعَ وَلَمْ يَبْتَدِعْ، وَلَا يُقَالُ فِيهِ: كَيْفَ؟ بَلِ التَّسْلِيمُ لَهُ، وَالْإِيْمَانُ بِهِ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يَضْحَكُ، كَذَا رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَنْ صَحَابَتِهِ، وَلَا يُنْكِرُ هَذَا إِلَّا مَنْ لَا يُحْمَدُ حَالُهُ عِنْدَ أَهْلِ الْحَقِّ وَسَنَدُكُ مِنْهُ مَا حَضَرْنَا ذِكْرَهُ، وَاللَّهُ الْمُؤَفَّقُ لِلصَّوَابِ، وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ»<sup>(٢)</sup>.

فذكر القاعدة العامة في باب صفات الله تعالى، ثم ذكر منها الضحك.

[١١] ويقول الإمام ابن شاهين: عمر بن أحمد بن عثمان البغدادي (ت: ٣٨٥هـ): «وَأَشْهَدُ أَنَّ جَمِيعَ الصِّفَاتِ الَّتِي وَصَفَهَا اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي الْقُرْآنِ حَقًّا، سَمِيعٌ بَصِيرٌ بِلَا حَدٍّ مُحْدُوْدٍ، وَلَا مِثَالٍ مَضْرُوبٍ، جَلَّ عَنْ أَنْ يُضْرَبَ لَهُ الْأَمْثَالُ»<sup>(٣)</sup>.

وتأمل قوله: «جميع الصفات» لأن القول في بعض الصفات كالقول في

<sup>(١)</sup> الجامع في عقائد ورسائل أهل السنة والأثر" (ص ٧٧١).

<sup>(٢)</sup> "الشريعة" (٢ / ١٠٥١).

<sup>(٣)</sup> "عقيدة ابن شاهين" (ص ٣١٩).

الْبَعْضِ الْآخِرِ، وَمَعْنَى قَوْلِهِ: «بِلا حَدٍّ مَحْدُودٍ» أَي كَيْفِيَّةً.  
وكلامُ السَّلَفِ فِي هَذَا كَثِيرٌ، كُلُّهُمْ يَذْكُرُونَ الصِّفَاتِ وَلَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ  
صِفَةٍ وَأُخْرَى، وَيَجْعَلُونَ الْقَوْلَ فِي الْكُلِّ وَاحِدًا، لِأَنَّ الْقَوْلَ فِي بَعْضِ  
الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي الْبَعْضِ الْآخِرِ، فَكُلُّ هَذَا يُبْطِلُ دَعْوَى الْكَاتِبِ بِأَنَّ  
شَيْخَ الْإِسْلَامِ ابْنَ تَيْمِيَّةٍ هُوَ أَوَّلُ مَنْ قَالَ بِعَدَمِ التَّفْرِيقِ بَيْنَ الصِّفَاتِ، وَأَنَّهُ  
خَالَفَ مَذْهَبَ الْحَنَابِلَةِ بَلْ وَالْمَذَاهِبَ الْآخَرَى! وَقَدْ سَبَقَ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنَ  
تَيْمِيَّةٍ: أُمَّةُ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ فِي عُمُومِ قَوْلِهِمْ فِي الصِّفَاتِ.

وقد حَكَى هَذَا الشَّهْرِسْتَانِي عَنْ كَثِيرٍ مِنَ السَّلَفِ وَمَا هُوَ إِلَّا مَذْهَبُ كُلِّ  
السَّلَفِ، وَذَكَرَ أَنَّهُمْ لَمْ يَكُونُوا يَفَرِّقُونَ بَيْنَ الصِّفَاتِ، فَقَالَ فِي كِتَابِهِ "الْمَلَلُ  
وَالنَّحْلُ": «اعْلَمْ أَنَّ جَمَاعَةً كَثِيرَةً مِنَ السَّلَفِ كَانُوا يُثْبِتُونَ لِلَّهِ تَعَالَى صِفَاتِهِ  
الْأَزَلِيَّةَ مِنَ الْعِلْمِ، وَالْقُدْرَةَ، وَالْحَيَاةَ، وَالْإِرَادَةَ وَالسَّمْعَ، وَالْبَصَرَ، وَالْكَلَامَ،  
وَالجَلَالَ، وَالْإِكْرَامَ، وَالْجُودَ، وَالْإِنْعَامَ، وَالْعِزَّةَ، وَالْعِظَمَةَ، وَلَا يُفَرِّقُونَ بَيْنَ  
صِفَاتِ الذَّاتِ وَصِفَاتِ الْفِعْلِ بَلْ يَسُوْقُونَ الْكَلَامَ سَوَقًا وَاحِدًا، وَكَذَلِكَ  
يُثْبِتُونَ صِفَاتٍ خَبْرِيَّةً مِثْلَ الْيَدَيْنِ، وَالْوَجْهِ وَلَا يُؤْوَلُونَ ذَلِكَ إِلَّا أَنَّهُمْ  
يَقُولُونَ: هَذِهِ الصِّفَاتُ قَدْ وَرَدَتْ فِي الشَّرْعِ، فَنَسَمِّيْهَا صِفَاتٍ خَبْرِيَّةً»<sup>(١)</sup>.

فَكَيْفَ يَزْعُمُ هَذَا الْجَاهِلُ بِأَنَّ الْقَوْلَ فِي بَعْضِ الصِّفَاتِ كَالْقَوْلِ فِي بَقِيَّةِ  
الصِّفَاتِ مِمَّا انْفَرَدَ بِهِ شَيْخُ الْإِسْلَامِ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ رَحِمَهُ اللَّهُ.

<sup>(١)</sup> "الْمَلَلُ وَالنَّحْلُ" (١ / ٩٢).

## فصل

ثم إن المطالب بالدليل هو من أتى بحكم زائد عن الأصل، فالأصل هو اتفاق القول في كل الصفات على حد سواء بالإثبات من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، كما تقدم في صريح كلام جماعة من أئمة السلف، فمن زعم التفريق هو المطالب بالدليل على هذا التفريق من كلام الأئمة الأوائل، والراسخين من الأواخر.

كيف والتفريق بين الصفات؛ وأن منها محكم ومتشابه، أو منها ما يثبت ومنها ما يؤول! لم يقل به إلا المتأخرون المضطربون في أبواب أخبار الصفات، وبين كل فسطاط إيمان وفسطاط كفر: نفق لأهل النفاق! ﴿وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَوْا إِلَىٰ شَيَاطِينِهِمْ قَالُوا إِنَّا مَعَكُمْ إِنَّمَا نَحْنُ مُسْتَهْزِئُونَ \* اللَّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ وَيَمُدُّهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ ﴾ [البقرة: ١٤، ١٥] فترأهم ﴿مُذَبِّدِينَ بَيْنَ ذَلِكَ لَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ وَلَا إِلَىٰ هَؤُلَاءِ وَمَنْ يُضِلِلِ اللَّهُ فَلَنْ يَجِدَ لَهُ سَبِيلًا﴾ [النساء: ١٤٣] فالجهمية الأوائل نفاة معطلة ألدوا في أخبار الصفات، وعطلوا صفات الله تعالى، وقابلوها بالنفي والسلب، فقابلهم أهل السنة بلواء الإيوان والإثبات، فتسلل بين الفريقين قوم ﴿فِي قُلُوبِهِمْ زِينٌ فَيَسْبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ [آل عمران: ٧] من أهل التجهيل والتأويل، فقسموا الصفات إلى قسمين؛ فأثبتوا منها سبعا سموها صفات المعاني أو الصفات العقلية، وأظهروا أنهم على مذهب السلف أهل الإثبات وهم كاذبون! وردوا بقية

الصفات التي يُسَمُّونها الصفات السَّمْعِيَّةِ والخَبَرِيَّةِ بنفسِ شُبِّه وتَأْوِيلَاتِ الجَهْمِيَّةِ الأوائل<sup>(١)</sup> فما زادهم ذلك إلاً حيرةً وضلالاً لما ﴿كَذَّبُوا بِالْحَقِّ لَمَّا جَاءَهُمْ فَهُمْ فِي أَمْرٍ مَرِيجٍ﴾ [ق: ٥]، فلم يَسْتَقِرْ لهم مذهبٌ في الصفات فيما يُؤوِّل وما لا يُؤوِّل، وما يُفَوِّض وما يُعلم معناه.

فقولُ الكاتبِ: «والحقُّ أنَّ الأمرَ ليس كذلك عند المذاهبِ الأخرى، فهذه القاعدة غير مسلمة عندهم، ومنهم الحنابلة، فهم يفرِّقون بين المُحَكَّمِ مِنَ الصِّفَاتِ؛ كَالْعُلُوِّ وَالْكَلَامِ، وبين المتشابه؛ كاليد والوجه» قولٌ ساقطٌ، لا خِطَامَ له ولا زِمَامَ، ولا حُجَّةَ عليه ولا بَيِّنَةَ، بل التَّفْرِيقُ إِنَّمَا جَاءَ مِنَ الْمُتَأَخِّرِينَ مِنَ مُنْظَرِي الأَشْعَرِيَّةِ كَالشَّهْرِسْتَانِيِّ وَمَنِ تَبِعَهُ كَالرَّازِيِّ وَمَنِ عَلَى شَاكِلَتِهِمْ، وَقَدْ سَبَقَ مِنْ كَلَامِ أَعْلَامِ المُهْدِيِّ، وَمَصَابِيحِ الدُّجِيِّ مَا فِيهِ الْجَمْعُ

(١) فتأويلاتهم لها هي بعينها تأويلات الجهم بن صفوان وبشر المريسي، كما نص على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى في الفتوى الحموية فقال (ص: ٢٤٥): «وهذه التأويلات الموجودة اليوم بأيدي الناس مثل أكثر التأويلات التي ذكرها أبو بكر بن فورك في كتاب "التأويلات" وذكرها أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي في كتابه الذي سماه "تأسيس التقديس" ويوجد كثير منها في كلام خلق كثير غير هؤلاء مثل: أبي علي الجبائي، وعبد الجبار بن أحمد الهمداني، وأبي الحسين البصري، وأبي الوفاء بن عقيل، وأبي حامد الغزالي وغيرهم، هي بعينها التأويلات التي ذكرها بشر المريسي التي ذكرها في كتابه، وإن كان قد يوجد في كلام بعض هؤلاء رد التأويل وإبطاله أيضاً وهم كلام حسن في أشياء، فإنما بيئت أن عين تأويلاتهم هي عين تأويلات المريسي، ويدل على ذلك كتاب الرد الذي صنفه عثمان بن سعيد الدارمي أحد الأئمة المشاهير في زمان البخاري، صنف كتاباً سماه: «رد عثمان بن سعيد على الكاذب العنيد فيما افترى على الله في التوحيد» حكى فيه من التأويلات بأعيانها عن بشر المريسي بكلام يقتضي أن المريسي أقعد بها، وأعلم بالمنقول والمعقول من هؤلاء المتأخرين الذين اتصلت إليهم من جهته، ثم رد عثمان بن سعيد بكلام إذا طالع العاقل الذكي: علم حقيقة ما كان عليه السلف، وتبين له ظهور الحجة لطريقهم، وضعف حجة من خالفهم».

بين العُلُوِّ والكَلَامِ واليَدِ والوَجْهِ بِمَذْهَبٍ واحِدٍ من الإِمْرَارِ مع الإِقْرَارِ،  
والإِثْبَاتِ مع التَّنْزِيهِ.

## فصل

ثم قَالَ الكَاتِبُ فِي دَعْوَاهِ الثَّامِنَةِ؛ بِأَنَّ السَّلْفِيَيْنِ لَمْ يَعْرِفُوا مَذْهَبَ الْحَنَابِلَةِ فِي الصِّفَاتِ: «ظَنُّهُمْ أَنَّ التَّفْوِيضَ مَقَالَةٌ خَاصَّةٌ بِطَائِفَةٍ؛ كَالْأَشْعَرِيَّةِ، أَوْ بِمَنْهَجِ كَالْمُتَكَلِّمِينَ، وَأَنَّ الْحَنَابِلَةَ لَيْسُوا أَشْعَرِيَّةً وَلَا مُتَكَلِّمِينَ وَعَلَيْهِ فَالتَّفْوِيضُ لَيْسَ مَذْهَبًا لَهُمْ! وَهَذَا غَلَطٌ! فَالتَّفْوِيضُ - كِإِنْكَارِ الصِّفَاتِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ الْقَائِمَةِ بِالذَّاتِ - مِنَ الْمَقَالَاتِ الْمَشْتَرَكَةِ الَّتِي تَقُولُ بِهَا طَوَائِفُ ذَاتِ مَنَاهِجٍ مُخْتَلِفَةٍ، فَالْكَرَامِيَّةِ، بِحَسَبِ الْبَعْضِ، قَائِلُونَ بِالتَّفْوِيضِ، وَهُمْ أْبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنِ مَنَاهِجِ الْمُتَكَلِّمِينَ التَّقْلِيدِيَّةِ، وَالْحَنَابِلَةَ كَذَلِكَ قَائِلُونَ بِإِنْكَارِ الصِّفَاتِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ الْقَائِمَةِ بِالذَّاتِ، بِحَسَبِ تَقِي الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَهُمْ أْبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَعَمُومِ الْمُتَكَلِّمِينَ».

وَهَذَا كَلَامٌ مِنْ يَهْرَفُ بِهَا لَا يَعْرِفُ، وَلَمْ يَقُلْ أَحَدٌ بِأَنَّ التَّفْوِيضَ خَاصٌّ بِالْأَشْعَرِيَّةِ، وَإِنْ كَانَ هُوَ - يَقِينًا - مِنْ مَسَالِكِ أَهْلِ الْكَلَامِ وَمَنَاهِجِهِمْ، وَالْكَرَامِيَّةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ وَمَنْ شَابَهُمْ مِنَ الْفِرْقِ الْمُخَالَفَةِ فِي الصِّفَاتِ بَيْنَهُمْ مَقَالَاتٌ مُشْتَرَكَةٌ، وَمَقَاصِدٌ مُوَحَّدَةٌ، فَيَجْتَمِعُونَ عَلَى عَدَمِ إِثْبَاتِ الصِّفَةِ الْوَاجِبَةِ لِلَّهِ تَعَالَى، وَالْحَنَابِلَةُ مُثْبِتُونَ لِلصِّفَاتِ، مُحَارِبُونَ لِلتَّعْطِيلِ وَالتَّأْوِيلِ، فَكَيْفَ يَقُولُ الْكَاتِبُ الْجَاهِلُ: «وَالْحَنَابِلَةَ كَذَلِكَ قَائِلُونَ بِإِنْكَارِ الصِّفَاتِ الْإِخْتِيَارِيَّةِ الْقَائِمَةِ بِالذَّاتِ، بِحَسَبِ تَقِي الدِّينِ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ، وَهُمْ أْبْعَدُ مَا يَكُونُ عَنِ الْأَشْعَرِيَّةِ وَعَمُومِ الْمُتَكَلِّمِينَ»؟! وَهَذَا كَذِبٌ وَزَيْفٌ، وَلَمْ يَقُلْ



شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى بأن هذا قول بعض أتباع الإمام أحمد على أنه رواية أو قول أو وجه في مذهب الحنابلة، وإنما هذا مما ابتلي به بعض الحنابلة المتبعين للإمام أحمد في الفروع بالانحراف في الأصول إلى مذهب الأشعرية كالقاضي أبي يعلى<sup>(١)</sup> وأبي الوفاء ابن عقيل وأبي الحسن ابن الزاغوني وغيرهم؛ فيكون من هذا حاله: حنبلياً في الفروع، أشعرياً في الأصول، كحال بعض أتباع مالك والشافعي، يُقال في أحدهم: «مالكي أو شافعي المذهب أشعري المعتقد!»، فمراد من أطلق ذلك: النسبة النسبية إلى الفروع فقط؛ لا إلى مطلق المذهب في الأصلين، وقول إمامه في الفقهاء، فلا ترابط من هذا الوجه بين مذهب الرجل في الفروع ومذهبه في الأصول، ولا يُنسب قوله في الأصول إلى عامة المذهب بله أن يُنسب إلى إمام المذهب وهو لم يُقل بقوله، كيف وقد خالف إمامه فيما اشتهر عنه من قول في الاعتقاد.

وإلا فمن أتباع مذاهب الأئمة من وقع في مقالات متنوعة من المقالات المنحرفة في العقائد في القدر والإيمان والسلوك وغير ذلك، ومع ذلك لا يُنسب أقوالهم إلى أئمة المذاهب إلا قليل الدين، ساقط الأمانة.

ولجلافة مذهب الحنابلة في الاعتقاد وجلالته؛ نسب نفسه غير واحد من العلماء من أتباع المذاهب الثلاثة إلى أحمد بن حنبل! سواء كان مصيباً في

<sup>(١)</sup> ينظر؛ "بيان تلبس الجهمية" (١/ ٤٤٥)، وآخر قول أبي يعلى الإنبات كما تقدم، وينظر: جامع الرسائل

لشيخ الإسلام ابن تيمية (١/ ١٦٠).

انْتِسَابِهِ أَوْ غَيْرِ مُصِيبٍ.

فلنَّ يَجْتَمِعَ مَذْهَبُ الْحَنَابِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ فِي الْأُصُولِ حَتَّى يَلِجَ الْجَمَلُ فِي سَمِّ الْحِيَاظِ، وَصِرَاعُ الْحَنَابِلَةِ وَالْأَشْعَرِيَّةِ مَشْهُورٌ وَمَنْشُورٌ فِي كِتَابِ الْعَقَائِدِ وَالتَّارِيخِ، فَمَذْهَبُ الْفَرِيقَيْنِ ضِدَّانِ لَا يَتَّفِقَانِ، وَطَرَفَانِ لَا يَجْتَمِعَانِ، فِيمَا حَنْبَلِيُّ الْعَقِيدَةِ لَا أَشْعَرِيَّةَ فِيهِ، أَوْ أَشْعَرِيُّ الْعَقِيدَةِ لَا حَنْبَلِيَّةَ فِيهِ! كَمَا تَقَدَّمَ فِي نَصِيحَةِ إِسْحَاقَ بْنِ أَحْمَدَ الْعَلِيِّ الْحَنْبَلِيِّ لِابْنِ الْجُوزِيِّ لَمَّا سَلَكَ مَسَالِكَ الْأَشَاعِرَةِ، قَالَ لَهُ: «وَإِذَا تَأَوَّلْتَ الصِّفَاتِ عَلَى اللُّغَةِ، وَسَوَّغْتَ لِنَفْسِكَ، وَأَبَيْتَ النَّصِيحَةَ، فَلَيْسَ هُوَ مَذْهَبُ الْإِمَامِ الْكَبِيرِ أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ، فَلَا يُمَكِّنُكَ الْإِنْتِسَابُ إِلَيْهِ بِهَذَا، فَاحْتَرِ لِنَفْسِكَ مَذْهَبًا»، فَالكَاتِبُ يُغَالِطُ فِي الْحَقَائِقِ، وَيُزَخِرُ الْبَوَائِقِ، وَيُشَكِّكُ فِي الثَّوَابِتِ التَّارِيخِيَّةِ، وَالْأُصُولِ الْعَقْدِيَّةِ الْيَقِينِيَّةِ، وَإِلَّا - وَإِيْمُ اللَّهِ - مَا تَفْوِيضُ الْمَعْنَى مِنْ قَوْلِ السَّلَفِ الصَّالِحِ، وَلَا مِنْ قَوْلِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ، وَلَا قَالَ بِهِ إِمَامٌ مَتَّبِعٌ مِنْ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْأَثَرِ، وَإِنَّمَا كَانَ مِنْ أَوَائِلِ مَنْ جَاءَ بِهِ أَتْبَاعُ الْأَشْعَرِيَّةِ كَالشَّهْرِسْتَانِيِّ وَمَنْ تَبِعَهُ كَالرَّازِيِّ وَغَيْرِهِ؛ بِنَاءً عَلَى الْقَاعِدَةِ الْجَهْمِيَّةِ الْأُولَى فِي تَوْهَمِ التَّشْبِيهِ فِي ظَوَاهِرِ نُصُوصِ الصِّفَاتِ، فَإِنَّ النَّاسَ لَمَّا وَرَدُوا عَلَى مَعِينِ نُصُوصِ

الصِّفَاتِ فِي رِيَاضِ الْوَحْيَيْنِ، صَدَرُوا مِنْ بَعْدِ وَرُودِهِمْ فَصَارُوا فَرِيقَيْنِ:

كُلُّ قَوْمٍ بِحَسَبِ فَهْمِهِمْ لِلنُّصُوصِ:

الْفَرِيقُ الْأَوَّلُ: [وَهُمْ أَهْلُ التَّنْزِيلِ] قَوْمٌ قَابَلُوا النُّصُوصَ بِالتَّوْحِيدِ،

لإيمانهم بأن الله واحدٌ في رُبوبيّته وألوهيّته وكذلك هو واحدٌ في أسمائه وصفاته ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى: ١١] فأمنوا بأن آيات الصفات وأحاديثها أخبارٌ عن صفة الله بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ، فقبلوا الأخبارَ بما يفهمه العربيُّ الأصيلُ من لغة جنسه، ولم يتوهّموا في ظاهر النصوصِ إلا ما يليقُ باللهِ وحده، فأمرّوها كما جاءت، ولم يمثّلوا صفاته بصفاتِ المخلوقين، ولا كيفوها على ما يتوهّم من سماتِ المُحدّثين، فاطمأنت قلوبهم، وسكنت أرواحهم، وزادهم ذلك إيماناً وتثبيتاً، وأقبلوا على العلمِ والعملِ، وما آمن في دينه كمخاطرٍ.

والفريقُ الثاني: فهم قومٌ طمسَ اللهُ على قلوبهم، وأعمى بصائرهم، فتوهّموا بأن خطابَ الله يُنادي بالكُفْر، ويدعو إلى التَّمثيل، كما قاله كبارُ أئمتهم، فمزّقهم اللهُ كلَّ ممزّق، وجعلهم أحاديثَ في كلِّ وادٍ يهيمون، فاضطّرت أقوالهم، وتضاربت مذاهبهم، فصاروا مُحالفينَ للكتابِ، مُختلفينَ في الكتابِ، مُتفقينَ على مُفارقةِ الكتابِ، يقولون على الله، وفي الله، وفي كتابِ الله بغيرِ علمٍ، يتكلّمون بالمتشابهِ من الكلامِ، ويخدعون جهالَ الناسِ بما يلبسون عليهم، فنعودُ بالله من فتنِ المُضللين، فصاروا ﴿مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣٢]:

[١] فقال قومٌ منهم [وهم أهلُ التّعطيل]: نردُّ كلَّ الأخبارِ، ولا نقبلها، ولا نصفُ اللهُ بالإثباتِ، فما ظاهرُ النصوصِ إلا التشبيه، حتى وصّفَ

بعض أئمتهم القرآن بأنه كتابُ شركٍ وتَشْبِيهِ! <sup>(١)</sup>، وحرّفوا الآياتِ عن تنزِيلِهَا <sup>(٢)</sup>، بل صاح بعضهم مؤملاً حكَّ بعض الآياتِ من المصحفِ الكريم! <sup>(٣)</sup>، ولم يكن تنزيه الباري عندهم إلا بالتفني والسُّلُوبِ بآئه: ليس بعرضٍ، ولا جَوْهَرٍ، ولا جِسْمٍ، ولا في حَيْزٍ، ولا مَكَانٍ، ولا جِهَةٍ، ولا داخلِ العالَمِ ولا خارِجِه، ولا يتكلَّمُ، ولا يرى ولا يُرى، ولا ولا ولا! وهؤلاء هم الجَهْمِيَّةُ الكُفَّارُ الفُجَّارُ الَّذِينَ أجمع علماء الإسلام على كُفْرهم

<sup>(١)</sup> يقول الرازي في "المطالب العلية" (٢١٣/٩) عن أخبار الصفات بضلاله وحيرته: «إن الأخبار المذكورة في باب التشبيه بلغت مبلغاً كبيراً في العدد، وبلغت مبلغاً كبيراً في تقوية التشبيه، وإثبات أن إله العالم يجري مجرى إنسان كبير الجثة عظيم الأعضاء، وخرجت على أن تكون قابلة التأويل!».

ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية في "الفتاوى" (٢/٢٤٤) عن أحد أئمة المتصوفة الزنادقة حيث قال: «حدثني الشيخ العالم العارف كمال الدين المراغي شيخ زمانه انه لما قدم وبلغه كلام هؤلاء في التوحيد، قال: قرأت على العفيف التلمساني من كلامهم شيئاً فرأيت مخالفاً للكتاب والسنة، فلما ذكرت ذلك له، قال: القرآن ليس فيه توحيد، بل القرآن كله شرك ومن اتبع القرآن لم يصل إلى التوحيد...».

<sup>(٢)</sup> في "طبقات الحنابلة" (١/١٤٤): قال حنبل حججت في سنة إحدى وعشرين، فرأيت في المسجد الحرام كسوة البيت من الديباج، وهي تحاط في صحن المسجد، وقد كتب في الدارات: «ليس كمثل شيء وهو اللطيف الخبير»، فلما قدمت سألتني أبو عبدالله -أي الإمام أحمد بن حنبل- عن بعض الأخبار فأخبرته بذلك فقال: أبو عبدالله قاتله الله الخبيث، عمد إلى كتاب الله فغيره يعني ابن أبي دؤاد يعني أزال السميع البصير.

<sup>(٣)</sup> روى البخاري في "خلق أفعال العباد" (ص ٣٨) وعبدالله بن أحمد في "السنة" (١/١٦٧) عن أبي نعيم البلخي قال: كان رجل من أهل مرو صديقاً لجهم، ثم قطعه وجفاه، فقيل له: لم جفوته؟ فقال: جاء منه ما لا يحتمل، قرأت يوماً آية كذا وكذا، فقال: ما كان أطرف محمداً، فاحتملتها، ثم قرأ سورة طه، فلما قال: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه: ٥] قال: أما والله لو وجدت سبيلاً إلى حكها لحككتها من المصحف، فاحتملتها، ثم قرأ سورة القصص، فلما انتهى إلى ذكر موسى قال: ما هذا، ذكر قصة في موضع فلم يتمها، ثم ذكر ههنا فلم يتمها، ثم رمى بالمصحف من حجره برجليه، فوثبت عليه.

وخرجهم من الملة<sup>(١)</sup>.

[٢] وَقَالَ آخَرُونَ [وَهُمْ أَهْلُ التَّمثِيلِ]: بَلْ هِيَ عَلَى ظَاهِرِهَا، فَجُرِّبَهَا عَلَى مَا نَفَهُمُ مِنْ حَقَائِقِ ظَاهِرِنَا! وَمَا نَرَاهُ فِي الشَّاهِدِ! وَجَعَلُوا اللَّهَ جَلًّا وَتَنَزَّهُ مِثْلَ الْمَخْلُوقِ، فَنَادَى عَلَيْهِمُ الْجَاهِلُ قَبْلَ الْعَالَمِ، وَالصَّغِيرُ قَبْلَ الْكَبِيرِ بِالْكَفْرِ وَالزُّنْدَقَةِ.

فَلَمَّا ذَاعَ قَبِيحُ قَوْلِ هَذَيْنِ الْفَرِيقَيْنِ، وَنُودِيَ بِكُفْرِهِمْ وَلَعْنَتِهِمُ النَّاسُ عَلَى رُؤُوسِ الْمَنَابِرِ وَفِي بُطُونِ الدَّفَاتِرِ:

جَاءَ فَرِيقٌ آخَرَ؛ فَاسْتَعْظَمُوا قَوْلَ أَصْحَابِهِمْ وَهُمْ فِي صُدُورِهِمْ مِنْ ذَلِكَ الْمُورِدِ وَإِيَّاهُمْ سَوَاءً، فَكُلُّهُمْ تَوَهُمَ التَّشْبِيهِ! فَتَظَاهَرُوا بِإِنْكَارِ قَوْلِهِمْ، وَأَرَادُوا أَنْ يَلْحَقُوا بِرِكَابِ أَهْلِ السُّنَّةِ فِي دَعْوَى الْإِثْبَاتِ وَلَكِنْ هَيْهَاتَ! فَمَا الذَّهَبُ الصَّافِي كَالْمَغْشُوشِ، وَالْقَلْبُ الصَّحِيحُ لَا يُبَايِلُ الْقَلْبَ الْمَرِيضَ، فَلَمَّا صَلَحَتْ قُلُوبُ أَهْلِ السُّنَّةِ وَفُهِمَتْهُمْ صَلَاحَ مَذْهَبِهِمْ، وَلَكِنْ لَمَّا فَسَدَتْ قُلُوبُ أَوْلِيَاكَ تَعَدَّدَتْ أَعْرَاضُ مَا فِي قُلُوبِهِمْ مِنْ أَمْرَاضٍ، وَكُلٌّ مِنْهُمْ بِحَسَبِ حَجْمِ الدَّاءِ الَّذِي فِي قَلْبِهِ، فَرَجَعَ هَذَا الْفَرِيقُ إِلَى أَنْفُسِهِمْ، وَتَحَسَّبَهُمْ جَمِيعًا وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى! فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ -مَعَ تَظَاهِرِهِمْ بِإِثْبَاتِ الصِّفَاتِ فِي سَبْعِ صِفَاتٍ أَوْجَبَ إِثْبَاتَهَا عَقُولُهُمْ، وَهُمْ عِنْدَ التَّحْقِيقِ لَا يُثْبِتُونَهَا حَقَّ الْإِثْبَاتِ-، فَتَغَنَّوْا بِلُحُونِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْشَدُوا:

(١) يراجع كتابي "إقامة الحجة والبرهان على كفر من قال بخلق القرآن وتحقيق خروجه من الملة" ذكرت فيه نصوص السلف وإجماعهم على كفر الجهمية.

وكل نصٍ أوهَمَ التَّشْبِيهًا      أوَّلُهُ أو فَوْضُهُ ورُمِّ تَنْزِيهًا  
وأنشدوا:

والنصُّ إنَّ أوهَمَ غيرَ اللاتِقِ      بالله كالتَّشْبِيهِ بالخَلَاتِقِ  
فاضْرِفُهُ عن ظاهِرِهِ إجماعًا      واقطَعِ عن الممتنعِ الأطمَاعَا  
فانقَسَمُوا إلى فريقين:

[٣] فريقٌ [وَهُمُ أَهْلُ التَّأْوِيلِ] يَرَى تَأْوِيلَ أَخْبَارِ الصِّفَاتِ، فَجَاءُوا  
بعجائبِ الأقوالِ وغرائبِهَا، حتى صَارَ كِتَابُ اللَّهِ مُحْتَكِمًا إلى أهوائِهِمْ  
وأذواقِهِمْ وتأويلَاتِهِمْ! وعَادُوا إلى تَأْوِيلَاتِ الجَهْمِيَّةِ وتَلْبِيسَاتِهِمْ.

وَهُمُ مُحْتَلِفُونَ فِيهَا يَجِبُ إِثْبَاتُهُ لِلَّهِ تَعَالَى مِنَ الصِّفَاتِ، وما يَجِبُ تَأْوِيلُهُ،  
حتى عَادَ بَعْضُهُمْ إلى مَذْهَبِ الجَهْمِ بنِ صِفْوَانَ!

[٤] وَآخَرُونَ [وَهُمُ أَهْلُ التَّجْهِيلِ] ذَهَبُوا إلى أَنَّ أَخْبَارَ الصِّفَاتِ مَجْرَدُ  
حُرُوفٍ مُتْرَاكِبَةٍ، وَكَلِمَاتٍ مَرْصُوفَةٍ: خَاوِيَةٌ المعنى بِالتَّسْبِيَةِ لَنَا، تُتْلَى لِمُجَرَّدِ  
الْبَرَكَةِ وَالْأَجْرِ، لَا تَزِيدُ إِيمَانًا، وَلَا تُنَادِي إلى العَمَلِ.

وَهَذَانِ المَذْهَبَانِ هُمَا قَوْلُ الأشْعَرِيَّةِ، وَكُلُّ مَنْ تَكَلَّمَ في الصِّفَاتِ مِنْ  
أئِمَّتِهِمْ ذَكَرَ بَأَنَّ أَسْلَافَهُ هُمْ في أَخْبَارِ الصِّفَاتِ مَذْهَبَانِ:

أحدهما: التَّفْوِيضُ؛ وَيَصِفُونَهُ بِأَنَّهُ الأَسْلَمُ.

والثَّانِي: التَّأْوِيلُ؛ وَيَصِفُونَهُ بِأَنَّهُ الأَعْلَمُ والأَحْكَمُ، وَأَنَّهُ مَسْلُكُ حُدَّاقِ

الْمُتَكَلِّمِينَ.

وَلَنْ نَجِدَ حَنْبَلِيًّا مُتَّبِعًا يَقُولُ بِتَعَدُّدِ الْمَذْهَبِ فِي الْمَوْقِفِ مِنْ أَخْبَارِ  
الصِّفَاتِ، وَمَنْ جَنَحَ مِمَّنْ يَنْتَسِبُ إِلَى الْحَنْبَالَةِ إِلَى أَحَدِ هَذَيْنِ الْمَذْهَبَيْنِ إِنَّهَا هُوَ  
مَذْهَبُهُ هُوَ لَا مَذْهَبُ الْحَنْبَالَةِ، بَلْ الْحَنْبَالَةُ يَذُمُّونَهُ وَيُظْهِرُونَ بَرَاءَةَ الْإِمَامِ  
أَحْمَدَ وَالْحَنْبَالَةَ مِنْ قَوْلِهِ كَمَا فِي مَوْقِفِهِمْ مِنْ أَبِي الْوَفَاءِ ابْنِ عَقِيلٍ وَابْنِ  
الْجَوْزِيِّ وَغَيْرِهِمْ.

وكثير من المضطربين من هذا الفريق تذبذب بين هذين القولين -  
التأويل والتجهيل- كالجويني وأبي يعلى وغيرهما، فما بين مؤول يذم  
التفويض تارة ويراه قصور علم! ويزعم بأن التأويل أعلم وأحكم! ثم ما  
يبرح إلا وينكر ما قال من قبل، ورجع عنه، وما بين مفوض يرى بأن  
التأويل عدوان على النص، وتحكم في الفهم.

وكل هذه المذاهب -عدا الأول مذهب أهل السنة- متفقون في أصل  
الضلال في سوء الظن بظواهر النصوص، فمزقهم الله كل ممزق كما رأيت!  
جاء في "ذيل طبقات الحنابلة" عن الحافظ ضياء الدين المقدسي، قال:  
كتب بعضهم إلى أبي الوفاء بن عقيل يقول له: صف لي أصحاب الإمام  
أحمد على ما عرفت من الإنصاف.

فكتب إليه يقول: هم قوم خشن، تقلصت أخلاقهم عن المخالطة،  
وغلظت طباعهم عن المداخلة، وغلب عليهم الجد، وقل عندهم الهزل،  
وعربت نفوسهم عن ذل المرءاة، وفرعوا عن الآراء إلى الروايات،  
وتمسكوا بالظاهر تحرجاً عن التأويل، وغلبت عليهم الأعمال الصالحة، فلم

يُدَقِّقُوا فِي الْعُلُومِ الْغَامِضَةِ، بَلْ دَقَّقُوا فِي الْوَرَعِ، وَأَخَذُوا مَا ظَهَرَ مِنْ الْعُلُومِ، وَمَا وَرَاءَ ذَلِكَ قَالُوا: اللَّهُ أَعْلَمُ بِهَا فِيهَا، مِنْ خَشِيَّةِ بَارِيهَا. لَمْ أَحْفَظْ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ تَشْبِيهَا، إِنَّمَا غَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الشَّنَاعَةُ لِإِيْمَانِهِمْ بِظَوَاهِرِ الْآيِ وَالْأَخْبَارِ، مِنْ غَيْرِ تَأْوِيلٍ وَلَا إِنْكَارٍ، وَاللَّهُ يَعْلَمُ أَنِّي لَا أَعْتَقِدُ فِي الْإِسْلَامِ طَائِفَةً مُحَقَّقَةً، خَالِيَةً مِنَ الْبِدْعِ، سِوَى مَنْ سَلَكَ هَذَا الطَّرِيقَ، وَالسَّلَامُ»<sup>(١)</sup>.

<sup>(١)</sup> "ذيل طبقات الحنابلة" (١ / ٣٣٨-٣٣٩).



## فصل

ثُمَّ قَالَ الْكَاتِبُ فِي السَّبَبِ التَّاسِعِ لِعَدَمِ فَهْمِ السَّلَفِيِّينَ لِمَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ: «استنباط مذاهب لعلماء الحنابلة من نصوصٍ لهم مجملة لا تدل على محلّ النزاع! كأن يأتي فاضل فيزعم أن العالم الحنبلي الفلاني ليس بمفوض؛ لأنه قال: (ونبت لله اليد والوجه والنزول... إلخ)، وهذا غلط! فهذا كلام مجمل الكل يقوله بمن فيهم أهل التأويل، فالمعتزلة يقولون إن الله مستو على العرش؛ لورود النص بذلك، لكنهم يُحرفون معناه. فهذه الألفاظ المجملة لا يصح أن يستنبط منها مذاهب لأصحابها في المسائل التشريعية».

فِيَقَالُ: هَذَا مِنَ اللَّجَاجِ، وَالْعَبَثِ فِي الْاِحْتِجَاجِ، وَإِلَّا مِثْلَ هَذَا الْمَسْلُوكِ إِنَّ قِيلَ فَإِنَّمَا يُقَالُ لِنَقْضِ مَذْهَبِ النُّفَاةِ، فَيُؤْتَى بِمِثْلِ هَذَا الْقَوْلِ الدَّالِّ عَلَى الْإِثْبَاتِ، وَلِذَلِكَ صَنَّفَ مِنْ صَنَّفَ مِنَ الْأَشَاعِرَةِ فِي الصِّفَاتِ وَذَكَرُوا كُلَّ صِفَةٍ بِدَلِيلِهَا كَمَا صَنَّفَ الْبِيهَقِيُّ وَغَيْرُهُ، وَمَعَ ذَلِكَ لَمْ يَكُنْ فِي ذَلِكَ عَلَى جَادَةِ أَهْلِ السُّنَّةِ وَإِنْ كَانَ كِتَابُهُ صَالِحًا فِي نَقْضِ مَذْهَبِ النُّفَاةِ، وَهَذَا يُقَالُ عَنْهُمْ: الْمَثْبُتُ أَوْ الصِّفَاتِيَّةُ؛ فِي مُقَابِلِ مَقَالَاتِ النُّفَاةِ، وَإِلَّا فَهُمْ عَلَى مَذْهَبِ أَهْلِ التَّأْوِيلِ وَالتَّقْوِيضِ.

أَمَّا عِنْدَ نَقْضِ مَقَالَاتِ أَهْلِ التَّقْوِيضِ فَالْمَسْلُوكُ بِأَحَدِ طَرِيقَيْنِ - وَقَدْ سَبَقَ

العملُ بهما:-

فَأَمَّا أَنْ يُؤْتَى بِالنُّصُوصِ الَّتِي فِيهَا تَفْسِيرُ الصِّفَةِ بِمَا يُفْهَمُ مِنْ كَلَامِ

العَرَبِ.

وإمّا أن يقرن العالم الصفات الفعلية بما يثبت الموضة معناه من الحياة والعلم والسمع والبصر ونحوه، فيكون قوله فيها واحداً، والتفريق بينها بلا دليل ضرب من التحكم.

ثم علماء الحنابلة بعد ذلك على ثلاثة أقسام:

القسم الأول: من كلامه صريح في الإثبات، محقق للمعنى، منافٍ لكلام أهل التأويل والتجهيل، كالإمام أحمد بن حنبل وكبار أصحابه، وأصحاب أصحابه، والمحققين من المذهب كما سبق نقل بعض كلامهم في ذلك.

والقسم الثاني: من كلامه صريح في التأويل والتفويض؛ كما في كلام أبي يعلى في القديم، وأبي الوفاء ابن عقيل، وابن الجوزي، وجمع من متأخري الحنابلة، كابن حمدان وغيره، وهؤلاء إنما ينسب قَوْلهم إلى أنفسهم لا إلى إمام المذهب ولا إلى جمهور أتباعه.

والقسم الثالث: من جاء في كلامه بعض الإيهام والأشكال مما قصر فهم بعض الناقدین عن إدراكه، وفهم مراده، فظنوا بأنه قائل بالتفويض! وحاشاهم ذلك، ومن أشهرهم ما جاء في كلام الإمام أبي محمد ابن قدامة رحمه الله تعالى، وكلامه في الإثبات مشهور كما تقدم الإشارة إليه.

وما الحنابلة ومذهبهم إلا القسم الأول لصراحة قَوْلهم ووضوحه في الباب، وموافقته لقول أهل السنة قاطبة، وسلامته من مقالات أهل البدع والأهواء.

## فصل

ثم قال الكاتب في عاشر أسباب عدم فهم السلفيين لمذهب الحنابلة حسب دَعَوَاهُ: «الاعتداد برمي خصوم الحنابلة لهم بالتشبيه والتجسيم، وأن هذا لم يأت من فراغ، فلا بد وأنهم لا يقولون بالتفويض! والمذاهب لا تحرر بهذه الطريقة، فما أكثر ما تغلط الطوائف بعضها على بعض، بل قد يكون ثمة قول يتواتر نسبته لطائفة، ثم بالرجوع لكتبهم نجده ليس بشيء! مثل نسبة إنكار عذاب القبر للمعتزلة، فهي نسبة متواترة في كتب خصومهم، وما في كتب القوم يكذب هذه النسبة».

وهذا القول حشو لا فائدة منه، فالاحتجاج بالأقوال الثابتة عن أئمة السنة الحنابلة في إثبات المعنى يُغني عن أمثال هذه القرائن، ولا أعلم محققاً من أهل العلم اعتمد شرح مذهب أهل السنة الحنابلة بهذه الطريقة التي زعمها الكاتب، وإنما الحجّة كانت بصريح أقوالهم، ثم ما يأتي بعد ذلك من قرائن يتبين بها قول أهل السنة فلا مانع من الاستدلال بها.

ولهذا ذكر أهل العلم أن من عادة أهل البدع وصف أهل السنة بـ: الحشوية والمجسمة والمشبّهة لإثباتهم للصفات، ووصفهم بالشكّاة لقولهم بزيادة الإيمان ونقصانه، وبالنواصب لتقديمهم الشيخين أبي بكر وعمَرَ على عليّ بن أبي طالب رضي الله عنهم أجمعين، وغير ذلك.

كما قال أبو حاتم وأبو زرعة الرّازيّان في اعتقادهم المشهور والذي نقله اللالكائي في "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة": «وعلامه أهل

الْبِدْعِ الْوَقِيعَةِ فِي أَهْلِ الْأَثَرِ، وَعَلَامَةُ الْجَهْمِيَّةِ أَنْ يُسَمُّوا أَهْلَ السُّنَّةِ مُشَبَّهَةً  
وَنَابِتَةً، وَعَلَامَةُ الْقَدْرِيَّةِ أَنْ يُسَمُّوا أَهْلَ السُّنَّةِ مُجْبِرَةً، وَعَلَامَةُ الزَّنَادِقَةِ أَنْ  
يُسَمُّوا أَهْلَ الْأَثَرِ حَشَوِيَّةً»<sup>(١)</sup>.

فوصف أهل السنة بمثل هذه الأوصاف يُعدُّ من القرائن الكاشفة  
لعقائد النَّاسِ، وكلُّ ذلك لا تثبتُ به التُّهْمَةُ إلا بقيودٍ ودَلَالَاتٍ يَعْلَمُهَا مَنْ  
تَفَطَّنَ وَفَهِمَ كَلَامَ السَّلَفِ.

فَذَكَرُ الْكَاتِبُ لِمِثْلِ هَذَا الْأَمْرِ مِنَ الْحُشْوِ الَّذِي يُرَادُ بِهِ الْمَكَاتِرَةُ بِالْقَوْلِ،  
وَتَزْيِينُ الْحَقَائِقِ.

أَمَّا قَوْلُهُ: «بل قد يكون ثمة قول يتواتر نسبته لطائفة، ثم بالرجوع  
لكتبهم نجده ليس بشيء! مثل نسبة إنكار عذاب القبر للمعتزلة، فهي  
نسبة متواترة في كتب خصومهم، وما في كتب القوم يكذب هذه النسبة».

فَيُقَالُ: نَسَبَ إِنْكَارَ عَذَابِ الْقَبْرِ لِلْمُعْتَزِلَةِ جَمَاعَةً مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ، وَمِنْهُمْ:  
[١] الْإِمَامُ سَفِيَانُ الثَّوْرِيِّ؛ فَقَالَ: «وَأَمَّا الْمُعْتَزِلَةُ فَهُمْ يُكَذِّبُونَ بِعَذَابِ  
الْقَبْرِ وَبِالْحَوْضِ وَالشَّفَاعَةِ وَلَا يَرُونَ الصَّلَاةَ خَلْفَ أَحَدٍ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ»<sup>(٢)</sup>.

[٢] وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى! وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رِسَالَةِ "السُّنَّةِ" حَيْثُ  
قَالَ: «وَالْمُعْتَزِلَةُ: وَهُمْ يَقُولُونَ قَوْلَ الْقَدْرِيَّةِ وَيَدِينُونَ بِدِينِهِمْ، وَيُكَذِّبُونَ  
بِعَذَابِ الْقَبْرِ، وَالشَّفَاعَةِ، وَالْحَوْضِ ..».

<sup>(١)</sup> "شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة" (١ / ٢٠٤).

<sup>(٢)</sup> ينظر "الشریعة" للأجري (٥ / ٢٥٥٢) و"شرح مذاهب أهل السنة" لابن شاهين (ص ٣٥).

[٣] والإمام يونس بن عبيد، حيث قال الطبراني في "السنة": «حدثنا الحسن بن علي العمري، حدثنا محمد بن بكار العسبي، ثنا عبد العزيز الرقاشي، سمعت يونس بن عبيد يقول: فتنة المعتزلة على هذه الأمة أشد من فتنة الأزارقة، لأنهم يزعمون أن أصحاب رسول الله ﷺ ضلوا، وأنهم لا تجوز شهادتهم بما أحدثوا، ويكذبون بالشفاعة والحوض...»<sup>(١)</sup>.

والإمام سفيان وأحمد ويونس من أئمة السنة في الورع والصدق بمكان عظيم، وأبعد من أن ينسبوا قولاً لطائفة وهي لا تقول به.

[٤] أبو الحسن الأشعري<sup>(٢)</sup>.

[٥] ابن حزم الأندلسي وحكاه عن ضرار بن عمرو الغطفاني - أحد شيوخ المعتزلة - وكذلك حكاه عن الخوارج، وذكر أن بعض المعتزلة أثبتوا عذاب القبر، ونسبته إلى بشر بن المعتمر والجبائي ثم قال: «وسائر المعتزلة...»<sup>(٣)</sup>.

فدل على أن أكثر المعتزلة يثبتونه عدا القليل منهم، وذكر ابن حزم أدلة النافين ورد عليهما.

[٦] أبو حامد الغزالي<sup>(٤)</sup>.

<sup>(١)</sup> "حلية الأولياء" (٣ / ٢١).

<sup>(٢)</sup> كما في "الإبانة" (ص ٢٤٧) و"مقالات الإسلاميين" (ص ٤٣٠).

<sup>(٣)</sup> "الفصل" (٤ / ٥٥-٥٦).

<sup>(٤)</sup> "الاقتصاد في الاعتقاد" (ص ١١٧) و"قواعد العقائد" (ص ١٣٧).

[٧] وأبو الحسين يحيى بن أبي الخير العمراني، وذكر أدلة النافين وردَّ عليها<sup>(١)</sup>.

[٨] ونجم الدين الطوفي؛ وعزاه إلى بعض المعتزلة وقال: «وأجمعت الأُمَّة المحمّديّة على إثباتِ عذابِ القبرِ إلّا قليلاً منهم، وهم بعضُ المعتزلة»<sup>(٢)</sup>.

[٩] والحافظ أبو عمر ابن عبد البر؛ نسب هذا القول إلى الخوارج كلّها وكثيرٍ من المعتزلة<sup>(٣)</sup>.

[١٠] الحافظ النووي؛ قال: «والمقصود أنّ مذهب أهل السنّة إثباتُ عذابِ القبرِ كما ذكرنا خلافاً للخوارجِ ومُعظمِ المعتزلةِ وبعضِ المرجئة»<sup>(٤)</sup>.  
وقد نقلَ التفتازاني في "شرح المقاصد في علم الكلام" عن بعض المتأخّرين أنّه أنكرَ نسبتهُ إلى المعتزلةِ فقال: «اتفقَ الإسلاميون على حقيقةِ سؤالِ مُنكرٍ ونكيرٍ في القبرِ، وعذابِ الكُفّارِ، وبعضِ العصاةِ فيه، ونسبَ خلافهُ إلى بعضِ المعتزلةِ، قال بعضُ المتأخّرينَ منهم: حُكيَ إنكارُ ذلكَ عن ضرارِ بن عمرو، وإنما نسبَ إلى المعتزلةِ وهم براءٌ منه لمخالطةِ ضرارِ إيّاهم وتبعه قومٌ من السّفهاءِ المعاندينَ للحقِّ»<sup>(٥)</sup>.

<sup>(١)</sup> "الانتصار في الرد على المعتزلة القدرية الأشرار" (٣ / ٧٠٨).

<sup>(٢)</sup> "الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية" (١ / ٤٧٨).

<sup>(٣)</sup> "الاستذكار" (٧ / ٤٩٠).

<sup>(٤)</sup> "شرح مسلم" (١٧ / ٢٠١).

<sup>(٥)</sup> "شرح المقاصد في علم الكلام" (٢ / ٢٢٠).

وقال مُغلطاي في "شرح ابن ماجه": «كذا رأيت جماعة من العلماء ذكروا عند كلامهم على هذا الحديث وشبهه، ويُشبهه أن يكون ذلك وهماً منهم على المعتزلة؛ لما ذكره القاضي عبد الجبار له عن المعتزلة، ومصنفهم في كتاب "الطبقات" من تأليفه أن قيل: إن مذهبكم أداكم إلى إنكار عذاب القبر وهو قد اتفقت عليه الأمة، وظهر فيه الآثار والدلائل قيل أن هذا الأمر إنما أنكره أولاً ضرار بن عمرو، ولما كان من أصحاب واصل ظنوا أن ذلك مما أنكرته المعتزلة، وليس الأمر كذلك بل المعتزلة رجلان: أحدهما يجوز ذلك كما وردت به الأخبار، والثاني يقطع بذلك، وأكثر شيوخنا يقطعون بذلك إنما ينكرون قول طائفة من الجهلة أنهم يعدّون وهم موتى، ودليل العقل يمنع من ذلك، وبنحوه قاله أبو عبد الله المرزباني في كتاب "الطبقات" أيضاً، واختلف في فتنة القبر»<sup>(١)</sup>، وضرار بن عمرو تُنسب إليه: الضرارية، من فرق المعتزلة، وهو من أهل الزندقة، وعنده قبائح وعقائد فاسدة، منها إنكار عذاب القبر، وقد قال بزندقته الإمام أحمد<sup>(٢)</sup>، فممن نسب القول بإنكار عذاب القبر إلى المعتزلة أئمة أعلام من أهل الديانة والتحقق.

وسُبْحَانَ مَنْ جَعَلَ هَذَا الْكَاتِبَ ﴿كَالْتِي نَقَضَتْ غَزْلَهَا مِنْ بَعْدِ قُوَّةٍ أَنْكَاثًا﴾ [النحل: ٩٢] فنقض في آخر مقالته ما قرره في أوله، حيث إنه في

(١) "شرح ابن ماجه" (ص ١٥٩).

(٢) سير أعلام النبلاء (٨ / ٥٣١).

أَوَّلِ الْمَقَالِ جَاءَ بِخَيْلِهِ وَرَجَلِهِ لِيُلْحِقَ بِمَذْهَبِ الْحَنَابِلَةِ سُذُوزَ قَوْلٍ مِنْ جَنَحٍ إِلَى التَّأْوِيلِ وَالتَّفْوِيضِ! ثُمَّ فِي آخِرِ مَقَالِهِ نَفَى أَنْ يُلْحَقَ بِمَذْهَبِ الْمُعْتَزَلَةِ مَا هُوَ مِنْ سُذُوزِ بَعْضِ الْمُتَسَبِّينَ إِلَيْهَا!

وَهَذَا وَاضِحٌ؛ كَيْفَ وَقَدْ نَسَبَ الْقَوْلَ بِانْكَارِ عَذَابِ الْقَبْرِ إِلَى الْمُعْتَزَلَةِ أُمَّةٌ أَعْلَامٌ، بَيْنَمَا لَمْ يَقُلْ أَحَدٌ مِنَ الْأُئِمَّةِ الْمُعْتَبَرِينَ أَنَّ التَّأْوِيلَ أَوْ التَّفْوِيضَ مِنْ مَذَاهِبِ أَهْلِ السُّنَّةِ الْحَنَابِلَةِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

تَمَّ الْكَلَامُ عَلَى مَا كَتَبَهُ الْكَاتِبُ عَلَى وَجْهِ الْاِخْتِصَارِ، وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ، وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ.

كَتَبَهُ:

بَدْرُ بْنُ عَلِيِّ بْنِ طَامِي الْعُتَيْبِيُّ

السبت ٢٨ ربيع الأول عام ١٤٣٩ هـ

الطائف